# الأردن وإسرائيل

## علاقة مضطربة في إقليم ملتهب

الدكتور حسن البراري



FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

# الأردن واسرائيل
# علاقة مضطربة في إقليم ملتهب

د. حسن البراري

النسخة الثانية، ٢٠١٩

**المملكة الأردنية الهاشمية**

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٤/ ٥/ ٢٤٦٣)

٣٢٧.٩٥٦٥٤

البراري، حسن عبدالمهدي

الأردن وإسرائيل علاقة مضطربة في إقليم ملتهب / حسن عبدالمهدي

البراري - عمان :مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٤

(٢٣٦) ص.

ر.أ. : ٢٠١٣/٩/٤٦٠٧

الواصفات/ :العلاقات الدولية//الأردن//إسرائيل/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

**الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق**

مؤسسة فريدريش ايبرت – مكتب عمان

صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦

بريد الكتروني: fes@fes-jordan.org

الموقع الالكتروني: www.fes-jordan.org

**غير مخصص للبيع**



التنسيق وتصميم الغلاف: **رمزي العربي**

طباعة: **المطبعة الاقتصادية**

الرقم المعياري الدولي (ردمك): ٩-٤٣-٤٨٤-٩٩٥٧-٩٧٨

# الأردن وإسرائيل:
# علاقة مضطربة في إقليم ملتهب

د. حسن البراري

النسخة الثانية، ٢٠١٩

# تقديم الطبعة الثانية

**تِم بيتشولات، المدير المقيم، مؤسسة فريدريش إيبرت**

**مكتب الأردن والعراق، ٢٠١٩**

كان هناك العديد من المطالبات بوجود طبعة ثانية من كتاب حسن براري بشأن العلاقة المعقدة والحساسة بين الأردن وإسرائيل. صدرت الطبعة الأولى من كتاب " الأردن وإسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب" عام ٢٠١٤، والآن نضع بين أيديكم طبعة جديدة ومنقحة توفر خلفية تاريخية وتحليل سياسي بهدف فهم العناصر الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية حتى هذا التاريخ.

# تقديم الطبعة الأولى

## آنيا فيلر-تشوك، المديرة المقيمة، مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب الأردن والعراق، ٢٠١٤

يصادف ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ الذكرى العشرين لتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. وحتى يومنا هذا، لا تزال الأردن ومصر الدولتين الوحيدتين في العالم العربي اللتن تحافظان على علاقات دبلوماسية مع اسرائيل؛ حيث يعدّ الأردن حليفا حاسما في المنطقة لإسرائيل. وبالرغمّ من ذلك، فإن معاهدة السلام والعلاقات الدبلوماسية تفتقر إلى الدعم الشعبي في الأردن، وغالباً ما تواجه بالعداء الصريح.

في تصويت أقرب ما يكون إلى الإجماع، طالب البرلمان الاردني طرد السفير الإسرائيلي من الأردن في شباط ٢٠١٤ وذلك بسب بدء مداولات الكنيست حول بسط السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى والذي يقع تحت الوصاية الأردنية بموجب معاهدة السلام. وتكرر المشهد مرة أخرى باتخاذ النواب الخطوة ذاتها بعد مرور شهر واحد فقط عندما أطلق حرس الحدود الإسرائيلي النار على القاضي الأردني رائد زعير. وفي الوقت ذاته، وقع مجموعة من البرلمانين على عريضة تطالب بإلغاء معاهدة السلام. واحتشد المتظاهرون، في مناسبات عديدة، في الشارع

معربين عن غضبهم في يتعلق بالسياسات الإسرائيلية مطالبين بقطع العلاقات مع إسرائيل إذ قاموا بحرق العلم الإسرائيلي.

تعد الذكرى العشرين لتوقيع معاهدة السلام فرصة هامة لإعادة تقييم العلاقات بين الأردن وإسرائيل على خلفية الاستياء الشعبي في الأردن فضلا عن التطورات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة. الراهن أن الوضع الحالي لا يترك مجالا كبيرا للتفاؤل، ومستقبل المنطقة يتوقف على استمرار حوار مفتوح وملهم على المستوى الداخلي لدول المنطقة وعلى المستوى الدولي لمواجهة التحديات والاستراتيجيات المتبعة.

وتهدف مؤسسة فريدريش ايبرت -عمان من نشر هذا الكتاب من منظور أردني إلى تعزيز الحوار المستمر في هذه المسألة بين وجهات النظر المختلفة. حيث يزود د. حسن البراري المخطط التاريخي للعلاقات الأردنية-الإسرائيلية ويعرض من خلال تحليله كيفية تعاطي الطرفين مع الآخر على المستوى السياسي. وكما يناقش د. البراري سيناريوهات مختلفة في محاولة منه للوصول إلى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الاردن في يتعلق بعملية السلام، وبالتالي يقدم تقييم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من وجهة نظر أردنية.

مؤسسة فريدريش ايبرت مؤسسة سياسية ألمانية ناشطة في الأردن منذ عام ١٩٨٦ مسجلة عن طريق الجمعية العلمية الملكية، تعمل على تعزيز قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. تنظم مؤسسة فريدريش إي

ت أنشطة في مواضيع مختلفة مع أكر من ٩٠ مكتب حول العالم بدءاً من تشجيع العمل النقابي وحقوق العمال، لتنمية قدرات المجتمع الوطني، إلى تعزيز حقوق الإنسان والعديد من القضايا الأخرى. وتسعى مؤسسة فريدريش ايبرت جاهدة من خلال أنشطتها في المملكة الأردنية الهاشمية لتعزيز العملية الديمقراطية في مؤسسات مختلفة ودعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع.

وكما نشكركم قراءنا الأعزاء على اهتمامكم المتواصل بمنشوراتنا ونأمل أن يضيف كتاب "الأردن واسرائيل: علاقة مضطربة في إقليم ملتهب" لكم قيمة ثاقبة في حقل المعرفة بالعلاقات الأردنية-الإسرائيلية.

# إهداء

## إلى ابني باسل...مع الحب

# قائمة المحتويات

# مقدمة الطبعة الثانية

الماضي هو؛ "الفاتحة"، عبارة قالها الكاتب المسرحي الإنجليزي "ويليام شكسبير" في مسرحيته الشهيرة؛ "العاصفة" لها دلالات في عالم اليوم. وعليه فإذا كان الماضي هو الفاتحة، فإن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو بعيد المنال، فالظروف والشروط الضرورية لصنع السلام لا تتوفر، والأسوأ من ذلك هو أن الولايات المتحدة – التي قدمت نفسها وسيطا نزيها – أصبحت جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون جزءا من الحل، والحق أن صفقة الرئيس ترامب للقرن، ما هي إلا بوح بأنه سيتم التنازل بموجبها عن الحقوق الوطنية للفلسطينيين.

لم يعد خافيا أن عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية التي امتدت على مدار ربع قرن فشلت، فالكثيرون على طرفي النزاع، لا يمكن لهم إنكار أن حل الدولتين الذي يمكن القبول به، هو هدف صعب التحقيق. هذا التشاؤم لم يأت من فراغ، بل استند إلى ثلاث حقائق قاسية، هي: استمرار عجلة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بدون توقف، مما جعل من فكرة تبادل الأراضي – وهي إجراء ضروري لصنع السلام – أمرا لا يمكن التوصل إليه عمليا، فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أصبحت أسيرة لمتطلبات السياسة الداخلية ما يعيق تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع الجانب الفلسطيني. ثانيا، عدم

وجود قائد يمتلك الإرادة السياسية ليتجاوز ضغوطات السياسة الداخلية التي يمكن أن تفضي إليها التنازلات الإسرائيلية للفلسطينيين. ثالثا، لا يمكن القول بأن أياً من الجانبين ملتزم بسلام حقيقي لا يحقق المصالح الحيوية لهما، ناهيك عن أن هذه المصالح الحيوية للطرفين غالبا ما تكون متناقضة، أي يصعب التوفيق بينها.

وفي السياق نفسه، استند الموقف الرسمي الأردني منذ عام ١٩٦٧ إلى أن فكرة الأرض مقابل السلام هي الطريقة الوحيدة لتسوية الصراع سلميا للأبد. ويكمن في إصرار الأردن على هذه المعادلة على وجه التحديد السعي الدائم لخلق بيئة إقليمية تسمح له بالبقاء، فالأردنيون بشكل عام يرون أن أي محاولة لحل الصراع مع إسرائيل لن تنجح إلا إذا ارتكزت على معادلة الأرض مقابل السلام.

عندما كتبت الطبعة الأولى من هذا الكتاب، قبل أربعة أعوام، كان لدي شكوك حول إمكانية ترجمة هذه المعادلة الأكثر تكرارا في حديث الأردنيين. وعلى نحو لافت، جاءت معاهدة وادي عربة التي وقعت في اكتوبر من العام ١٩٩٤ لتعني أمورا مختلفة لأناس مختلفين، فكل جانب له تفسيره الخاص لسياق المعاهدة، فقد كان الراحل الملك حسين يعرف بأن معاهدة السلام ليست مثالية، ولهذا السبب، جوبهت بكثير من النقد، غير أن الملك حسين كان استراتيجيا، فقد نظر

إلى معاهدة السلام مع إسرائيل بوصفها جزءا من حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي، وهو السلام الذي كان سيسمح للأردن بالبقاء والازدهار.

والحق، أنه لا يوجد قائد في زماننا هذا عمل على إنضاج عملية السلام والتأثير بها كالملك الراحل الحسين بن طلال. يشرح آفي شلايم في كتابه "أسد الأردن" بحث الملك حسين الدائم لتحقيق حالة من التجانس محليا وإقليميا تستند إلى خلق الأرضيات المشتركة. وفضلا عن ذلك، يتطرق شلايم بشيء من التفصيل للعقبات التي وضعها شركاؤه في طريقه للمفاوضات، أما للملك حسين – وهنا يكمن جوهر القصة – فقد كانت القضية عنده مرتبطة أساسا بكيفية حل الصراع العربي الإسرائيلي سلميا وكيفية إنهاء الصراع والمصالحة مع دولة إسرائيل وإغلاق فصل مليء بالحروب في تاريخ هذه المنطقة.

في معرض محاولاته لكسب التأييد الشعبي لمعاهدة السلام عزف رئيس الوزراء في ذلك الوقت عبدالسلام المجالي على وتر حساس عند الأردنيين عندما قال: "السلام مع إسرائيل يلغي فكرة الوطن البديل مرة وللأبد. فشبح "الوطن البديل" يثير فزع الأردنيين وبخاصة مع فشل عملية السلام. الراهن أن مخاوف الاردنيين من سيناريو انهيار حل الدولتين (وهي مخاوف متجذرة بعمق) هي حقيقية لأن من شأن ذلك أن يؤسس لوطن بديل للفلسطينيين في الأردن. ومما

يزيد من الطين بلة أن تفاؤل الأردنيين بتحقيق تقدم في المسار الفلسطيني تلاشى، كما تحولت عوائد السلام إلى سراب.

واللافت للأمر أن الخبراء الإسرائيليين قد أخفقوا في رؤية استحالة فصل العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل عن التعثر والمأزق في المسار الفلسطيني الاسرائيلي، فلا يمكن إقامة علاقات طبيعية مع الأردنيين في غياب توقف المسار الفلسطيني، وأي نظرة لحياة الفلسطينيين اليومية، تكشف لنا أن سفك الدماء قد استمر دون توقف، وتثبت أن عملية السلام ما كانت إلا غطاء يسمح لإسرائيل بتغيير الحقائق على الأرض، وهو ما قامت به إسرائيل فعلا.

كان الأردن على وعي بهذه الديناميكيات التي حصلت نتيجة السياسة الاسرائيلية، إذ قلصت من إمكانية تحقق حل الدولتين الذي يعد الحل الوحيد، ويمكن أن يلبي الحد الأدنى من المصالح الوطنية الأردنية، ويغير النظرة المتشائمة عند الأردنيين. هناك كثير من المحللين السياسيين في إسرائيل بدأوا يفكرون بخيارات أخرى نتيجة الفشل الظاهر لعملية السلام، لكن هذه البدائل تقوم على فكرة الدولة ثنائية القومية، كما أن الحلول الاقليمية لم تصل إلى حد يمكن أن يقبل به أي من طرفي الصراع.

## ماذا بعد؟

قام القادة الاسرائيليون، على مدار أربعة عقود، باتخاذ خطوات عملية واستباقية على الأرض، حتى لا يصبح سيناريو حل الدولتين خيارا واقعيا، وفوق ذلك كله، تتراجع فرص تحقيق حل الدولتين بسبب الاستمرار في النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. والخبراء الذين يعرفون الحقائق الديموغرافية والجغرافية يرون أن تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين منفصلتين قابلتين للحياة والبقاء، أصبح أقرب إلى المستحيل، لذلك فإن اسطوانة أو ترنيمة "حل الدولتين" التي يكررها الإسرائيليون أصبحت غطاءً للانزلاق التدريجي والعميق نحو نظام "الأبرتهايد"، وقد حان الوقت للتوقف عن التأمل بأن عملية السلام يمكن أن تفضي إلى حل الدولتين، ولا يوجد أكثر من قانون القومية – القانون الجدلي الذي مرره الكنيست – والاستمرار في النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وهما يعبران بعمق عن الخداع الذي تنطوي عليه ادعاءات الإسرائيليين بأنهم يريدون سلاما مع الفلسطينيين.

يمكن القول أن التصورات الإسرائيلية عن مصادر التهديد هي من يثنيهم عن التفكير جديا بمسألة تقديم تنازلات ضرورية، حتى في سياق اتفاق سلام نهائي، وهذه الحقيقة أفضت إلى إحباط لدى الأردنيين الذين اعتقدوا بإمكانية التوصل إلى سلام شامل.

لم يعد خافيا مثل هذا القلق الأمني في إسرائيل، فالهوس بالأمن تجسد في الإجماع بين النخب الاسرائيلية – علة اختلاف ألوان الطيف السياسي – في مؤتمر هرتسليا السنوي، وبخاصة، المؤتمر الذي عقد عام ٢٠٠٠، قثد تناول هوية الدولة والتحديات الأساسية. وقام البرفسور أمنون سوفير من جامعة حيفا، بعرض التحدي الديموغرافي الذي يواجه إسرائيل، إذ يرى أن الفلسطينيين سيشكلون أغلبية واضحة بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك من شأنه أن يشكل تهديدا لهوية الدولة اليهودية، وحذر سوفير من سيناريو اختفاء إسرائيل الديمقراطية اليهودية خلال عقدين من الزمن، إن لم يكن هناك انفصال عن الفلسطينيين، كما قدم البرفسور ملخصا لدراسته لأعضاء لجنة السياسة الخارجية والدفاع في الكنيست التي كانت برئاسة دان ميردور، فالمشكلة عند سوفير هي في اعتقاده بأن هناك حرباً ديمغوغرافية تطورت بشكل كبير خلال العقود السابقة، وهي الآن تهدد مسألة الوجود لإسرائيلي، وأي تقصير في إتمام الانفصال عن الفلسطينيين – حتى لو تطلب الانفصال التخلي عن الأرض والموافقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة – من شأنه أن يفضي في نهاية الأمر إلى دولة ثنائية القومية، لن يشكل فيها اليهود الأغلبية.

لكن هناك معضلة، فإسرائيل ترفض بشدة مقترحات دولة ثنائية القومية كما طرحه بعض المثقفين والأكاديميين، لذا فإنها قد تقوم بعمل أي شيء استباقي

لمنع ما تراه تطورا مخيفا، إذ إن الغالبية العظمى من الإسرائيليين يرون أن أبرز التحديات التي تواجه دولتهم هي تحديات تتعلق بالأمن وبكيفية منع تحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. في هذا السياق يمكن القول أن الفرضية السائدة عند الإسرائيليين تعتقد أن استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في ظل غياب حل الدولتين سوف يؤدي إلى واقع الدولة ثنائية القومية، يكون فيها اليهود أقلية، فهناك ما يقارب ٧٦٪ من اليهودي في إسرائيل يقولون يخشون مثل هذا السيناريو، في حين أن هناك ٦٪ فقط يؤيدون الدولة ثنائية القومية، فيما يؤيد ٧٨٪ منهم حل الدولة الواحدة، لكن طالما بقيت عملية السلام أسيرة لرغبات المستوطنين واحتياجاتهم فإن فرص اتخاذ صنّاع القرار حلا لهذه المعضلة تبقى ضعيفة.

التهديد الثاني المباشر الذي يراه الإسرائيليون يتمحور حول الأمن، إذ إن مقاربة إسرائيل لموضوع الأمن تتأثر بشكل كبير باستمرار الصراع العربي الإسرائيلي، فخلال عقد التسعينات من القرن الماضي – على سبيل المثال – تراجع إحساس إسرائيل بخطورة الأمن، نتيجة ظهور بيئة أمنية، تشكلت بعد انتهاء الحرب الباردة، وهزيمة العراق في حرب ١٩٩١، فلو نظرنا إلى مصدري التهديد معا، تجد أنهما قد دفعا بكثير من الإسرائيليين للتوصل إلى نتيجة تفيد بأن التهديد الناجم عن "الجبهة الشرقية" – أي دخول قوات عراقية وعربية إلى الأردن لمهاجة

إسرائيل – لم يعد قلقا حقيقا، إذ إن بند الأمن في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عزز الاطمئنان من خطر الجبهة الشرقية.

الوضع الأمني تغير في العقد الأخير، فانسحاب إسرائيل أحادي الجانب من غزة لم يجلب للإسرائيليين السلام ولا الأمن، فقد تخلت إسرائيل عن "كريدور فيلادلفيا" الذي يفصل قطاع غزة عن شبه جزيرة سيناء، مما مكّن حماس من تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، ومنذ أن استولت حركة حماس على قطاع غزة عام ٢٠٠٦، قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة القطاع ثلاث مرات. ويرى الاستراتيجيون الإسرائيليون أن أي انسحاب إضافي من الضفة الغربية سيكون متأثرا بتجربة الانسحاب أحادي الجانب من غزة، ولهذا السبب اكتسبت فكرة ضم غور الأردن إلى إسرائيل زخما بين النخب الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، وإذا حدث هذا، فعندئذ لن يكون هناك تواصل جغرافي بين الدولة الفلسطينية والأردن.

هناك ما هو أكثر من ذلك، إذ بدأ الاسرائيليون يقترحون مقاربة جديدة لحل النزاع مع الفلسطينيين، وقد أطلق على هذا الحل اسم "الحل الإقليمي"، وممن ذهب مع هذا الحل الاستراتيجي الإسرائيلي "غيورا إيلاند"، فقد قام بنشر دراسة للترويج لهذه الفكرة، وهي ترى أن على الأردن أن يسيطر على الضفة الغربية، لمنع وقوعها بأيدي من وصفهم بأنهم "متطرفون". ويقول إيلاند: إذا ما قررت إسرائيل الانسحاب من الضفة الغربية فإن حركة حماس هي المرشحة لتولي

السيطرة في وقت سريع، وعليه فإن دولة فلسطينية في الضفة الغربية تحت سيطرة حماس يمكن لها أن تشكل تحديات أمنية، ولا يمكن أن تتحملها إسرائيل، وقد أستندت مقولته على أن العلمانيين الفلسطينيين سيفضلون خيار الأردن على حماس.

من وجهة نظر إسرائيلية، يحدد غيورا إيلاند أربع فوائد للحل الإقليمي، أولها أن الصراع سيتحول من صراع بين الشعب الفلسطيني والمحتل إلى صراع بين دولتين، هما الأردن وإسرائيل، ويرى أن رفع مستوى الصراع ليكون بين دولتين من شأنه أن يقلل من الضغوط الدولية على إسرائيل لدفعها تقديم التنازلات بقضايا مختلفة. ثانيهما، إن الأردن - على خلاف الفلسطينيين - يمكن أن يقدم تنازلات على الأرض، إذ يمكن أن يتحقق طلب إسرائيل في أن تكون الضفة الغربية منطقة منزوعة السلاح. ثالثهما أن هناك ثقة اسرائيلية بالقيادة الأردنية أكبر من القيادة الفلسطينية، ووفقا لحل الدولتين، فإن إسرائيل ستطلب التخلي عن الأصول، مقابل التزام الفلسطينيين بالأمن، مما سيشكل مخاطرة كبيرة، لكن مثل هذا الترتيب مع الأردن – الذي يمتلك سجلاً ممتازا في الالتزام بالاتفاقات الأمنية وحماية الحدود – لن ينظر له إسرائيليا بوصفة مخاطرة.

أخيرا، تعتقد إسرائيل أن دولة فلسطينية مستقلة ستكون ضعيفة، وبالتالي ستشكل عبئا على إسرائيل، ويسهب غيورا إيلاند في طرح هذا المنطق عندما يقول: "ليس واضحا فيما إذا كانت الأرض الممتدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط كافية

لإقامة دولتين قابلتين للحياة، وفي هذه الحالة، سيلقى بمشاكل الدولة المستقبلية على أكتاف إسرائيل إذ تتمثل هذه المشاكل في نقص البنى التحتية، ونقص التوظيف، وانقسامات الضفة الغربية وغزة ... إلخ، وفوق ذلك، سيفرض المجتمع الدولي على إسرائيل التزامات أخلاقية لتساعد الدولة الجديدة بسبب السنوات الطويلة من الاحتلال لأن ذلك في صالح إسرائيل حتى لا يكون هناك إحباط وفقر ويأس عند الفلسطينيين ولن يكون هذا هو الأمر لو أصبحت الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية الكبرى."

إن من الصعوبة بمكان وجود فائدة صريحة أو حتى ضمنية للفلسطينيين أو الأردنيين في مثل هذا الحل الإقليمي، ويبدو أن إيلاند لا يستوعب حساسايات الأردن لمثل هذا المقترح عندما يرى أنه البديل الأفضل لحل الدولتين، والواقع، أن أي دور أردني فاعل بشكل أكبر في الأراضي الفلسطينية سيكون له على الأرجح عواقب وخيمة، ستنعكس على استقرار الأردن الداخلي، وخلاصة القول أن الأردن، لن يقبل أي إجراء أقل من حل الدولتين، لأن أي مقترح آخر سينظر له دائما بوصفه تهديدا استراتيجيا على ازدهار الأردن في المدى البعيد.

في الخاتمة، إن الأردن وإسرائيل – على الرغم من معاهد السلام – لهما وجهتا نظر مختلفة بشكل جذري في حل مقبول للصراع، إذ يرى الأردن أن تعنت إسرائيل وعدم رغبتها في التقدم للتوصل إلى حل الدولتين وتكتيكاتها لإعاقة

عملية السلام هي مهددات للأمن الوطني الأردني في الوقت الحاضر وفي قادم الأيام، والحق أن السياسات الإسرائيلية، إن تركت كما هي دون رادع، ستقضم فرص حل الدولتين.

لقد زحفت الحكومة الاسرائيلية، بشكل تدريجي، على مدار عقود، باتجاه تيار يميني مساند للاستيطان، وهذا الميل قد فاقم من خيبة أمل الفلسطينيين في حل الدولتين، وما يزيد الطين بلة أن السلام الحقيقي لم يعد أولوية إسرائيلية، وهو أمر أظهرته الانتخابات المتتالية الأخيرة التي تركزت على عوامل متعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، وليس على القضايا المتعلقة بالسلام، فوق ذلك، تشير استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي إلى أن المواطن الاسرائيلي العادي لا يثق بأن السلام ممكن تحقيقه.

لهذا السبب، فإن من شأن إدامة الوضع القائم المرافق للحقائق الديموغرافية والنشاطات الاستيطانية أن يدفع إسرائيل للضغط على الأردن لقبول الحل على حسابه، بمعنى أخر، فإن للأردن وإسرائيل استراتيجيات متناقضة، لذا فقد تشهد السنوات القادمة صداما بينهما. أما الاتصالات المستمرة بين الجانبين وكلمات المجاملات فهي لا تعدو كونها سحابة دخان تخفي خلفها خلافات عميقة، ودرجة عالية من انعدام الثقة المتبادلة، وعلينا أن ننتظر كيف

ستتغلب الدولتان على اختلافاتهما العميقة، وتضعان استراتيجية خروج للتعامل مع عواقب انهيار مقاربة حل الدولتين.

# مقدمة الطبعة الأولى

في الجزء الثاني من مسرحية "هنري الرابع" للكاتب الإنجليزي ويليام شكسبير تتنهد الشخصية الرئيسة قائلة "لا يستقر قرار للرأس الذي يحمل التاج". هذه العبارة تمثل بدقة متناهية قصة البقاء السياسي للعرش الهاشمي في إقليم غير مستقر، فالتقلب الدائم في الشرق الأوسط ترك أثرا عميقا ودائما على البنية الذهنية للحكام الهاشميين في الأردن طيلة العقود الماضية. وعلى وجه التحديد، أدى استمرار الصراع العربي الإسرائيلي واستعصاء حله إلى حالة من الحدّة في تصورات الهاشميين بالخطر الداهم على بقائهم. ومن ثَم، لا يبدو أن هناك سببا وجيها يدفع حكام الأردن إلى غض النظر عما يجري غرب النهر من تطورات أمنية وسياسية ستنعكس على مستقبل الأردن.

بهذا المعنى يبدو من الطبيعي أن يسعى الملك حسين للسلام مع إسرائيل وسيلة لبقاء نظامه السياسي، فبعد أن نجح في مواجهة التحديات الكبيرة لحكمه سواء الخارجية أم الداخلية اتخذ الملك حسين من السلام مع إسرائيل خيارا استراتيجيا، فقد آمن بشكل كبير بأن استقرار بلده وبقاء نظامه يتطلب ركائز قوية منها الحفاظ على سلام مع إسرائيل؛ لذلك سعى للسلام بقوة. يقول الملك حسين: "لا يوجد هناك عودة عن السلام، فبغض النظر عن الضغوطات والمصاعب فإن

إرادة السلام ستتغلب على كل العقبات"[١]. وفي واقع الحال، لم يشكك في رغبة الملك حسين في إنهاء الصراع مع إسرائيل إلا قليل من الناس، وهو ما ينطبق على الملك عبدالله الثاني أيضا.

لقد سعى كلٌّ من الأردن وإسرائيل لتقديم نموذج سلام دافئ بين البلدين يختلف عن النموذج المصري الذي وصف بأنه بارد. غير أن نظرة على الماضي القريب تجعلنا نتساءل: لماذا ما زال السلام الدافئ بين الأردن وإسرائيل بعيدا عن الواقع حتى اليوم؟ فالاحتفالات التي رافقت توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لم تستمر إلا لمدة وجيزة. فقد غيّر اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في السنة الثانية من توقيع المعاهدة ديناميكيات العلاقات الثنائية بين البلدين، فالقادة الإسرائيليون الذي جاؤوا بعد رابين لم يشاطروه التزامه بالسلام خياراً لإنهاء الصراع. ونتيجة لذلك فقد انتقل السلام من نموذجه الدافئ الذي توقعه كثير من المراقبين إلى نموذجه البارد على غرار النموذج المصري.

الآن وقد مرَّ عشرون عاماً على توقيع معاهدة السلام، ما زال البلدان أبعد ما يكونان عن بعضهما، وما زالا مختلفين حيال القضية الفلسطينية. وهذا لا يعني أن الطرفين تعمدا تخريب الجهود السلمية، لكن المعيقات السياسية داخل إسرائيل

[١] انظر إلى خطاب الملك حسن في قمة شرم الشيخ التي عقدت في الثالث عشر من آذار ١٩٩٦.

والتي ترافقت مع الانزياح في المجتمع الإسرائيلي تجاه اليمين جعلت من إجراء مفاوضات حقيقية لإحلال السلام بين كل الأطراف أمرا مستحيلا، فهذه التغيرات داخل إسرائيل (كما سيتناول الفصل الأخير من الكتاب) أعاقت كل الجهود المبذولة لتحقيق السلام.

كل ذلك يحدث في وقت تخلى فيه النظام الهاشمي عن أطماعه في المطالبة بإعادة الضفة الغربية، ففي نهاية الثمانينات من القرن الماضي أدرك الملك حسين بأن أهدافه في منع إقامة دولة فلسطينية، ومنع الليكود من ضم الضفة الغربية هما هدفان متعارضان لا يمكن التوفيق بينهما، وهنا على وجه التحديد برزت مدرسة سياسية أخرى في الأردن ترى أن من مصلحة النظام الهاشمي أن يكون هناك دولة فلسطينية مستقلة.

صحيح أن معاهدة السلام تجاوزت كل التقلبات والتطورات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة في السنوات العشرين الأخيرة. غير أن هذه الحقيقة لا تعني أن الأمور تسير على ما يرام، فما زال أمام الجانب الإسرائيلي كثير من الحقائق التي عليه أن يدركها، فالعلاقات الثنائية مع الأردن لا يمكن فصلها عمَّا يجري على المسار الفلسطيني الإسرائيلي. بمعنى آخر، فإن الجمود المستمر في المسار الفلسطيني الإسرائيلي ترك أثرا سلبيا على العلاقات الثنائية بين عمان وتل أبيب. وفوق ذلك، هناك اعتقاد متنامٍ عند كثير من الأردنيين بأن فرص حل الدولتين

(وهو الحل الذي يعدُّه الأردنيون في مصلحة بلدهم الاستراتيجية) تتلاشى بسرعة كبيرة.

إن استمرار السياسات الإسرائيلية في خلق وقائع جديدة على الأرض سوف تؤثر على نتيجة التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين. وعلى هذا النحو فإنه يمكن القول بأن استمرار هذه السياسات سوف يقلل من فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. وما من شك فإن الفشل في إقامتها من شأنه أن يفضي إلى واقع ديمغرافي جديد يشكل فيه الفلسطينيون الأغلبية في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، وهو ما يشكل _بالنسبة للصهاينة_ كابوسا مريرا لأنه يناقض مبرر وجود الفكرة الصهيونية بإقامة دولة لليهود. ولتجنب سيناريو ثنائية القومية هذا فإن إسرائيل قد تلجأ إلى سياسات ربما ستشكل تهديدا استراتيجيا للأردن والبقاء السياسي للنظام الهاشمي. لذلك، فإن هذا الكتاب يتحدى المقولة الرئيسة التي ترى أن إسرائيل تعتقد أن بقاء الأردن واستقراره يعد مصلحة استراتيجية لها، بمعنىً أخرَ، فإن الأردن لا يمكن له أن يأخذ التطمينات الإسرائيلية على محمل الجد. ففي ضوء التغيرات الديمغرافية القادمة التي ستعصف بالمثلث الأردني الفلسطيني الإسرائيلي فإن علينا كمراقبين أن لا نستبعد سيناريو تحدد فيه إسرائيل مصالحها بشكل مختلف عن التطمينات التي تبعث بها للأردن، وقد يؤدي ذلك لإلحاق الضرر بالأردن ونظامه.

وهنا لا بدَّ من التوضيح كيف يرى الأردنيون التهديدات التي تتأتى من جراء استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فكما هو الحال مع غالبية الإسرائيليين (الذين يدعمون إقامة دولة فلسطينية مستقلة كوسيلة للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة ولتجنب سيناريو الدولة الواحدة) فإن الأردنيين يدعمون مقاربة حل الدولتين حتى يتجنبوا احتمالية أن يستولي الفلسطينيون على الأردن. وهناك مقاربة شائعة بين الأردنيين تقول بأن الوحدة مع الفلسطينيين غرب النهر –سواء وفقا لمقاربات الكونفدرالية أو الفيدرالية أو الخيار الأردني –من شأنها أن تحول الأردنيين إلى أقلية في بلدهم، ومن ثمّ يتحول الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين. وقد وضّح الملك في غير مناسبة من أن فشل حل الدولتين سيشكل تهديدا للأمن الوطني الأردني. وبالفعل فقد تشكل خلال العقدين الأخيرين اجماعٌ وطنيٌ في الأردن يتفق مع مقولة الملك. وهنا تتجلى المفارقة المتمثلة بأن كبار رجال الدولة الأردنية أخفقوا في تحديد ما على الأردن فعله إذا تبيّن أن من الصعوبة بمكان إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في المقابل هناك أغلبية إسرائيلية تدعم فكرة الانفصال بين العرب واليهود (وهو ما يعني أيضا إعطاء الفلسطينيين دولة مستقلة)، ومع ذلك فهناك أيضا مفارقة وهي أن سياسات إسرائيل جعلت من فرص تحقيق هذا السيناريو أقل. فهناك توجه في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين بدءاً من انتفاضة الأقصى، وهو ما

يجعل من أي تنازل إسرائيلي مهما صغر قضية للنقاش الساخن داخل المجتمع الي إسرائيلي. فرئيس الحكومة الإسرائيلي بغض النظر عن هويته يمنح البقاء السياسي له أهمية قصوى، وهو أمر لا يجعله متحمسا للتعاون من أجل تحقيق السلام العادل، أو تقديم التنازلات الضرورية لصنع السلام.

مع ذلك ثمة فرق بين الجانبين. فالأردنيون – على العكس من الإسرائليين – لم يبلوروا خياراتهم في حال فشل حل الدولتين فإن كثيرا من الإسرائيليين بدأوا يطرحون خيارات بديلة. فهناك العديد من المفكرين الإسرائيليين المرموقين الذين لا يتبوأون مناصب رسمية بدأوا بتقديم اقتراحات يمكن وصفها بأنها غير مألوفة وربما راديكالية لدرجة أن بعضهم اقترح أن يلعب الأردن دورا في الحل النهائي للصراع والتخلي عن فكرة حل الدولتين، لأنها لم تعد قابلة للتنفيذ.

هناك هدفان وراء تأليف هذا الكتاب. أولا، أن يقدم تقييما للتطورات في العلاقة الأردنية الإسرائيلية في الفترة التي سبقت وتلت عملية السلام. أما الهدف الثاني فيتمثل في تقديم قراءة مستقبلية عن العلاقات الأردنية الإسرائيلية وسيناريوهاتها، وعلى وجه التحديد يحاول الكتاب الإجابة عن التساؤل التالي: هل سيكون هناك صدامٌ بين البلدين، وهل بإمكانها الاستمرار في إدراة خلافاتهم الجذرية بشكل سلمي في عالم آخذ في التَّغير؟ وبشكل عام سيركز الكتاب على العلاقات الثنائية، وسيقدم تفسيرا لاستمرار نموذج السلام البارد.

يتكوّن الكتاب من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. في المقدمة يقدم الكتاب المقولات الرئيسة والمشهد العام وكذلك الهدف منه. أما الفصل الأول فهو تاريخي، يقدم الخلفية التاريخية للعلاقات الثنائية خلال الفترة التي سبقت التوصل إلى معاهدة سلام. ويتتبع الفصل الأول الجذور التاريخية ويؤصل لعلاقة "أفضل الأعداء" ويتفحص فيما إذا كان الطرفان في حالة من الصراع الصفري، أم في حالة تسمح لهما بالتعاون لتحقيق أهدافهما المتطابقة.

أما الفصل الثاني فيتفحص تطور الأردن في التفكير الاستراتيجي لإسرائيل على مرِّ العقود، ويشرح أيضا فشل الخيار الأردني كما أريد له منذ البداية. فقد رفض إسحاق رابين مفهوم الخيار الأردني في بداية التسعينات من القرن المنصرم، وهي خطوة مهدت الطريق أمام تبلور الخيار الفلسطيني في تفكير حزب العمل الأمر الذي سهّل من توقيع معاهدة السلام مع الأردن في عام ١٩٩٤. فبعد أن تمكن حزب العمل ومنظمة التحرير التوصل إلى اتفاق أوسلو لم يتبقَ كثير من القضايا الخلافية بين الأردن وإسرائيل. وفوق ذلك يتحدث الفصل عن القوى المجتمعية الرئيسة في إسرائيل، ونظرتها للأردن وانعكاس ذلك في سياسة إسرائيل.

ويتحدث الفصل الثالث عن المعضلة الأردنية الإسرائيلية والمهارة التي أداها الملك حسين بالسياسة الإقليمية حتى يبقى الأردن ذا صلة تجاه الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي. كما يقوم الفصل بتتبع كيفية تطور إسرائيل في التفكير

الاستراتيجي الأردني، وكذلك يتطرق الفصل إلى انطباعات الأردنيين وتصوراتهم لإسرائيل، ولماذا لم يؤثر انتشار المشاعر المعادية لإسرائيل في الأردن على السياسة الخارجية الأردنية، ولماذا لم تؤدِ إلى فشل معاهدة السلام؟.

في الفصل الرابع، يعالج مسألة الانتقال من نموذج السلام الدافئ إلى نموذج السلام البارد، ويرى المؤلف أن من المستحيل فصل العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل عن الجمود الذي رافق المسار الفلسطيني الإسرائيلي. فلم تستبطن إسرائيل ولا حتى الأردن المعنى الحقيقي لتحقيق السلام، فبينما تصر إسرائيل على أنها تحترم الأردن وسيادته على أرضه لم تتوانَ أجهزتها الأمنية عن اختراق السيادة الأردنية عندما حاولت اغتيال خالد مشعل في عام ١٩٩٧. وفي المقابل، قام الملك حسين بصنع السلام مع إسرائيل في وقت لم يعمل على إعداد شعبه لهذه الخطوة التي كانت تتطلب إعداداً نفسيا لشعب يرى في إسرائيل دولة عدوة له ولمصالحه.

وفي الخاتمة، يرى المؤلف أن الدولتين ستتعاملان مع احتمال فشل سيناريو حل الدولتين، وهنا يجري الحديث عن حلول بديلة قد تكون راديكالية. وبالتالي سيكون هناك تفكير بقرارات صعبة على الجانبين في قادم الأيام. وسيتم تسليط الضوء على انهيار عملية السلام وفشل حل الدولتين، وكيف يفضي ذلك إلى السؤال الصعب الذي على القوى المجتمعية في إسرائيل التصدي له. وفي النهاية

تقدم الخاتمة قراءة مستقبلية لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الأردنية الإسرائيلية في المستقبل.

# الفصل الأول:

# من نظام أمني إلى سلام قانوني

## المقدمة

تعود جذور العلاقات الأردنية الإسرائيلية إلى مرحلة ما بين الحربين العالميتين عندما خضعت كلٌّ من فلسطين وشرق الأردن للانتداب البريطاني. وفي تلك المرحلة قامت القيادات الصهيونية والهاشمية بالتأسيس لعلاقة نادرة ومعقدة نظرا لتداخل المصالح الاستراتيجية الناتجة عن اطماعهما وضعف الحركة الوطنية الفلسطينية. ومع أن الجانبين قد التقيا في ساحات المعارك في غير مناسبة، وبالرغم من أنهما حافظا على نمط من العلاقة العدائية إلا أن علاقتهما أبعد ما تكون عن لعبة صفرية. وهذا نمط من التفاعل يفسّر الطريقة التي انتقلت بها العلاقات الأردنية الإسرائيلية لاحقا من سلام واقع إلى سلام قانوني في عام ١٩٩٤.

وعلى العكس من بعض الدول المحيطة، فإن مركزية الأردن الجيوستراتيجية في الإقليم تعد ذخرا وعبئا في الوقت ذاته. فمن جانب كان لموقع الأردن الجغرافي وانخراطه المبكر بتطورات القضية الفلسطينية الدور في جعل الأردن لاعبا يصعب الاستغناء عنه في السلم والحرب. كما يقول المؤرخ الإسرائيلي

والمختص بالشؤون الأردنية في جامعة تل أبيب اشر سسر فإن استقرار الأردن وكذلك القيود المفروضة عليه ينبعان من مركزيته الجغرافية [٢]. وهناك قليل من الذين يمكن لهم التفكير في أي حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني المزمن من دون دور أردني مباشر أو غير مباشر. ومن دون شك، فإن هذا الانطباع واسع الانتشار لم يغب عن أذهان القادة الأردنيين، فملوك الأردن _ وبخاصة الملك حسين _ وظفوا بدهاء مركزية الأردن من أجل الحصول على دعم خارجي مستدام من الولايات المتحدة والغرب ومن بعض الدول الخليجية، وهو ما ساعد النظام على البقاء والإيفاء بمسؤولياته الداخلية والخارجية.

لكن من جانب آخر، فإن هامش المناورة المتاح أمام الأردن للحصول على ما يريد لم يكن واسعا ولم يكن سهلا، فالأردن الذي يفتقر للموارد المالية الضرورية كان عليه، وما زال، أن يناور أمام الضغوطات السياسية التي تأتي من كل صوب، ويوازن أموره من خلالها؛ لهذا يمكن فهم حقيقة علاقة الأردن مع الدولة المحيطة ومن ضمنها إسرائيل التي لم تكن وفقا لشروط الأردن. فبينما حاول كل من الملك عبدالله الأول والملك حسين أن يساهما في ايجاد نظام إقليمي يسمح للأردن بالبقاء

---

[٢] لمزيد من التفاصيل، أنظر

Asher Susser, "Jordan: Preserving Domestic Order in a Setting of Regional Turmoil," Middle East Brief, No.27, March 2008

السياسي، فقد كان عليهما أن يأخذا في حساباتهما القيود المفروضة على الأردن بسبب موقعه الجيوستراتيجي، وهو ما وضع الأردن في موقع لا يحسد عليه في العديد من المناسبات، ودفعت بعضهم للتشكيك بإمكانية بقاء الأردن ونظامه.

بمعنى آخر، فإن البيئة الإقليمية التي يعمل بها الأردن وفّرت له فرصا، لكنها أيضا فرضت عددا من المخاطر، وفي بعض الحالات والمناسبات فإن هذه البيئة شكلت تحديّا واضحا لمفهوم الاستقرار الإقليمي الذي سعى إليه الأردن. وكان من شأن ذلك أن أجبر الأردن على التعامل، وفي مفاصل تاريخية مختلفة، مع أحداث سببها قادة في الإقليم، مثل الرئيس المصري جمال عبدالناصر في الخمسينات والستينات من القرن الماضي أو من قبل لاعبين خارجيين، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إبَّان الحرب الباردة، كما كان عليه أن يتصدى ويتعامل مع قضايا إقليمية ملحة مثل القضية الفلسطينية، ومع الاتجاهات الأيدولوجية مثل الأصولية الإسلامية والقومية العربية، إضافة إلى الخطر الصهيوني. وكان من شأن ذلك بطبيعة الحال أن فرض قيودا إضافية على السياسة الأردنية.[٣]

---

[٣] المصدر نفسه.

ومن بين كل الدول في الإقليم فإن سياسة إسرائيل نحو الفلسطينيين وقضيتهم شكلت قيدا واضحا على السياسة الخارجية الأردنية وتحديا كبيرا لها، فمع أن الأردن سعى لأن تتعاون معه إسرائيل في موضوع السلام فإن سياسات إسرائيل التوسعية والأمنية كانت قد أبرزت الضعف النسبي في تعامل الأردن معها. ويمكن القول – ولغاية هذا اليوم – أن انخراط الأردن بالقضية الفلسطينية مرتبط بصورة كبيرة بالسياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام أكثر من كونه نتيجة لما يريده الأردن، ويسعى إليه.

يتكوّن هذا الفصل من ثلاثة أقسام، القسم الأول يتفحص انخراط الأردن في حرب عام ١٩٤٨ وما رافق ذلك من تفاعل أردني إسرائيلي سواء قبل الحرب أو خلالها أو بعدها، والقسم الثاني يرى أن علاقته الأردن بإسرائيل في العقد الأول من الصراع كانت علاقة صفرية تحديدا في القضايا المصيرية، بالرغم من الأردن كان مسالما في علاقته مع إسرائيل في الطدة ما بين عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وكانت هناك قضيتان مسؤولتان عن استمرار توتير علاقة الأردن بإسرائيل، وهما رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي خارج حدود التقسيم وكذلك رفضها إعادة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار الأممي رقم ١٩٤. أما القسم الثالث من هذا الفصل فيتناول العلاقات الأردنية الإسرائيلية الثنائية، فحتى قبل أن توقع الأردن وإسرائيل اتفاقية السلام كان هناك ما يشبه السلام الواقع أو النظام الأمني الذي

تطور لاحقا بعد عام ١٩٦٧، وبالفعل كان لحرب حزيران أثر في إحداث تغيير جذري في البيئة الاستراتيجية التي يعمل بها كل من الأردن وإسرائيل، وهذا التغيير أفرز وضعا جديدا اصبحت فيه إسرائيل محتلة لأراض عربية إضافية، يمكن مبادلتها بالسلام وفق معادلة "الأرض مقابل السلام".

## التعاون والصراع

على نحو لافت تعدُّ مشاركة الأردن في حرب عام ١٩٤٨ خطوة إشكالية، فقد أشبع الباحثون هذه المشاركة دراسة، وبخاصة فيما يرتبط بالدور الأردني ودور بريطانيا في المرحلة التي سبقت الحرب مباشرة. ويعتقد على نطاق واسع أن الملك عبدالله الأول كان مدفوعا برغتبه وطموحه في توسيع حدود مملكته، وذلك عن طرق توثيق علاقاته مع بريطانيا في المدة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد انتقد القادة العرب الملك عبدالله الأول في ذلك الوقت، وكانوا يخشون من مخططاته وأطماعه الإقليمية، وبخاصة بعد أن برز مشروعه المعروف باسم سوريا الكبرى، وبعد أن انتاب العرب شكوك حيال موقفه من قرار التقسيم. وكان العرب يعرفون أن مفتاح تحقيق كل ذلك هو علاقة الملك عبدالله ببريطانيا، وفي هذا السياق تقول المؤرخة ماري ويلسون: إن الأردن استمر في الحفاظ على علاقاته الوثيقة مع بريطانيا، وهو ما وضع الملك عبدالله في صدام مع التيار العربي السائد

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو تيار كان لا يثق ببريطانيا ويريد الابتعاد عنها.[٤]

وكان التركيز منصبا خلال النصف الثاني من أربعينات القرن الماضي على فلسطين التي شهدت صراعا مريرا بين الفلسطينيين واليهود. وبعد أن أخفقت المحاولات البريطانية في التوفيق بين المطالب العربية واليهودية في فلسطين، لجأت بريطانيا العظمى حينها إلى تحويل القضية الفلسطينية برمتها إلى هيئة الأمم المتحدة لعل الأخيرة تجد مخرجا وحلا مرضيا لجميع الأطراف المشتبكة في القضية. وحتى يتسنى للأمم المتحدة حل المشكلة قامت بتشكيل لجنة خاصة لتقصي الحقائق، لتقديم توصياتها بشأن الحل المقبول. وبالفعل قامت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين بزيارة المنطقة والالتقاء مع مختلف أطراف الصراع، وقدمت توصياتها مقترحة تقسيم فلسطين إلى دولة لليهود ودولة للعرب الفلسطينيين.

ومن الجدير بالقول أن في تلك الفترة الحرجة لم يكن هناك شريك فلسطيني يمكن له أن يقبل بقرار تقسيم فلسطين. وفي هذا السياق يقول المؤرخ رشيد الخالدي: إن المجتمع الفلسطيني كان ضعيفا ومشرذما، ما منعه من القيام برد فعل

---

[٤] أنظر،

Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain and the making of Jordan (New York: Cambridge University Press, 1987), p.151.

مؤثر.(٥) ويتفحص رشيد الخالدي في كتابه "القفص الحديدي" الأعمال التي قام بها القادة الفلسطينيون إبَّان فترة الانتداب البريطاني التي أدت إلى إخفاقهم الذريع في بناء المؤسسات التي كان من شأنها (لو أنها شيّدت) أن تسهل من عملية إقامة دولة فلسطينية مستقلة في ذلك الوقت. فالعقد الذي سبق حرب عام ١٩٤٨ كان كارثيا على الفلسطينيين، فعلى العكس من قادة اليشوف (المجتمع اليهودي في فلسطين إبَّان الانتداب البريطاني) الذين نجحوا في إقامة المؤسسات الضرورية للدولة كلها، فقد أضاع القادة الفلسطينيون فرصهم، وعانوا من ضعف داخلي ألحق بقضيتهم أذى كبيرا. وانعكس هذا الخلل الفادح بين الطرفين على القتال الذي دار بينهما في أعقاب صدور قرار تقسيم فلسطين.

طبعا لا نقول هنا بعدم وجود دور للقوى الخارجية فيما حل بالشعب الفلسطيني، فهناك دول خارجية لعبت دورا بارزا في مساعدة القادة الصهاينة في مساعيهم لإقامة دولة لليهود في وقت عملت فيه على حرمان الفلسطينيين من الشيء ذاته. وبكل تأكيد فقد ساعدت القوى الكبرى وبخاصة بريطانيا في خلق ملعب غير متوازن حتى يتسنى للصهاينة في أن تكون لهم اليد الطولى في الصراع

---

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Rashid Khalidi, The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (Boston: Beacon Press, 2006)

على فلسطين، الحديث هنا عن العقد الذي سبق الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. وفي هذا السياق يقدم رشيد الخالدي قراءة متماسكة للمعيقات التي وقفت أمام الفلسطينيين والتي كان أهمها التنافس بين القادة الفلسطينيين في تقديم الخدمة للأسياد الاستعماريين وسوء إدارة الثورة الفلسطينية الأولى التي امتدت بين أعوام ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩.(٦) ويوضح الخالدي في كتابه سبب انهيار المجتمع الفلسطيني عام ١٩٤٨ بهذه الطريقة، وسبب إخفاق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة لهم في تلك المرحلة.

قبيل قرار التقسيم واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى كان المجتمع الفلسطيني مفككا مقارنة مع "اليشوف" الذي كان متماسكا وفاعلاً. وقد استفاد اليهود من حالة التفكك التي ميّزت المجتمع الفلسطيني إذ تمكن قادة الوكالة اليهودية من تجاوز الفلسطينيين محولين أنظارهم إلى الملك عبدالله الأول بوصفه شريكا يمكن له أن يقبل بتوصيات قرار تقسيم فلسطين. فحسابات قادة الوكالة اليهودية كانت مباشرة وعلى النحو الآتي: لم يكن هناك من بين قادة المجتمع الفلسطيني من يمكن له أن يقبل بتقسيم فلسطين، ما يجمع الملك عبدالله بالصهاينة هو شكُّهما المشترك بالحركة الوطنية الفلسطينية، كما أن الملك عبدالله كان يسعى إلى

---

(٦) المصدر نفسه

توسيع حدود مملكته لتضم قسما من فلسطين. وهذه الحسابات والفهم كوّنا جوهر ما اصطلح على تسميته لاحقا بالخيار الأردني.

وتوصل القادة الصهاينة إلى نتيجة مفادها أن الملك عبدالله الأول لم يكن قانعا بحدود مملكته، وبالتالي اعتقدوا أنه سيكون منسجما مع المشروع المقترح لتقسيم فلسطين. وفي كتابه "تواطؤ عبر النهر" يقدم المؤرخ الإسرائيلي الشهير آفي شلايم نظرية مركزية تفيد بأن هناك اتفاقية غير مكتوبة بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية ممثلة بـغولدا مائير تم الاتفاق بموجبها على تقسيم فلسطين، على أن يضم الملك عبدالله الأجزاء المخصصة للفلسطينيين، وأن يقيم اليهود دولة لهم في الأجزاء المخصصة لهم حسب خطة التقسيم.[٧] ويشير المؤرخ آفي شلايم – معتمدا على الأرشيف الإسرائيلي – إلى أن غولدا مائير التقت مع الملك عبدالله شرقي الأردن في السابع عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٤٧– أي ١٢ يوما قبل صدور قرار التقسيم – للبحث في السيناريوهات والخيارات المتاحة، وتوصلا إلى هذا الاتفاق الضمني غير المكتوب، ويضيف آفي شليم أن بريطانيا كانت قد باركت هذا التفاهم الهاشمي الصهيوني. وبهذا فإن نظرية "شلايم" تشكل تحديا للرواية

---

[٧] أنظر

Avi Shlaim, Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (New York: Columbia University Press, 1988).

الصهيونية الرسمية للحرب، وهي رواية قدمت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى لعام ١٩٤٨ كأنها حرب ثنائية بين إسرائيل وجانب عربي متوحد خلف هدف واحد ألا وهو القضاء على إسرائيل. وعلى العكس من هذا التوصيف يجادل "شلايم" أن القادة العرب كانوا أبعد ما يكونوا عن الموقف الموحد، فخلافاتهم وتنافسهم منعهم من الاتفاق على الحدود الدنيا من الأهداف ناهيك عن هدف تدمير إسرائيل.

ومقولة أن هناك اتفاقا ضمنيا غير مكتوب لم تقتصر على آفي شلايم أو المؤرخين الجدد فقط، فمثلا كتب عبدالله التل (الذي كان ضابطا أردنيا حارب في عام ١٩٤٨ وكان مقربا من الملك عبدالله الأول وعمل كرسول بين الملك وقادة إسرائيل) كتابا أدان فيه ما اسماه بـ "خنوع" الملك عبدالله للقادة الصهاينة محملا إياه كارثة فلسطين.[٨] وفي نفس السياق انتقد ضابط إسرائيلي هو إسرائيل بائير رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك ديفيد بن غوريون للتعامل مع الأردن وتحالفه "غير المقدس" مع الرجعية العربية والإمبريالية البريطانية.[٩] أما المؤرخون

---

[٨] عبدالله التل، كارثة فلسطين: مذكرات عبدالله التل: قائد معركة القدس (القاهرة: ١٩٥٥)

[٩] أنظر،

Israel Baer, Israel's Security: Yesterday, Today, Tomorrow (Tell Aviv: Amikam, 1966),(in Hebrew).

الأردنيون، فلا غرابة أنهم لم يتطرقوا إلى الاتفاقية غير المكتوبة في تأريخهم لما جرى قبل الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وأثنائها. فعلى سبيل المثال لا الحصر كتب معن أبو نوار كتابا ضخما عن الحرب الإسرائيلية الأردنية وتاريخ الأردن، ولم يتطرق فيه إلى أي شيء حول اللقائين السريين اللذين جمعا الملك عبدالله الأول بغولدا مائير في السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٤٧ أو اللقاء الثاني بينهما في الحادي عشر من مايو عام ١٩٤٨.[١٠]

وإلقاء نظرة سريعة على حسابات الملك عبدالله الأول وتقديراته من شأنها أن تساعد في تسليط الضوء على المعضلة التي كان يواجهها، فهو قائد براغماتي إذ أدرك قوة المشروع الصهيوني وتأثيره في فلسطين، كما استوعب جيدا الروابط والصلات المؤثرة التي تمتع بها الصهاينة مع القوى الكبرى آنذاك، على العكس من منتقديه في العالم العربي. يقول عدنان أبو عودة (مستشار الملك حسين لسنوات طويلة): إن وعي الملك عبدالله الأولي للتطورات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وامتازت بوجود تعاطف أوروبي مع اليهود قد جعله متأكدا أكثر من

---

[١٠] أنظر،

Ma'an Abu Nuwar, The Jordanian-Israeli War 1948-1951: A History of the Hashemite Kingdom of Jordan (Great Britain: Ithaca Press, 2002)

ذي قبل بأن إقامة دولة لليهود في فلسطين بات أمرا وشيكا.[١١] وقد قدر الملك عبدالله بأن الأردن سيكون في وضع أفضل إذا حاول التوفيق بين مصالحه ومصالح الصهاينة.[١٢] ويبدو أن عدنان أبو عودة يتفق مع مقولة المؤرخ آفي شلايم حول وجود اتفاق أردني صهيوني سري وضمني. وعلى نحو لافت يرى أبو عودة أن هناك قاسمين مشتركين بين الملك عبدالله والصهاينة، هما: معارضة إقامة دولة فلسطينية، وإبعاد الحاج أمين الحسيني عن مستقبل فلسطين.[١٣]

غير أنه لا يمكن أخذ هذه الرواية الجديدة كما هي دون نقد أو تمحيص، فحتى في إسرائيل هناك عدد من المؤرخي اختلفوا مع النظرية التي قدمها شلايم حول التواطؤ، فعلى سبيل المثال بحث المؤرخ الإسرائيلي إفراهام سلع في حقيقة ما جرى على أرض الواقع من أحداث، أكثر من بحثه للاتفاقية الضمنية، وركز أيضا على ما جرى خلال الحرب بدلا من التركيز على اتفاقيات سبقت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. وهنا يقول إفراهام سلع: إن الشروط والظروف

---

(١١) أنظر،

Adnan Abu Odeh, Jordanians, Palestinians, and Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process, (Washington DC: USIP Press, 1999), p.35

(١٢) المصدر نفسه، ص. ٣٥

(١٣) المصدر نفسه، ص. ٣٥

والفرضيات الأساسية التي شكلت الأساس للاتفاقية غير المكتوبة بين الملك عبدالله الأول والوكالة اليهودية بخصوص تقسم فلسطين خلال صيف ١٩٤٦، قد تغيرت بشكل كبير خلال الحرب غير الرسمية التي اندلعت مع بداية ديسمبر ١٩٤٧ وامتدت إلى منتصف مايو عام ١٩٤٨، وهو ما حول الاتفاقية غير المكتوبة إلى شيء قديم وغير عملي.(١٤) ويقلل افراهام سلع من أثر الاتفاقية غير المكتوبة في حال وجودها، لأن طرفي الصراع الأردني الإسرائيلي اشتبكا في قتال شرس عندما اندلعت الحرب.

وفي الوقت الذي أعطى فيه "شلايم" اهتماما كبيرا للتفاعل بين قادة الحركة الصهيونية والملك عبدالله الأول في تلك المرحلة، فإن إشكالية هذا الدور ستبقى على الأرجح موضع خلاف. وفي واقع الحال لا يوجد هناك دليل عملي على أن نتيجة الحرب عكست التزام الطرفين بهذه الاتفاقية الضمنية أو غير المكتوبة. فالطرفان قاتلا بضراوة شديدة للسيطرة على القدس وبعض المناطق الاستراتيجية الأخرى. وقد ركز معظم التأريخ الأردني عن تلك المرحلة على المعارك الرئيسة التي خاضها الجيش الأردني ضد القوات اليهودية في القدس لإظهار بطولات

---

(١٤) أنظر،

Avraham Sela, "Transjordan, Israel, and 1948 War: Myth, Historiography, an Reality," Middle Eastern Studies 28 no. 4 (October 1992), p.627

الجيش الأردني في الصمود أمام الهجمات المتلاحقة للجيش الإسرائيلي على هذه المدينة على وجه التحديد.

ومع ذلك، يمكن القول إن النتيجة النهائية للحرب العربية الإسرائيلية الأولى هي أهم بكثير من مسألة وجود أو عدم وجود اتفاقية بين الطرفين على حساب الفلسطينيين. فوجود الجيش العربي الأردني وسيطرته على أجزاء من فلسطين مهد الطريق للوحدة بين ضفتي النهر. ولم تجِدِ نفعا محاولات وخطط المصريين في إقامة حكومة عموم فلسطين في شهر سبتمبر عام ١٩٤٨ في قطاع غزة، وهي خطوة مصرية كانت مصممة لتقويض مكانة الأردن ودوره. فحكومة عموم فلسطين بقيت حبرا على ورق، ولم يعترف بها الأردن، ولجأ إلى الدبلوماسية لضمان فشل الجهود المصرية، ففي الأول من ديسمبر عام ١٩٤٨ عقد مؤتمر أريحا وحضره أعيان فلسطين الذين أعلنوا الوحدة بين الأراضي الفلسطينية والأردن تحت قيادة الملك عبدالله الأول. وبعد أن تمكن الملك عبدالله من تقويض مكانة الحاج أمين الحسيني، وأفشل الخطوة المصرية، أصبح قائدا بلا منازع على الأراضي الفلسطينية التي دخلت في وحدة مع الأردن.

وبعدها أصبحت الضفة الغربية والقدس الشرقية جزءاً من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، مما ترك أثرا كبيرا على الأردن وإسرائيل في الوقت ذاته، فبغض النظر عن وجود الصراع والتعاون الذي ميّز كثيرا من التفاعل بين الأردن

وإسرائيل، فإن ضم الأراضي الفلسطينية إلى الأردن حوّل العلاقة بين الأردن وإسرائيل إلى علاقة صفرية في بعض مناحيها، وهي علاقة جعلت من السلام بينهما في ذلك الوقت أمرا مستحيلا.

## العلاقة الصفرية

عندما هدأ غبار الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ سار الأردن على خطى مصر، ووقع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في رودس في أبريل ١٩٤٩. فالتشكيك المتبادل بين الأردن ومصر منع الطرفين من تنسيق مواقفهما، وقد أدى ذلك إلى خسارة صحراء النقب لصالح إسرائيل، وحسب ماري ويلسون فإن مصر "لم ترغب في أن ترى تعاظم موقف الملك عبدالله الأول، إذ اعتقدت القيادة المصرية بأن الملك كان مرنا جدا لدرجة أنه لا يمكن الوثوق به كشريك في التفاوض."[١٥] وفي المقابل، انتاب الشك الملك عبدالله الذي بقي متوجسا من المصريين، إذ كان يرى أن المصريين دعموا الحاج أمين الحسيني، وأنهم لم يدخروا جهدا من أجل تقويض مكتسبات الأردن في الحرب.

---

[١٥] ماري ويلسون، مصدر سبق ذكره، ص. ١٨٧.

على أية حال، كان يمكن أن تفضي القناة السرية في المفاوضات بين الملك عبدالله الأول والإسرائيليين إلى سلام، غير أن هناك قضيتين وقفتا أمام هذا الطريق، هما: رفض إسرائيل الانسحاب من بعض الأراضي خارج حدود التقسيم، ورفضها قبول عودة اللاجئين الفلسطينيين في سياق توقيع معاهدة سلام مع الأردن. فالفجوة بين الطرفين فيما يتعلق بهاتين القضيتين كانت غير قابلة للتجسير. ونظرا لذلك شعر الملك عبدالله بأن لا مجال للمناورة، حيث قدّر بأن أي تنازل للإسرائيليين في هاتين القضيتين من شأنه أن لا يفضي إلى سلام مشرّف يمكن الدفاع عنه، فسلام من هذا النوع كان سيثير الرأي العام الداخلي، وسيجعل من المعارضة الداخلية تحديا جديا. وفي ضوء هذا التقدير وضع الملك عبدالله نهاية للمحادثات مع الإسرائيليين إلى لحظة تتغير فيها الظروف. وجاء اغتيال الملك عبدالله نقطة تحول في العلاقات الأردنية الإسرائيلية.

وإذا عدنا بالنظر إلى ماضٍ غير بعيد سنكشف سبب بقاء السلام بين الطرفين أمرا صعب المنال. فبعيدا عن رغبة الملك عبدالله الأول في أن ينهي حالة الحرب مع إسرائيل وبعيدا عن رفض إسرائيل إبداء مرونة فإن العلاقات البينية العربية شكلت عائقا كبيرا أمام مبادرة الملك عبدالله بالسلام مع إسرائيل. وبالفعل ظهرت العلاقات العربية الإقليمية المقيّدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتميزت هذه العلاقات بوجود هوية عربية مشتركة، غير أن هذه الهوية المشتركة كانت قد

عانت من التنافس والتنافر بين النخب الحاكمة لكل دولة عربية، فطرائق الحكم الكولنيالي المختلفة، والتغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمعات العربية، والحداثة، وسياسة القوة، لعبت كلها دورا بارزا في تشكيل النظام العربي الذي كان عائقا مقيدا على الأردن في علاقته مع إسرائيل.

ومع قيام دولة إسرائيل وحلول الكارثة بالشعب الفلسطيني وما صاحب ذلك من ضعف عربي في التصدي الفاعل للسياسات الإسرائيلية، أصبحت القضية الفلسطينية مكوّنا رئيسا في أيدولوجيا القومية العربية. صحيح أن الأنظمة العربية انتبهت فقط لفظيا لتحقيق الهدف الأيدلولوجي المتمثل بهزيمة الصهيونية، غير أن الصحيح أيضا هو أن القضية الفلسطينية أصبحت عامل انقسام وأداة للحشد والتعبئة في السياسات العربية البينية في الوقت ذاته. فلا غرابة إذن عندما نقول: إن سياسات الأنظمة العربية تجاه القضية الفلسطينية كانت مدفوعة بالاعتبارات والمصالح القطرية الضيقة؛ لذلك فإن اخفاق الأنظمة العربية في التعامل مع التحدي الإسرائيلي عكس حالة من التنافس الشديد بين هذه الأنظمة حتى عندما كانت تواجه عدوا مشتركا.

وكان الوضع القائم بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى هشا وقابلا للانفجار. ومع أن هناك كثيرين وصفوا الأردن وإسرائيل كـ "أفضل الأعداء" فإن سياسة إسرائيل تجاه الأردن كانت عدائية، إذ لم يكن هناك اتفاق إسرائيلي أو

إجماع على الموقف من الأردن، وحتى عندما أيّد عدد كبير من أعضاء الكنيست الإسرائيلي اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل التي تم التوصل إليها في شهر أبريل من العام ١٩٤٩ فإن هناك عددا من أعضاء الكنيست من اليسار واليمين كانوا قد انتقدوا الاتفاقية مع الأردن، وبالفعل قُدم مشروعان لحجب الثقة عن الحكومة الإسرائيلية احتجاجا على اتفاقية الهدنة مع الأردن؛ لأنه نظر إليها بمثابة اعتراف إسرائيلي بضم الأردن للأراضي الفلسطينية.[١٦]

---

(١٦) حزب حيروت (المكوّن الأساسي في حزب الليكود) انتمى إلى الحركة الصهيونية التنقيحية والتي قالت بأن لليهود الحق في كل أرض فلسطين. وكان الأب المؤسس للحركة التنقيحية جابوتنسكي قد رفض استثناء الأردن من وعد بلفور، لذلك أسس في عام ١٩٢٢ الحركة التنقيحية. وعلاوة على ذلك قام حزب مابام (حزب إسرائيلي يساري انضم واندمج بعد ذلك مع حزب العمل الإسرائيلي) بمعارضة اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل على اعتبار أن في ذلك اعتراف إسرائيلي بضم الأردن لأجزاء من "أرض إسرائيل" وهو ما سيفتح هذه الأجزاء للسيطرة البريطانية الامبريالية عليها. وقد أيّد حزب مابام قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية شريطة أن تدار هذه الدولة المستقلة من قبل قيادة تقدمية. وكذلك أبدى الشيوعيون قلقا متعلقا بما رأوه من امتثال الملك عبدالله للتأثير الانجليزي الاميركي. ولمزيد عن المعلومات والطروحات التي قدمها حزبا حيروت ومابام انظر في محضر الكنيست في الرابع من نيسان ١٩٤٩.

وقد ظهرت الخلافات الأردنية الإسرائيلية على السطح بشكل واضح خلال مؤتمر لوزان الذي عقد بسويسرا ما بين أبريل وسبتمبر من العام ١٩٤٩.[١٧] وأخفق المؤتمر في ردم الهوة بين الدول العربية وإسرائيل بسبب صعوبة الاتفاق على حل للقضيتين الرئيسيتين، هما احتلال إسرائيل لأراضٍ خارج نطاق قرار التقسيم، ورفض إسرائيل إعادة اللاجئين الفلسطينين. وقد أصرت إسرائيل على موقفها بأن مسؤولية اللاجئين تتحملها الدول العربية، وأن خطوط الهدنة يجب أن يُعترف بها كحدود دولية. وقد جادل رئيس أول حكومة إسرائيلية ديفيد بن غوريون كما جادل غيره من القادة البارزين للحركة الصهيونية بأنه لا ينبغي على إسرائيل أن تقدم تنازلات وانسحابات من أجل السلام.

وفي المحادثات الأردنية الإسرائيلية التي تلت مؤتمر لوزان أصر الملك عبدالله الأول على رأيه القائل بعدم الموافقة على شروط سلام لا يمكن له الدفاع عنها في العالم العربي، ومثل هذه الشروط كانت تستلزم تنازلاً إسرائيليا عن أراضٍ احتلتها، وهو مطلب أردني لم توافق عليه إسرائيل ابتداء. وهذا الخلاف الحاد بين

---

[١٧] عقد مؤتمر لوزان من قبل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين في الفترة الواقعة بين نيسان إلى أيلول عام ١٩٤٩، وقد حضر كل من الأردن ومصر وسوريا ولبنان وإسرائيل والهيئة العربية العليا المؤتمر لحل النزاع حول القضايا البارزة التي تمخضت عنها الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، وقد فشل المؤتمر في التوصل إلى النتائج المرجوة منه.

الطرفين جعل من النزاع صراعا صفريا ما قلل من فرص التوصل إلى تسويات أو حلول وسط بين الجانبين. ومع أن المحادثات بين الطرفين استمرت حتى اغتيال الملك عبدالله في شهر يوليو ١٩٥١ إلا أنها لم تسفر عن شيء.

في الوقت ذاته كانت الهجمات الإسرائيلية ضد "المتسللين" الفلسطينين (وفقا للتعبير الإسرائيلي) على طول الحدود الأردنية الإسرائيلية تكشف وتؤكد على ضعف الأردن مقابل إسرائيل. فتشريد أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني دفع بالعديد منهم إلى التسلل مرة ثانية إلى بيوتهم وقراهم داخل إسرائيل وخطوط الهدنة وذلك لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، وليس لأهداف عسكرية.[١٨] ومع أنه لم يكن للسواد الأعظم من المتسللين أية أهداف لتقويض الأمن الإسرائيلي إلا أن إسرائيل اعتمدت سياسة "حرية إطلاق النار" على المتسللين، وقامت أيضا بسلسلة من الهجمات العدوانية والانتقامية ضد أي دولة عربية - كمصر والأردن- يخرج منها متسللون، لإرغام هذه الدول العمل على وقف المتسللين عبر حدودها.

لذلك كان هناك أسباب كافية للأردن جعلته يخشى من الانتقام الإسرائيلي، وقد حاول الأردن جاهدا منع المتسللين الفلسطينيين من عبور حدوده

---

[١٨] أنظر،

Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War (New York: Oxford University Press, 1993).

باتجاه إسرائيل، غير أن الجهد الأردني لم يكن كافيا حسب الموقف الإسرائيلي، إذ أصر قادة إسرائيل في مناسبات عديدة على أن الأردن أيضا مسؤول عن تدهور الأوضاع الأمنية على خطوط الهدنة. لكن، وفقا للمؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم فإن اتهامات إسرائيل للأردن لم تكن تستند إلى واقع.[١٩] فالحكومة الإسرائيلية كان لها حسابات داخلية تدفعها إلى إبقاء هجماتها العدوانية، وبهذا المعنى، كان للاعتبارات السياسية الإسرائيلية الداخلية دور كبير في إصرار الحكومة الإسرائيلية على إبراز قوتها وقدرتها على إلحاق تدمير كبير لأهداف في الأردن، رغبة من الحكومة الإسرائيلية في الحفاظ على شعبيتها في سياق اللعبة الانتخابية. وكان لعدم قدرة الأردن على تلبية المطالب الإسرائيلية بشكل كاف أثر في عملية تكثيف إسرائيل من سياستها الانتقامية والعدوانية، وهي سياسة أخذت منحى خطيرا عندما هاجمت القوات الإسرائيلية قرية قيبيا في ليلة الرابع عشر أكتوبر عام ١٩٥٣. فقام الجيش الإسرائيلي بتدمير القرية، إذ تم تفجير ٤٥ منزلا وقتل أكثر من ٧٠ مدنيا[٢٠]. وقد كانت المجزرة الإسرائيلية كبيرة لدرجة أن المجتمع الدولي أدانها، وأصدر مجلس

---

[١٩] آفي شلايم، الجدار الحديدي، ص. ٨٥

[٢٠] بشهر آب ١٩٥٣، أنشأ ارئيل شاورن الذي كان ضابطا برتبة رائد وحدة رقم ١٠١ وهي وحدة انشأت من أجل القيام بمهام خاصة، وقد أمر شارون جنوده باختراق قرية قيبيا وتفجير المنازل لإحداث أكبر قدر من التدمير الممكن.

الأمن في الخامس والعشرين من تشرين الثاني قرارا يدين فيه إسرائيل على ارتكاب المجزرة.

ومع أن مجزرة قيبيا كانت قد سببت حرجا دوليا كبيرا لإسرائيل إلا أنها في الوقت ذاته أظهرت الانكشاف الاستراتيجي الأردني، فالسياسات العدائية الإسرائيلية والهجمات على أهداف أردنية سبب ضعفا للحكومة الأردنية ما حدا بأعداد كبيرة من الأردنيين (شأنهم في ذلك شأن الجماهير العربية) إلى التطلع إلى شخص آخر ليقف في وجه إسرائيل. ففي منتصف الخمسينات من القرن الماضي جاءت الناصرية تجسيدا للحركة القومية العربية التي ناصبت العداء للامبريالية ولإسرائيل. وفوق ذلك، نجحت مصر في تقديم نفسها على أنها قلب الحركة القومية العربية وبخاصة عندما ناضلت ضد مشروع حلف بغداد، وانتصر الرئيس جمال عبدالناصر على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وهذه الأحداث جعلت من عبدالناصر قائدا عربيا وصاحب التأثير الأكبر والأعمق على الجماهير العربية في تلك المرحلة على وجه التحديد، وكان لصعود نجم عبدالناصر أن بدأت المنطقة عصرا جديدا من الاستقطابات العربية والصراعات والانقسامات في معسكرات متناحرة، ودخلت المنطقة العربية في ما أسماه مالكولم كير بـ "الحرب العربية

الباردة"[٢١] وفيها انقسم العرب إلى معسكرين: الملكيات "الرجعية" في خندق، والجمهوريات "التقدمية" في خندق مضاد.

ولا غرابة في هذه الحالة أن يصبح الأردن الذي كان محسوبا على المعسكر الغربي عرضة وهدفا لآلة البربوغندا التي وظفها الناصريون والقوميون العرب، فانخراط الأردن في حرب عام ١٩٤٨ التي افضت إلى توسيع حدود الأردن وتزايد عدد سكانه حتى أصبح مصدرا للانتقاد. كما أن الوحدة بين الضفتين أفضت إلى تحول ديمغرافي بارز، أصبح فيه الفلسطينيون أكثرية في المملكة الأردنية الهاشمية. ومع أن الحكومة الأردنية حاولت أن تسرّع من عملية أردنة الفلسطينيين فإن هناك أعدادا كبيرة منهم كانت تصبوا إلى تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وبطبيعة الحال، قام الرئيس جمال عبدالناصر باستغلال هذا الوضع لمغازلة الأردنيين من أصول فلسطينية، وكان لخطابه القوي المستند إلى القومية العربية وحديثه عن حتمية التحرير دور في استثارة مشاعرهم، ما أدى إلى خلق تحديات جديدة للنظام الأردني الذي وجد صعوبة بالغة في مواجهة الرسائل التي كان يبعث بها عبدالناصر.

---

[٢١] لمزيد من التفاصيل عن دور الرئيس جمال عبدالناصر انظر مالكولم كير

Malcolm Kerr, The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970 (New York: Oxford, 1971).

ربما لم يشهد الأردن في تاريخه المعاصر مرحلة من عدم التيقن كما شهدته هذه الحقبة الزمنية، فالمخاض السياسي الإقليمي، والمعارضة السياسية الداخلية، والتداخل بين العامل الخارجي والداخلي دفع العديد من المراقبين في تلك المرحلة لإلقاء الشك حول قدرة الأردن على البقاء والصمود. بمعنى آخر، لم يكن أمام الحكومات الأردنية خيارات كثيرة. ومن جهة أخرى، كان لعبدالناصر وأيدولوجيته دور كبير في جعل الأردن مكانا صعبا للحكم، فعبدالناصر شكل تهديدا كبيرا على بقاء الأردن وأمنه. وفي الوقت ذاته اعتقد صنّاع القرار في الأردن أن إسرائيل يمكنها أن تستغل الوضع والمخاض الإقليمي لاحتلال الضفة الغربية. وشعر الملك حسين بأنه بين مطرقة عبدالناصر وسندان إسرائيل؛ لهذا السبب انتهج الأردن سياسة تستند إلى التوازن والعقلانية والبرغماتية، وهي سياسة أظهرت عداءً لإسرائيل حتى تهدئ من روع الشارع المتأثر بالخطاب الناصري، لكنها لم تكن عدائية بشكل كافٍ لإثارة إسرائيل واستفزازها.

وفي الوقت ذاته عززت التطورات الإقليمية من مكانة الأردن وقيمته بوصفه دولة عازلة بين إسرائيل والعرب. فبعد عقد من الاضطرابات السياسية التي شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية دخلت سوريا في الخامس من فبراير ١٩٥٨ في وحدة مع مصر فيما كان يعرف باسم الجمهورية العربية المتحدة، وضمت كلاً من سوريا ومصر تحت قيادة القائد "الكرزماتي" جمال عبدالناصر.

وهذه الخطوة دقت ناقوس الخطر أردنيا، لذلك ولمواجهة _أو للدقة_ لموازنة الخطوة المصرية السورية دخل الأردن في وحدة مع العراق الهاشمي فيما كان يعرف باسم الاتحاد العربي. وجاء قرار الأردن والعراق بالاتحاد، رد فعل، بعد مرور تسعة أيام فقط على إعلان مصر وسوريا دولة الوحدة. وأصبحت إسرائيل قلقة من جملة التطورات التي كان يمكن أن تفضي إلى بيئة إقليمية ليست في صالحها، وهنا تناول الإسرائيليون ثلاثة سيناريوهات متعلقة بالوحدة بين مصر وسوريا: السيناريو الأول يرى أن الجمهورية العربية المتحدة سوف تصبح معادية لإسرائيل، وذلك لتقوية روابطها بين الدول العربية المنافسة، أما السيناريو الثاني فكان يتناول إمكانية أن تلجأ الجمهورية العربية المتحدة إلى تكتيكات وأعمال لتقويض كل من الأردن ولبنان، ويفيد السيناريو الأخير بأن الجمهورية العربية المتحدة ستقع في المدار السوفييتي، مما يجعلها مخلبا في الاستراتيجية السوفيتية لتقويض الاستقرار في الشرق الاوسط.[٢٢]

---

(٢٢) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Zaki Shalom, The Superpowers, Israel and the Future of Jordan, 1960-63: The Perils of the Pro-Nasser Policy (Great Britain: Sussex Academic Press, 1999), p.97.

لم يمر سوى أشهر قليلة على الوحدة الأردنية العراقية حتى حدث انقلاب دموي في الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨ إذ أطيح بالعائلة الهاشمية في العراق، وانتهى الاتحاد، ونزل ذلك كالصاعقة على عمان. وقدّر الإسرائيليون أن الأردن سيشهد انتفاضة داخلية مؤيدة للرئيس جمال عبدالناصر، وسيسعى مناصروه لانتزاع السلطة في عمان.[٢٣] وشكل هذا التحول منعطفا مهما في التفكير الإسرائيلي، وهنا طوّر بن غوريون مبدأ استراتيجيا بعكس موقف إسرائيل من الإقليم برمته. وعلى الرغم من أن النخب الإسرائيلية من مختلف الأطياف السياسية قد أجمعت على أن حدود الهدنة غير مرضية بالنسبة لإسرائيل إلا أن بن غورين بدأ يرى أن بقاء النظام الهاشمي مستقرا في الأردن يصب في مصلحة إسرائيل. وبناء على هذا الفهم الجديد كتب بن غوريون رسالة إلى الرئيس الاميركي جون كيندي يقول فيها إن بقاء الأردن يصب في مصلحة إسرائيل الاستراتيجية. ووفقا لـ موشيه زاك (رئيس تحرير معاريف الأسبق) فإن بن غوريون طوّر مبدأ أمنيا يستند إلى ثلاثة أركان، هي: أن على إسرائيل أن تطور سلاحا نوويا رادعا، ثانيا، أن على إسرائيل أن تتحالف مع الدول غير العربية في

---

[٢٣] المصدر نفسه، ص. ٩٧

الأقليم مثل تركيا وإيران وإثيوبيا، وثالثا أن بقاء النظام الهاشمي في الأردن هو أمر مفيد لأن من شأنه أن يوازن الصعود اللافت للناصرية، وفي ذلك مصلحة إسرائيلية.(٢٤)

غير أن الفهم الجديد لم يفض إلى تساهل إسرائيلي مع الأردن، ففي الستينات تطورت الأحداث وتسارعت، وكان من نتائج ذلك: الصراع العربي الإسرائيلي على مياه نهر الأردن، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وتكثيف التنافس بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط، وتدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية على الجبهة السورية الإسرائيلية، وكل ذلك أدى لحرب العام ١٩٦٧، التي التقى فيها الجيش الأردني مع الإسرائيلي، وبذلك توافرت لإسرائيل الفرصة للتقدم باتجاه نهر الأردن الذي يعدُّه كثير من الاستراتيجيين الإسرائيليين حدّاً أمنياً لإسرائيل.(٢٥) وكان الأردنيون يعتقدون أن إسرائيل لم تكن قانعة بحدود الهدنة، وشعروا بأن إسرئيل ستسعى للتوسع في حال وجود فرصة. يقول سمير مطاوع، الباحث الأردني والوزير الأسبق، في كتابه عن حرب ١٩٦٧ مقتبسا من غلوب

---

(٢٤) موشيه زاك، الحسين يصنع السلام

(٢٥) لمزيد من التفاصيل عن الحدود التي يمكن الدفاع عنها انظر،

Yigal Allon, "Israel: The Case for Defensible Borders," Foreign Affairs, vol.55 (1976), pp.38-53.

باشا: "منذ صد إسرائيل في حرب عام ١٩٤٨ من قبل الجيش الأردني وإسرائيل تبحث عن فرصة للسيطرة على ما تبقى من أراضي فلسطين، لكن ما دام الأردن صديقا لبريطانيا والولايات المتحدة، وطالما لم يقدم الأردن الذريعة لإسرائيل فإن الأخيرة لا يمكن لها أن تتحرك."[٢٦]

ومع تدهور الجبهة السورية الإسرائيلية التي جرّت المنطقة إلى شفى حرب مدمرة فقد وصلت العلاقات الأردنية الإسرائيلية إلى أدنى مستوى لها في النصف الثاني من عام ١٩٦٦ وبالتحديد عندما نفذت إسرائيل هجوما واعتداءً على قرية السموع في الثالث عشر من نوفمبر، ففي ذلك اليوم وفي وضح النهار قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة قرية السموع الواقعة جنوب الخليل في الضفة الغربية. وكان الهجوم الإسرائيلي وبكافة المقاييس مفاجئا وصادما، وكان له أثر في زعزعة الاستقرار في الأردن. فالملك حسين شعر بخيانة من الإسرائيليين، وبخاصة بعد أن عبرت إسرائيل عن تفهمها والتزامها باستقرار الأردن في الإقليم الملتهب والمتقلب. واقنع الاعتداء الإسرائيلي على قرية السموع الأردنيين بأن إسرائيل هي دولة غير مقتنعة (Revisionist State) بالوضع القائم، وأنها مستعدة

---

[٢٦] أنظر،

Samir Mutawi, Jordan in the 1967 War, (Great Britain: Cambridge University Press, 1987) p.69.

لاستغلال وقت الحرب للتوسع على حساب الأردن في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وعندما بدأ العد التنازلي في شهر مايو من العام ١٩٦٧ لحرب الأيام الستة وجد الأردن نفسه في موقع لا يحسد عليه، وبالتالي وبعد دراسة الوضع الإقليمي قرر الملك حسين أن ينضم إلى الرئيس المصري جمال عبدالناصر، ويوقع مع مصر معاهدة دفاع مشترك. والمفارقة أن الأردن لم يسعَ إلى الاشتباك عسكريا مع إسرائيل، ومع ذلك فقد وضعت معاهدة الدفاع الجديدة كلاً من الأردن وإسرائيل على منزلق للحرب. ومن الجدير بنا أن نشير إلى أن معاهدة الدفاع المشترك كانت تعاني من الخلافات السياسية الشديدة التي ميّزت العالم العربي في العقد الذي سبق الحرب، وبالتالي لم تنجح معاهدة الدفاع في تجنبها، أو في حل الخلافات السياسية العالقة.

واندلعت الحرب في الخامس من حزيران، وخسر الأردن الضفة الغربية والقدس الشرقية، وشكلت الهزيمة العسكرية ضربة قوية، وتركت أثرا نفسيا عميقا على صنّاع القرار في عمان. ومنذ تلك اللحظة اختار الأردن طريق الدبلوماسية حتى يتسنى له استعادة ما فقده في الحرب من أراضٍ في سياق عملية سلام مع إسرائيل. وبالفعل جاءت الحرب الإسرائيلية الخاطفة لتغير البيئة الاستراتيجية والسياسية في الإقليم الذي كان الأردن وإسرائيل يعيشان فيه.

## المقاربة الثنائية وإحداث التوازن

كان لحرب عام ١٩٦٧ عواقب عانى منها الأردن، فخسارته للضفة الغربية والقدس الشرقية في أيام قليلة أثرت كثيرا على السياسة الخارجية الأردنية تجاه إسرائيل إلى يومنا هذا، فمنذ تلك الفترة وضع الأردن نصب عينيه أولوية استعادة الأرض التي فقدها في الحرب التي لم يكن الأردن راغبا في دخولها من الأساس. وفي أعقاب الحرب لم يكن هناك كثير من الخيارات أمامه، لذلك اتبع مقاربة ثنائية متوازية، جاءت نتيجة التداخل بين عاملين في غاية الأهمية هما: أن الأردن لم يكن قادرا على التصرف والعمل بحرية في هذه البيئة الجديدة، وأن موقف الأردن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية كان مترددا أو لنقل متقلبا. لذلك كان التحدي الأبرز أمام النظام الأردني هو العمل على إيجاد إطار من العمل يسمح بإخضاع أو ضم المشاعر والآمال الوطنية الفلسطينية، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى استفزاز إسرائيل.

وفي الوقت ذاته واجه الأردن مشكلة آنية وتحديا كبيرا يتمثل في كيفية السيطرة على الفصائل الفلسطينية المسلحة التي استخدمت الأردن نقطة انطلاق لهجماتها ضد أهداف إسرائيلية. فبعد أن خسر الأردن المعركة مع إسرائيل بشكل سيء وجد نفسه في وضع صعب جدا، لا يمكنه من منع الفصائل الفلسطينية من مهاجمة إسرائيل، فمنظمة التحرير الفلسطينية كانت تحقق شعبية عالية وبخاصة

بعد معركة الكرامة التي اندلعت في الحادي والعشرين من مارس ١٩٦٨، فبالرغم من الأداء العسكري الرفيع للجيش الأردني ودوره الكبير في إلحاق هزيمة عسكرية بالقوات الإسرائيلية الغازية إلا أن حركة فتح هي التي اختطفت النصر، وتمكنت من أسر قلوب العرب والأردنيين وعقولهم. وربما أفضل من لخّص وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية هو ما كتبه أبو إياد (الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية بعد ياسر عرفات) في كتابه "فلسطيني بلا هوية" وفيه يقول: إن حرب عام ١٩٦٧ كانت قد فتحت أمام منظمة التحرير أفقاً جديدا من التطورات، فالنظام الأردني أصبح ضعيفا جدا بحيث لا يمكنه تحدي برنامجنا، والملك حسين أطلق سراح المئات من الوطنين الفلسطينيين الذين تم سجنهم في السنة التي سبقت الصراع... كما أننا لم نفتقد إلى الدعم والتعاطف من السكان المحليين، أو دعم وتعاطف الجيش الأردني الذي اقمنا معه علاقات ممتازة."[٢٧]

وعند هذا المنعطف كان الأردن مشتبكا بعمق بالمحاولات الرامية لاستعادة الأراضي المحتلة، فضمان الإجماع العربي في مؤتمر الخرطوم الذي عقد في عام ١٩٦٩، وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، زودا الأردن بذخيرة إضافية في مساعيه لاستعادة ما فقده من أراضٍ في حرب عام ١٩٦٧. فبالرغم من تعنت

---

[٢٧] اقتباس من كتاب عدنان أبو عودة، مصدر سبق ذكره، ص. ١٥١.

إسرائيل حيال فكرة الانسحاب وبالرغم من هجماتها على قواعد تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن إلا أن الملك حسين بقي براغماتيا في التعامل معها. ففي ضوء موازين القوى المتغيرة في المنطقة وفي ضوء حقيقة أن الدول العربية كانت تعمل دون تنسيق وبشكل متعارض أحيانا توصل الملك حسين إلى نتيجة مفادها أن لديه خيارا واحدا فقط، هو خيار الاستراتيجية الدبلوماسية لاستعادة الأرض المحتلة. وبالفعل وضع الأردن كل ثقله خلف الجهود الأميركية لإنهاء الصراع مع إسرائيل، ومع ذلك لم تحقق الدبلوماسية الأمريكية أيَّ إنجاز يذكر في هذا السياق، وكان ذلك عامل إحباط للملك.

كان الأردن واعيا للقيود الخارجية مثل تعنت إسرائيل، وطبيعة العلاقات العربية العربية، ومع تصاعد حضور وتأثير أسلوب حرب العصابات ضد إسرائيل وشعبيتها، تبين أن استراتيجية الأردن الدبلوماسية صعبة التحقق. فبعد ما يقارب ثلاث سنوات بعد حرب عام ١٩٦٧ كان على النظام الأردني أن يواجه تحدي منظمة التحرير الفلسطينية، يقول عدنان أبو عودة: "حوّل الصراع بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ورضا الأردن عن بعض الإنجازات الدبلوماسية، إلى قلق حيال بقاء الأردن... فالملك حسين كان منشغلا بعمق في الأسابيع والأشهر التي تلت حرب حزيران في مسعاه ودبلوماسيته في العواصم

العربية والأجنبية، وكان أيضا ياسر عرفات منشغلا في التحضير لحرب العصابات"[٢٨].

وكان هناك سلسلة من الأحداث التي رافقت انعدام الانضباط عند فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والتي حوّلت الأردن إلى دولة غاب عنها النظام وعمّتها الفوضى، الأمر الذي مهد الطريق للحسم العسكري في سبتمبر من عام ١٩٧٠، وهي تجربة قام خلالها الجيش الأردني بإلحاق هزيمة بمنظمة التحرير الفلسطينية وطردها من الأردن. وبعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن كان الأردن يأمل بأن يكون أقل عرضة للقيود في تعامله مع إسرائيل. فالملك كان بذهنه هدف واحد فقط وهو استعادة الأراضي التي احتلتها منه إسرائيل في الحرب في سياق معاهدة سلام كاملة. وحتى يتمكن الملك من تحقيق هذه الهدف اعتقد بأنه في وضع يسمح له التوصل إلى اتفاقية سلام كاملة مع الإسرائيليين.

وبالمقابل، كانت إسرائيل تعدُّ الأردن شريكا في السلام، فبعد أن قامت إسرائيل باحتلال أجزاء كبيرة من الأراضي العربية اعتقد قادة إسرائيل أنهم بوضع يسمح لهم التنازل عن هذه الأراضي مقابل السلام. فالكثير من الإسرائيليين فكروا

---

[٢٨] المصدر نفسه، ص. ١٥٣.

في نفس السياق، ومع ذلك فإن ذلك كان لفظيا ولم يتحقق عمليا. فالسنوات الست التي سبقت حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣ تميزت بالجمود في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه السلام مع العرب.[٢٩] فرئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير طرحت جانبا كل المبادرات الأميركية التي كان يعني قبولها أن يفضي أو يسهم في خلق زخم إيجابي للسلام.

وعلى النقيض مما يقوله القادة في إسرائيل، فلم يكن هناك شريك إسرائيلي يمكن له أن يصنع السلام مع الأردن. وبالفعل فقد اندلع نقاش عام في إسرائيل حول ما يمكن أن تقوم به إسرائيل تجاه الأراضي المحتلة، وهو نقاش أفضى إلى شلل في أداء الحكومة. وحتى داخل حزب العمل الحاكم كان هناك مواقف مختلفة (سيتم مناقشة ذلك في الفصل الثاني). لذلك لم يكن أمرا غير طبيعي أن تكون أولوية رئيس الحكومة "ليفي اشكول" ومن بعد خليفته غولدا مائير هي إحداث استقرار وتوازن داخل الحكومة لأغراض الوحدة الوطنية. لذلك كان التركيز دائما على هذا الهدف الأهم وهو ما أفضى إلى حكومات إسرائيلية لا ترى في السلام مع الأردن أمرا بالغ الأهمية. وكما ذكرنا سابقا، فإن في هذه المرحلة على وجهة التحديد كان لديناميكية السياسة الداخلية في المجتمع الإسرائيلي الأثر الأكبر في توجيه

---

[٢٩] آفي شلايم، الجدار الحديدي، ص. ٣٢٤-٣٨٤.

السياسة الخارجية، وجاءت الديناميكية الداخلية نتيجة لتضارب الرؤى والتنافس حتى بين أعضاء الحكومة الواحدة. وكانت النتيجة شللا واضحا بسبب عدد من العوامل أبرزها هذا التنافس والانحياز الأيديولوجي لبعض الفصائل والأحزاب السياسية داخل الحكومة تجاه الضفة الغربية.

وفي خضم مثل هذه الظروف المتمثلة بعدم الاستقرار الحكومي، كان دور رئيس الحكومة هو الموازنة بين الآراء المختلفة والشخصيات المتضاربة والمتنافسة داخل الحكومة وهو ما كان يعني على أرض الواقع أن الحكومة ليست في موقع من يتخذ ويتبنى سياسة تجاه الأراضي المحتلة حديثا. فحكومات العمل المتتابعة فضلت إبقاء الوضع الراهن بدلا من تبني سياسة تؤدي إلى سقوط الحكومة، أو أسوأ من ذلك إلى شرذمة حزب العمل وخسارته لموقعه المهيمن في السياسة الإسرائيلية.

لو طرحنا الخلافات الحكومية جانبا، لوجدنا أن هناك إجماعا استراتيجيا كان آخذا بالتشكل في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، وهو إجماع يربط بين الأمن والطبوغرافيا، فبالنسبة للاستراتيجيين الإسرائيليين تعدُّ الأرض عنصرا ومكونا حاسما في أمن الدولة. وبشكل عام اعتقد قادة إسرائيل أن أكثر ما تحتاجه هو العمق الاستراتيجي حتى يتسنى لها الدفاع عن نفسها في الحروب المستقبلية. ومن هذا المنطلق، كانت حدود الهدنة تعني أن إسرائيل تفتقر للعمقين الاستراتيجي

والتكتيكي الضروريين من أجل تحقق الأمن. ووفقا للإسرائيليين يعد هذا واقعا يجعل من إسرائيل ضعيفة استراتيجيا أو منكشفة في وجه هجوم مفاجئ، وبخاصة من الجهة الشرقية، وهنا الحديث عن الجبهة الأردنية. وقد تناول هذه المسألة بالتفصيل الوزير العمالي البارز إيغال ألون في مقال له نشر في مجلة "الفورن افيرز" يشرح فيها المنطق خلف فكرة ما أسماه بالحدود القابلة للدفاع. ويرى إيغال الون أن إسرائيل لا يمكن لها أن تنسحب إلى حدود الرابع من حزيران لاعتبارات أمنية واستراتيجية بحتة.[٣٠]

وكان لإخفاق إسرائيل في صنع السلام مع الأردن أثر بالغ على تطور النزاع بشكل عام، فبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ رفضت الحكومة الإسرائيلية (وهي حكومة كانت مقيدة بضرورة الحفاظ على وحدة حزب العمل والائتلاف الحكومي مع الحزب الوطني الديني – المزيد عن هذا الحزب في الفصل القادم)، رفضت أن تتقدم بعرض للأردن يحتوي على أي تنازل عن الأرض، وهو أمر معاكس لما قامت به إسرائيل مع سوريا ومصر. فعلى الرغم من حث الإدارة الأميركية لإسرائيل، فقد رفض رابين أن يتزحزح قيد أنملة في الملف الأردني، لقد شكل التعنت الإسرائيلي للأردن أذىً كبيراً، فقد حذر الملك حسين إسرائيل من

---

[٣٠] ايغال الون، مصدر سبق ذكره

العواقب الوخيمة لرفض إسرائيل الموافقة على تقديم تنازل في الأرض لصالح الأردن على غرار ما قامت به إسرائيل مع مصر وسوريا. ومع ذلك أخفقت كل لقاءات الملك حسين السرية مع القادة الإسرائيليين في الاتفاق على نتيجة مختلفة. وفي هذا المنعطف حضر الأردن وشارك في مؤتمر الرباط في العام ١٩٧٤ وهو خالي الوفاض. فبعد أن أخفق الملك حسين في انتزاع انسحاب إسرائيلي كان عليه أن يقبل بمقررات مؤتمر الرباط الذي أجمع فيه المشاركون العرب على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت هذه ضربة للأردن، وانتكاسة للنظام الأردني في تنافسه مع المنظمة في معركة تمثيل الفلسطينيين.

في هذه الأثناء بدأ حزب العمل يخسر مراكز قوته في أعقاب حرب أكتوبر. ففي عام ١٩٧٧ كان يعاني الأمرين من الخلافات الداخلية وفضائح الفساد التي دبت في صفوف الحزب. ومن هنا خسر الحزب انتخابات عام ١٩٧٧ لصالح حزب الليكود الذي شكل حكومة يمينية منهيا بذلك هيمنة حزب العمل على الحكومة، وهي هيمنة استمرت لأكثر من ٢٩ عاما، أي منذ تأسيس الدولة. وقد كان وجود مناحيم بيغين في سدة الحكم سببا كافيا لقلق الملك حسين، كما كان لفوز الليكود تأثير كبير لم يكن بمقدور صناع القرار في عمان تجاهله. فبعض دوائر حزب الليكود كانت قد اعتنقت شعار "الأردن فلسطين" وهو أمر كان يخيف الأردنيين.

وبالرغم من أن مناحيم بيغن كان قد فاجأ كل المراقبين حين أعاد كامل أرض سيناء إلى مصر في سياق معاهد سلام كاملة، إلا أنه اتبع سياسة استيطانية توسعية وعدائية في الضفة الغربية. وبالفعل كان الهدف هو تشييد أكبر عدد ممكن من المستوطنات لتكون أمرا واقعا. ولذا فإن سياسة الليكود الاستيطانية كانت تعبر عن سياسة واعية لخلق وقائع على الأرض لمنع حكومات العمل لاحقا من تقديم أي تنازل للأردن حتى في سياق معاهدة سلام.

عندما عاد حزب العمل للسلطة في عام١٩٨٤، لم يعد وحده، لكنه كان في إطار حكومة وحدة وطنية وشراكة مع حزب الليكود. وكانت حكومة الوحدة الوطنية وصفة للشلل في السياسة الخارجية الإسرائيلية. لذلك وصلت الجهود المضنية التي بذلها الملك حسين لإقناع كل من الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية لصنع السلام إلى طريق مسدود خلال النصف الثاني من الثمانينات. وحتى عندما حاول الأردن الالتفاف على قرارات قمة الرباط عن طريق العمل مع شيمعون بيرس لم تفضِ هذه الجهود إلى شيء (المزيد عن ذلك في الفصلين القادمين).

لكن مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٧ وعدم قدرة شيمعون بيرس الوفاء بتعهده للملك حسين حسب اتفاقية لندن [٣١] التي بموجبها تعهد بيرس بالعمل لعقد مؤتمر دولي) لجأ الملك حسين إلى خطوة أحادية مفاجئة، ففي الحادي والثلاثين من شهر يوليو عام ١٩٨٨ أعلن الملك حسين قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وبجرة قلم قام الملك حسين بحرمان حزب العمل الإسرائيلي من شعاره المفضل "الخيار الأردني"، وبالتالي ذهب حزب العمل وبيرس إلى انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ من دون شعار للسلام. ووفقا لكثير من المراقبين فإن خطوة الملك ساعدت الليكود في تحقيق الفوز في الانتخابات.

---

[٣١] قام الملك حسين ووزير خارجية إسرائيل شيمعون بيرس بتوقيع اتفاقية لندن في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٨٧، وجاءت الاتفاقية على شكل إطار لعقد مؤتمر دولي للسلام من قبل الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. والهدف من المؤتمر كان إيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي استنادا إلى قرارت مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وكذلك استنادا إلى حل سلمي لكافة القضايا المتعلقة المشكلة الفلسطينية. واشترطت الاتفاقية على أنه لن يفرض أي حل على أي طرف من أطراف النزاع. واتفق الطرفان على أن تقوم الأردن بتمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر، وكذلك اتفق الملك حسين وشيمعون بيرس بأن تقدم اتفاقيتهم للإدارة الأميركية حتى تتبناها الإدارة وتبدو وكأنها مبادرة أميركية.

في السنوات التي أعقبت قرار فك الارتباط وقعت أحداث كان لها أثر كبير على الأردن، فانتهاء الحرب الباردة وبروز الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط وخسارة العراق للحرب أمام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة غيرت من البيئتين الدولية والإقليمية التي تعمل بهما كل من الأردن وإسرائيل. وهنا طبعا لا نقصد القول أن الفشل في صنع السلام كان بسبب الحرب الباردة، فهناك مقولة يكررها كثيرون تفيد بأن التنافس بين القوتين العظميتين في الشرق الأوسط قد أضعف من فرص صنع السلام بين العرب وإسرائيل، غير أنها مقولة لا تصمد أمام التاريخ، فمصر وإسرائيل وقعتا معاهدة سلام خلال ذروة الحرب الباردة. لذلك سيبدو سطحيا اعتبار أن انتهاء التنافس الدولي يمكن له أن يفضي إلى سلام في الشرق الأوسط. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استخدمت الحرب الباردة ذريعة لرفض كل مقترحات السلام التي لا تروق لها.

ومع ذلك يمكن القول أن الأثر المشترك لانتهاء الحرب الباردة وهزيمة العراق في الحرب كان باديا للعيان عندما تحسنت البيئة الاستراتيجية لصالح إسرائيل، يقول البرفسور أنوش احتشامي من جامعة درم البريطانية: "في وقت كانت فيه الدول العربية الراديكالية تخسر القوى الداعمة لها كانت إسرائيل تحسن من وضعها بالأرقام المطلقة: فكانت ترفع من معدل تدفق المهاجرين الأوروبيين إليها وكانت تقوم بذلك دون أن تحدث اضطرابا في تحالفها الاستراتيجي مع

الولايات المتحدة. وفي المقابل، مع غياب الكتلة السوفيتية القوية فإن خصوم إسرائيل من العرب لم يكونوا قادرين على إيجاد أصدقاء خارجيين بديلين ومؤثرين دون إحداث تغيير على سياساتهم القومية وإصلاح سياساتهم الخارجية حتى يكونوا أكثر قبولا في الغرب. ولأول مرة منذ عقود يصبح لدى إسرائيل التفوق السياسي والاستراتيجي على منافسيها من العرب"[٣٢].

استجابت منظمة التحرير الفلسطينية للتغيرات الدولية والإقليمية على نحو لافت، إذ اتجهت نحو سياسة الاعتدال في موقفها تجاه إسرائيل، فقد وافق عرفات على الشروط التي حددها هنري كيسنجر عام ١٩٧٥ حتى يتأهل الجانب الفلسطيني ليصبح شريكا في مفاوضات السلام، إذ تعهد كيسنجر – وزير خارجية أميركا في منتصف السبعينات – لإسرائيل بأن بلاده لن تجري مفاوضات أو محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذ لبَّت المنظمة ثلاثة شروط هي: الاعتراف بإسرائيل، وإدانة الإرهاب ، وقبول قرارات الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨. وقد تم إدراج الشروط الثلاثة في مذكرة التفاهم التي توصلت إليها

---

[٣٢] أنظر،

Anoushiravan Ehteshami, "The Arab States and the Middle East Balance of Power," in Games Gow (ed.), Iraq, The Gulf Conflict and the World Community (London, Brassey's, 1992) p.61.

إسرائيل مع الولايات المتحدة عام ١٩٧٥ على أثر قبول إسرائيل توقيع اتفاقية سيناء ٢ مع مصر.

وهنا كثر الحديث عن نظام عالمي جديد، وفي هذا الحقبة قام الرئيس بوش بمساعدة الأطراف المعنية بالصراع وفي بعض الأحيان قام بإجبارها على حضور مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في شهر نوفمبر ١٩٩١. وقد مهد عقد مؤتمر مدريد للسلام الطريق لاتفاقية أوسلو التي وقعت في الثالث عشر من سبتمبر ١٩٩٣، إذ جاءت متطلبا سابقا لاتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل التي وقعت في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤.

## الخاتمة: من سلام واقع إلى سلام قانوني

لم يكن من السهولة بمكان للأردن أن ينأى بنفسه عن التطورات التي تحدث غرب النهر، وذلك لقرب الأردن الجغرافي من فلسطين والواقع الديمغرافي الداخلي في الأردن، الذي جاء في أعقاب انخراط الأردن في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، ولهذا السبب، كان من المؤكد أن يتأثر الأردن بشكل كبير بالجمود الذي أصاب عملية السلام أو بالطريقة التي سيحل فيها الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

طيلة عقود الصراع بين الأردن وإسرائيل كان مستقبل الأراضي الفلسطينية هو محور الصراع، وحتى قبل اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وجد الأردن نفسه مضطرا للتدخل والدفاع عن أجزاء من فلسطين. لكن بالرغم من أن الجانبين الأردني والإسرائيلي التقيا غير مرة في ساحات المعارك إلا أن علاقتهما تميزت بالتعقيد. وعلى العكس من الحالات الأخرى التي وجدت إسرائيل نفسها في حالة صراع دموي مع خصومها، فقد تمكن الجانبان الأردني والإسرائيلي في الإبقاء على نظام أمني. وكان هذا الخيار مستندا إلى حسابات الربح والخسارة من الجانبين، فالقوة الإسرائيلية أجبرت الأردن على أن يطرح الخيار العسكري في التعامل معها. في المقابل كانت ترفض الاستجابة لمطالب الأردن وشروطه للسلام مما جعله يلجأ إلى إقامة نظام أمني مع إسرائيل، وهذه العلاقة المتطورة أخذت شكل التعاون الوظيفي لأكثر من عقدين بعد حرب عام ١٩٦٧.

كان الملك حسين يؤكد في كل لقاءاته السرية مع إسرائيل على استعداد الأردن لتوقيع معاهدة سلام كاملة إذا قبلت إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران. وقد بقي موقف الأردن ثابتا غير أنه لم يكن هناك شريك إسرائيلي يمكن له أن يقبل بهذه الشروط. وكما أسلفنا في هذا الفصل كان للاعتبارات السياسية الداخلية في إسرائيل، وتغير طبيعة المجتمع الإسرائيلي أثر في جعل مهمة حزب العمل صعبة، فقد استنتج أن من المستحيل تقديم تنازلات

حقيقية للأردن مقابل معاهدة سلام. وعندما صعد الليكود إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧، لم يعد الأردن الشريك المفضل له، وأكثر من ذلك فالحكومات الليكودية تبنت سياسات أدت إلى إبعاد الأردن أكثر وأكثر عن إسرائيل.

حافظ الأردن وإسرائيل على الحد الأدنى من الاتصالات لضمان استمرار النظام الأمني القائم بينهما رغم كل الظروف. لكن التغيرات البنيوية على المستوى الدولي وانتقال النظام الدولي إلى أحادية القطبية ومع التّغير في موازين القوى على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط في أعقاب هزيمة العراق العسكرية في عام ١٩٩١، بذل الأردن جهودا مضنية للخروج من العزلة التي فرضت عليه بسبب مواقفه المؤيدة لنظام صدام حسين. لذلك شكل مؤتمر مدريد للسلام فرصة ذهبية للأردن ليستعيد مكانته وأهميته. وفي الوقت ذاته أدت التغيرات التي عصفت بإسرائيل المتمثلة بفوز حزب العمل بانتخابات عام ١٩٩٢ إلى خلق بيئة أسهمت في التوصل إلى اتفاقية أسلو الأولى عام ١٩٩٣. وقد مهدت هذه الاتفاقية الطريق أمام الأردن وإسرائيل للتوصل إلى معاهدة سلام وقعها الجانبان في السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٩٤. وما من شك في أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالتوقيع على اتفاقية أوسلو هو الذي جعل السلام بين الأردن وإسرائيل أمرا ممكنا في ذلك الوقت.

بالرغم من أن الأردن كان دائما بلداً متواضعاً بموارده وإمكانياته القليلة إلا أنه تمكن من البقاء والحفاظ على رأسه فوق الماء. وأحد أهم الأسباب التي أدَّت إلى تحقيق ذلك في هذه البيئة الإقليمية المتقلبة هو فن القيادة لدى الملك حسين، الذي تمكن من إكساب بلده أهمية، ومنحها دورا محوريا في حل الصراع بين العرب وإسرائيل. احتل الأردن مكانة مركزية في السياسة الإقليمية وفي التفكير الإسرائيلي لعقود طويلة. وفي الفصل القادم سنتناول كيفية تطور الأردن في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي عند حزب العمل والليكود وكيفية تمكنه من احتلال مكان محوري بالرغم من الانكشاف الاستراتيجي الذي عانى منه ولم يزل.

# الفصل الثاني:
# الأردن في تفكير إسرائيل الاستراتيجي

## تقديم

تواجه كثير من الدول تحديات أمنية مختلفة، عليها أن تتصدى لها، غير أن الأمر في الحالة الإسرائيلية له طابع مميز، فبقاء الدولة وطبيعة التحديات الأمنية التي تواجهها مرتبطة بشكل وثيق بفشلها في اكتساب الشرعية في الإقليم، ومرتبطة أيضا بسياساتها التوسعية على حساب الأراضي الفلسطينية، لكن هذا الوضع ليس جديدا! فخلال مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين أخفقت الدبلوماسية الصهيونية في الحصول على مباركة العرب لمشروعهم الاستيطاني تمهيدا لإقامة دولة لليهود. وفوق ذلك، لم تقبل إسرائيل حتى هذه اللحظة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهو المتطلب السابق لأي نوع من المصالحة التاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لهذا ما زالت إسرائيل تعاني من تعقيدات كثيرة في مشاكلها الأمنية، والمقاربات المستخدمة للتصدي لمثل هذه التحديات.

لجأ الفلسطينيون إلى ثورتهم الأولى ضد الانتداب البريطاني وضد اليهود، خلال عقد الثلاثينات من القرن المنصرم، عندما وصلت العلاقات الفلسطينية الصهيونية أدنى مستوى لها، وهي ثورة امتدت من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩. وقد نسفت الثورة كثيرا من المسلمات، ودفعت سلطات الانتداب البريطاني لفهم جديد يقوم على أن فرضية إمكانية التعايش السلمي بين الفلسطينيين واليهود كانت وهما أكثر منها واقعا معيشا. ومنذ ذلك الزمن استبطن قادة الحركة الصهيونية أن الحرب مع الفلسطينيين ستكون أمرا حتميا في المستقبل. وكان لهذا التفكير أثر كبير على قادة الحركة الصهيونية وبخاصة بن غوريون الذي بدأ يعد المجتمع اليهودي في فلسطين إلى حرب حتمية. وفي المقابل، كان المجتمع الفلسطيني أبعد ما يكون عن الاستعداد لأي حرب قادمة، يقول رشيد الخالدي: إن الفلسطينيين سيشعرون بالعواقب السلبية لثورتهم بعد عقد من الزمان عندما سيواجه هذه المجتمع الضعيف والممزق بسبب الاحتلال مجتمعا يهوديا منظما ومستعدا. [٣٣]

---

[٣٣] في كتابه "القفص الحديدي" يشرح رشيد الخالدي، وهو (مؤرخ أميركي من أصل فلسطيني) سبب إخفاق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة لهم قبل اندلاع حرب عام ١٩٤٨ والعواقب الإستراتيجية المترتبة على مثل هذا الإخفاق. مع أن الكتاب يركز على عوامل الضعف الداخلية إلا أن

هناك كثير من الكتابات التي ظهرت وتناولت المحاولات الناجحة للمجتمع اليهودي في فلسطين إبان فترة الانتداب البريطاني المعرف باسم "اليشوف" في إقامة دولة يهودية في فلسطين.[٣٤] فالصراع في فلسطين يقوم على نفس الأرض، ومن غير الممكن عمليا التوفيق بين المطالب المتعارضة لكل من الصهاينة والفلسطينيين، فجميع المحاولات التي بذلت للتوصل إلى حل سلمي للنزاع باءت بالفشل. لذلك من غير المستغرب في هذه الحالة أن لا يفضي قرار التقسيم في عام ١٩٤٧ إلى أي تغيير لمنع اندلاع الحرب، وهو القرار الذي كان

---

رشيد الخالدي ينوه إلى انه لا يغفل دور العامل الخارجي في حرمان الفلسطينيين من إقامة دولة لهم. ويقول أيضا أن هناك عددا من الناس سيسألون نفس السؤال المتعلق بكيف يمكن التركيز على إخفاق وعدم قدرة الفلسطينيين على إقامة دولة لهم في وقت كان هناك تحالف من القوى ضدهم. وبالتالي ستسائلون لماذا لا يتم التركيز على العامل الخارجي القوي والمهيمن المسؤول عندما جرى في فلسطيني ما منع الفلسطينيين من تقرير مصيرهم وإقامة دولة مستقلة لهم على غرار اليهود، ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر،

Rashid Khalidi, The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (USA: Beacon Press, 2006).

[٣٤] حول محاولة اليهود إقامة دولة لهم في فلسطين انظر،

Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (London: Allen Lane/Penguin, 2000).

يهدف منه تقديم حل سياسي. فالموقف السائد بين الفلسطينيين هو أن قرار التقسيم جاء في صالح اليهود، ولم يجرؤ أي سياسي فلسطيني على قبوله.

وفي وقت معين كان باديا للجميع أن القادة الصهاينة قد واجهوا وضعا حرجا بسبب عدم وجود شريك عربي يمكن أن يقبل بتقسيم فلسطين، لكنهم بعد أن أخفقوا في إيجاد شريك فلسطيني يتوافق مع المشروع الصهيوني في إقامة دولة يهودية، بدأ قادة الوكالة اليهودية بالنظر إلى مكان آخر لخلق مثل هذا الشريك. حينها كان الملك عبدالله الأول واعيا لما يجري من أحداث غرب النهر، وكان مطلعا على التطورات داخل "اليشوف" وداخل المجتمع الفلسطيني، وقام باستغلال الوضع بطريقة مكنته من توسيع حدود مملكته في وقت لاحق. فالاتصالات الصهيونية الهاشمية تعود لفترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان الملك عبدالله متأثرا بقيم الثورة العربية الكبرى التي اندلعت عام ١٩١٦، لذلك سعى لاستغلال كل الفرص المتاحة للتوسع. من هنا وعندما رفض الفلسطينيون مبدأ تقسيم بلدهم وعندما تبنوا مقاربة "الكل أو لا شيء" في الأربعينات من القرن الماضي ظهر الملك عبدالله إلى السطح بوصفه شريكا موافقا لقرار تقسيم فلسطين.

لم يغب عن الصهاينة استراتيجية الملك عبدالله، فقد أدركوا أنه لن يكون بوسعهم إقامة دولة على كامل أراضي فلسطين التاريخية. طبعا، هناك جدل واسع

حول طبيعة الاتصالات وكثافتها بين الأمير عبدالله والصهاينة،[٣٥] غير أن أغلبية المراقبين والباحثين يرون أن الأردن أصبح ذا دور مركزي في السلم والحرب في فلسطين خلال مرحلة الملك عبدالله الأول. ومن الجدير أن علاقة الأردن وإسرائيل قد تطورت بطريقة فريدة جعلتها تحدد كثيرا من مستقبل الصراع، على الرغم من أن كلا منهما كانا في سياق سيقودهما إلى اشتباك مسلح دمويّ في عام ١٩٤٨ . ولعل أحد أهم الأسباب للعلاقة الفريدة بين الأردن وإسرائيل تتمحور حول مركزية الأردن في المثلث الأردني الفلسطيني الإسرائيلي. وكما ذكر في الفصل الأول من هذا الكتاب فإن الأردن أصبح دولة محورية لا يمكن تخيّل حلٍّ للصراع من دونها.

لذا؛ فإن هذا الفصل سوف يتتبع تطور الأردن في التفكير الإستراتيجي لإسرائيل من عام ١٩٤٨ حتى بداية التسعينات، وعلى وجه خاص مواقف حزبين من الأحزاب السياسية الرئيسة في إسرائيل وهما العمل والليكود. فالقسم الأول

---

[٣٥] هناك العديد من الكتب والدراسات التي نشرت والتي تتفحص دور الأمير عبدالله في الصراع، هناك كتابات من أفضل ما كتب عن هذا الدور هما:

Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain and the making of Jordan (New York: Cambridge University Press, 1987) and Avi Shlaim, Collusion across theJordan: King Abdullah, The Zionist Movement, and the Partition of Palestine (Oxford: Clarendon Press, 1988).

في هذا الفصل يسلط الضوء على النقاش الذي دار في أروقة حزب العمل، وأدى إلى سيطرة شعار الخيار الأردني على مجمل مقاربة العمل للعلاقة مع الأردن والفلسطينيين إلى أن فقد السلطة في عام ١٩٧٧. أما القسم الثاني فيتناول النظرة المتغيرة للأردن في حزب الليكود الذي طوّر مواقف مختلفة تجاه الأردن. أم القسم الأخير فيناقش المعضلة التي كان على إسرائيل التعامل معها بعد أن فقد شعار الخيار الأردني بريقه وصلته بالوقع، ما دفع بحزب العمل إلى تبني الخيار الفلسطيني بدلا من ذلك.

## حركة العمل وجذور شعار الخيار الأردني

غاب الشريك الفلسطيني الذي يمكن له قبول المشروع الصهيوني وخطة التقسيم، وقد دفع ذلك القادة المؤثرين من الصهاينة البحث عن شريك عربي آخر راغب وقادر على التعاون معهم، واعتقدوا أن الملك عبدالله هو الشخص المناسب للقبول بخطة الوكالة اليهودية القاضية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، لأنه كان مدفوعا برغبة عارمة للتوسع غرب النهر[٣٦]، وعلى هذه الخلفية بدأ الجانبان اتصالاتهم خلف الكواليس لاختيار السيناريوهات المحتملة، ليتوصلوا إلى حل

---

(٣٦) هل كان الأردن جزءاً من التواطؤ؟ هذا موضع بحثه المؤرخون واختلفوا فيه.

مقبول. والمفارقة أنهم بالرغم من اتفاقهم على أن التقسيم سيكون أمرا حتميا إلا أنهما تحاربا، والتقيا في ساحة المعاركة لخوض أشرس المعارك عام ١٩٤٨. ومع ذلك لم تضع الحرب حداً لاتصالات الجانبين، فبعد أن انقشع غبار المعركة استأنفا المحادثات للبحث في نهاية سلمية للنزاع.

إن المحادثات التي أعقبت الحرب لم تفضِ إلى معاهدة سلام بين البلدين، كما أنها لم تفضِ إلى معاهدة عدم اعتداء كما أمل حينها الجانبان. فالقادة المؤثرون في إسرائيل وتحديدا في حزب العمل الحاكم لم يكونوا متحمسين للتوصل إلى اتفاقية نهائية مع الأردن، فكان من بينهم من يعتقد أن الأردن بلدا غير قابل للصمود، وأن العراق ربما تستولي عليها، وهو التقدير الذي دفع بن غوريون لأن لا يرى أية قيمة في تقديم تنازلات للأردن في إطار معاهدة سلام. وكان هناك سبب آخر له نفس الأهمية يتعلق بحدود الهدنة، فالإسرائيليون لم يكونوا مقتنعين بحدود الهدنة، ويتساءل "بن غوريون" "هل لدينا مصلحة في إلزام أنفسنا إلى مثل هذه الحدود السخيفة؟"[٣٧]

عادة ما يزعم الإسرائيليون بأن السلام كان هدفا مركزيا للحركة الصهيونية، وأن إسرائيل سعت له في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في

---

[٣٧] اقتباس في كتاب آفي شلايم، الجدار الحديدي، ص. ٦٧.

عام ١٩٤٨ في حين كان العرب مقتعنتين ورافضين للسلام. ولكن هذه المزاعم لا تصمد أمام الحقائق التاريخية الدامغة، فالوثائق الموجودة في الأرشيف الصهيوني التي كشف عنها في الثلاثة عقود الماضية تميط اللثام عن قصة أخرى، فكما يقول المؤرخ الإسرائيلي "آفي شلايم": إن عدم التزام بن غوريون في التسوية السليمة مع الأردن كانت سببا أساسيا لفشل المحادثات بينهما.[٣٨] فخلال العقد الأول بعد الحرب لم يكن قادة إسرائيل وبالتحديد بن غوريون مهتمين بالسلام لأن من شأن إنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل أن يمنع إسرائيل من التوسع مستقبلا، وبالتالي فإن إسرائيل مارست سلوكا لتغيير الأمر الواقع بدلا من الاكتفاء بمكتسبات حرب ١٩٤٨، على العكس مما يقوله الصهاينة، وعلى العكس من الرواية الرسمية لإسرائيل. فهي بهذا المعنى كانت دولة "Revisionist" أي دولة لم تكن راضية بالأمر والوقع وعملت على تغييره مما زاد في تأجيج الصراع.

وخلال هذه الحقبة التاريخية كانت سياسة إسرائيل تجاه الأردن مدفوعة بشكل كبير بالنقاش الداخلي في حزب ماباي الحاكم (حزب العمل)، إذ كان هناك معسكران متناحران ومتنافسان، لكل واحد رأيه وحساباته الداخلية والخارجية. المعسكر الأول كان يركز على الأمن، ويمكن وصفة بمعسكر النشطاء الذين أولوا

---

[٣٨] المصدر نفسه، ص. ٦٧.

الأمن الأهمية القصوى، أما المعسكر الآخر فكان معتدلا. فالنشطاء كان مسكونين بنظرة عدائية، وافترضوا أن العرب – بما فيهم الأردنيون – هدفهم تدمير إسرائيل وإفنائها، ويرون بأن إسرائيل ستعيش في وسط بيئة من العداء الدائم، وهي دولة ليس لها أي خيار سوى الاعتماد على القوة العسكرية حتى تحقق البقاء في بيئة معادية لها. وهذا التصور الإسرائيلي حول النوايا العربية كان جليا عندما كان الإسرائيليون يعتقدون أن جولة ثانية من المعارك مع العرب إنما هي مسألة وقت، فالأمر عندهم حتمي، لا يحتمل التفكير بالسلام. فبعد انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى بوقت قصير، قال رئيس حكومة إسرائيل ديفيد بن غوريون: "لو كنت عربيا لما قبلت بوجود إسرائيل، صحيح أن الله وعدنا بهذه الأرض، لكن ماذا يعني ذلك لهم؟ كان هناك معاداة للسامية، وكان هناك النازيون، وكان هناك معسكر "أوشكوفيتز"، لكن هل هذا هو ذنبهم؟ فالعرب يرون أمرا واحدا فقط، هو أننا جئنا واستولينا على أرضهم. من الممكن أن ينسوا ذلك خلال جيل أو اثنين لكن الآن لا يوجد خيار"[٣٩].

---

[٣٩] اقتباس في كتاب مارك هيلر

Mark Heller, Continuity and Change in Israeli Security Policy (New York and London: Oxford University Press, 2000), p. 10.

وهكذا حسب هذا المنطق كانت حاجة لتشييد جدار حديدي، أي بمثابة جيش قوي لإلحاق هزائم متتالية بالعرب، حتى يقتنعوا بأن لا قدرة لهم على إسرائيل، وأن ما يقومون به ما هو إلا أمر عبثي. من هنا كانت فكرة الجدار الحديدي تعبيرا عن إستراتيجية رئيسية، يتفق عليها كل السياسيين من مختلف ألوان الطيف السياسي. وكانت مقولة أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة في عمق تفكير معسكر النشطاء، ومن ثمّ حتى تتمكن إسرائيل من تحقيق شروط البقاء، يتوجب عليها أن تثبت أن لديها القدرة العسكرية والرغبة في توظيفها بشكل فاعل من وقت لآخر. والمناصرون لهذه المدرسة ولهذا الفكر رأوا أن السلام لن يتأتى إلى بعد أن يستوعب العرب عدم إمكانية هزيمة إسرائيل[٤٠].

المعسكر الآخر هو معسكر الاعتدال، وله موقف مغاير تماما عن معسكر النشطاء. فالمعتدلون اعتقدوا أن الاعتدال سيكون أفضل من سياسات الانتقام وتوظيف القوة العسكرية. وكان موشيه شاريت (ثاني رئيس حكومة في إسرائيل) على رأس المنادين بضرورة أن تمارس إسرائيل اعتدالا في العلاقة مع العرب، ووفقا لهذا التوصيف يرى أصحاب هذه المدرسة أنه ينبغي على إسرائيل أن تمارس ضبطا

---

(٤٠) لتحليل عميق لهذا الموقف أنظر،

Benny Morris, Israel’s Border Wars 1949-56, Arab Infiltration, Israeli Retaliation and the Countdown to the Suez War (Oxford 1993).

للنفس، لأن سياسات الانتقام والاعتداء على العرب ما كانت لتحل مشاكل إسرائيل الأمنية. هنا يجب أن نشير إلى أن الأمن وفقا للإسرائيليين ليس فقط مسالة أراضٍ، لكنه أيضا يتضمن مشكلة قيام بعض الفلسطينيين بالتسلل إلى داخل حدود إسرائيل[٤١]. كان اعتقاد كبار قادة الجيش الإسرائيلي وبخاصة موشيه دايان بأن توجيه ضربات عسكرية قوية لأهداف أردنية سوف يدفع الأردن لحراسة حدوده، ومنع المتسللين من العبور تجاه إسرائيل. وعندما أخفقت سياسة الانتقام الإسرائيلية في منع استمرار تدفق المتسللين فيما بين عام ١٩٥١ و ١٩٥٣ تم

---

[٤١] أخفقت اتفاقيات الهدنة التي وقعتها إسرائيل مع بعض الدول العربية في إطلاق عصر من الهدوء والسلام بين العرب وإسرائيل. وعلى العكس من ذلك تماما، فخلال أول سبعة سنوات التي أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى استمر النزاع وإن كان بمستوى عنف أقل، فهناك على سبيل المثال أكثر من عشرة آلاف عملية تسلل حدثت، وفي أغلب الحالات كان المتسللون فلسطينيين أرادوا أن يستعيدوا محاصيلهم أو أن يحصدوا الحقول التي تركوها خلفهم أو لزيارة أقاربهم وفي بعض الأحيان لتوجيه ضربات انتقامية ضد أهداف إسرائيلية. ولمزيد من التفاصيل عن أسباب قيام الفلسطيني بالتسلل إلى داخل خطوط الهدنة أنظر،

Benny Morris, Israel’s Border Wars 1949-56, Arab Infiltration, Israeli Retaliation and the Countdown to the Suez War (Oxford 1993), p. 14

تكليف الرائد "أرئيل شارون" بتشكيل الوحدة ١٠١ لزيادة فعالية الهجمات الانتقامية[٤٢].

أدت سياسة الانتقام المثيرة للجدل إلى غضب عربي عارم وهو الأمر الذي جعل من إمكانية التوصل إلى حل سياسي أمرا مستحيلا، وذلك عندما كان للنشطاء اليد العليا في النقاش الداخلي، وفي صناعة القرار في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تلك الحقبة الزمنية، ويعتقد السير جون بجوت كلوب المعروف بالأردن باسم غلوب باشا وكان قائدا عاما للجيش الأردني بأن سياسة إسرائيل الانتقامية كانت "ترفع من مستوى الكراهية بشكل أساسي، وتسرع من وحدة العرب، وتولد التطرف، وتجعل من السلام أمرا غير قابل للتحقق"[٤٣]. إن مفهوم الانتقام عند رئيس الحكومة بن غوريون هو مفهوم متجذر بمفهوم آخر وهو الردع، وبهذا المعنى يستند مفهوم الردع إلى فرضية أن الأردن كان قادرا على حراسة حدوده لمنع المتسللين من العبور تجاه إسرائيل، وكانت إسرائيل تنظر إلى الأردن بوصفه لاعبا عقلانيا، سيتخذ ما بوسعه لمساعدة إسرائيل في التعامل مع

---

(٤٢) انظر،

David Tal, Israel’s Day to Day Security Conception, Its Origin and Development 1949-56 (Ben-Gurion University) (Hebrew), pp.1-4.

(٤٣) لمزيد من التحليل لهذا النوع من الآراء انظر،

John Bagot Glubb, A Soldier with the Arabs (London 1957), p. 309.

تحدي المتسللين. وكان الإسرائيليون يأملون بأن سياسة الانتقام ستجبر الأردن أن يقبل بشروط التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. وعلى نحو لافت كانت إستراتيجية الانتقام لا تحقق أهدافها، فكل مرة قامت بها إسرائيل بتوجيه ضربة للأردن يشتاط الرأي العام الأردني غضبا، ويجعل من المستحيل على الملك الأردني أن يتخذ أي خطوة تقربه من السلام مع إسرائيل.

لم يكن الانقسام الداخلي إلى معسكرين يعني أن هناك خلافات في الأهداف الإستراتيجية للحركة الصهيونية، فعلى عكس ما يبدو ظاهرا لم يكن المعتدلون ضد توظيف القوة العسكرية، بل كانوا يفضلون استعمالا انتقائيا ومحسوبا لها، أي بعد أن تأخذ الحكومة الإسرائيلية العواقب والتعقيدات السياسية المترتبة على استخدام العنف والقوة. فهم بهذا المعنى أكثر حساسية للرأي العام ومشاعر العرب بشكل عام. ورأى أنصار هذه المقاربة أن خلق جو مناسب للمصالحة يتطلب أن لا تعتمد إسرائيل على القوة العسكرية فقط، لأن مم شأن ذلك أن يولد كراهية عربية لإسرائيل، وبالتالي ستقوض أي جهود للمصالحة[٤٤].

الخلاف بين المعسكرين تكتيكي في جوهرة، وكان مصدر الخلاف الرئيس بينهما هو حول كيفية التصدي لتحدي تسلل الفلسطينيين الحدود تجاه إسرائيل.

---

(٤٤) آفي شلايم، الجدار الحديدي، ص. ٨٧.

وعندما يتعلق الأمر بهذه النقطة على وجه التحديد كان لأراء بن غوريون قوة وصلت إلى حد أن شكلت هذه الآراء جوهر المفهوم الأمني الإسرائيلي. فآراؤه وافتراضاته حول الأمن هيمنت على المشهد السياسي الإسرائيلي حتى بعد أن أجبر على الاستقالة عام ١٩٦٣، وشكلت في مجملها ما يمكن أن يطلق عليه "عقدة بن غوريون" التي تشير إلى محاولات غيره من القادة الصهاينة دائما إلى صنع قرارات استنادا إلى ما كانوا يعتقدون بأن ذلك ما كان "بن غوريون" سيتخذه.

إن استيلاء إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧ قد ولّد نقاشا ساخنا وعدائيا في إسرائيل حول سلوك إسرائيل تجاه الأردن ودوره في الأراضي المحتلة، بالرغم من تأثير بن غوريون الكبير. وبشكل رئيس، فقد تركز النقاش العام حول إمكانية التوصل إلى سلام مع العرب، وما هي حدود إسرائيل في حال توصلت إلى سلام دائم؟ وما هو مصير أراضي الضفة الغربية؟ وكان من شأن هذا النقاش الواسع أن يفرز حمائم وصقورا في كل التيارات السياسية، فعدم تطابق وجهات النظر، الذي ارتفعت حدته بسبب التنافس داخل حكومة العمل، أفضى إلى جمود ملحوظ في صناعة السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت هناك معركة وتنافس حاد بين إيغال ألون وموشيه دايان، وهي معركة أسهمت في استمرار الوضع القائم فيما يتعلق بالموقف من الأراضي المحتلة. فمصطلح الوضع القائم يشير إلى عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرار حيال مستقبل

الأراضي المحتلة. وأدرك رئيس الحكومة ليفي أشكول عدم الحاجة للتوصل إلى قرار حاسم وواضح حيال هذه القضية على وجهة التحديد، لأن من شأن مثل هذا القرار أن يفضي إلى انقسام في الأحزاب الحاكمة، وبخاصة أنه لا يوجد شريك عربي مستعد أن يقبل بالإملاءات الإسرائيلية. واتفق مع آفي شلايم عندما يذهب بالقول إلى أن "المعادلة التي خدمت كأساس للدبلوماسية الإسرائيلية لمدة ست سنوات (١٩٦٧-٧٣)، تنفع ببساطة برؤية مطالب الحد الأعلى للسلام التام والأمن التام لإسرائيل غير أنها لا تؤسس لبرنامج واقعي للبدء بحوار مع خصومها"[٤٥].

نرى أنه من الضروري أن نؤكد على التفاعل بين ثلاثة مواقف رئيسة داخل حزب العمل الإسرائيلي وهي مواقف تبلورت في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ لفهم سلوك إسرائيل نحو الأردن. ويمكن تسمية هذه المواقف أو المعسكرات: التصالحي، والتوفيقي، والوظيفي، والذي يركز على قيمة الأرض في أمن إسرائيل، وهي مواقف أو معسكرات تمثل الفصائل المكونة لحزب العمل، وهي ماباي" ورافي، و"احدوت هعفودا، على الترتيب.

---

[٤٥] لمزيد من التفاصيل انظر،

Avi Shlaim and Avner Yaniv, "Domestic Politics and Foreign Policy in Israel," International Affairs, vol.56 (spring 1980), p. 242.

فالمعسكر التصالحي والمعتدل في حزب العمل تمثَّل حول شخصيتين سياسيتين هما: وزير المالية بنحاس سابير ووزير الخارجية إيبا إيبان. وهذه المجموعة كانت ترى أن الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية المحتلة سيكون وبالا على إسرائيل [٤٦]. كما ترى هذه المجموعة أن الطبيعة اليهودية للمجتمع الإسرائيلي هي على المحك، لذلك وظفوا المقولة الإثنية والديمغرافية لتقوية موقفهم التصالحي والمعتدل فيما يتعلق بالموقف من مستقبل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وفي الجوهر يعبر هذا الموقف أيضا عن قلق من نوع مختلف، فالاحتفاظ بالأراضي المحتلة يعني من جملة ما يعني أن العمال الفلسطينيين سيتدفقون على سوق العمل الإسرائيلي ولو بأجور متدنية، مما سيؤدي إلى تحويل الدولة اليهودية إلى دولة استعمارية، والأسوأ من هذا السيناريو – وفقا لأنصار هذا الاتجاه – تحول العرب الفلسطينيين في المنطقة الممتدة من نهر الأردن والبحر المتوسط إلى أغلبية، وذلك نظرا لمعدلات الولادة المرتفعة عند العرب الفلسطينيين. المشكلة في هذا السيناريو– حسب منظريه – أن إسرائيل ستصبح دولة ثنائية القومية بحكم الأمر الواقع، ومن ثم ستتوقف عن كونها دولة يهودية. ولتجنب

---

[٤٦] أنظر

Samuel Roberts, Party and Policy in Israel: The Battle Between Hawks and Doves (Boulder CO, and London: Westview Press, 1990), p. 6.

مثل هذا السيناريو الكارثي لا بد من إعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة، من أجل مصالح إسرائيل الإستراتيجية[٤٧].

في مقابل ذلك هناك اتجاه يرى في الحل الوظيفي مخرجا، وهؤلاء هم مجموعة من السياسيين الذي ينظر إليهم بوصفهم أكثر صقورية من غيرهم، ومنهم موشيه دايان، وشيمعون بيرس، وعدد من أعضاء فصيل أحدوت هعفودا الذين تبنوا مقولات هذا الاتجاه. لقد قام موشيه دايان، بتأييد أصحاب المقاربة الوظيفية، وذلك بسبب نظرته التشاؤمية فيما يتعلق بأفاق السلام مع الأردن، إذ قلل هؤلاء من أهمية النظرية الديمغرافية، ورأوا إمكانية حل هذه المشكلة من خلال رفع معدلات الهجرات اليهودية إلى إسرائيل أو بوساطة منح سكان المناطق المحتلة المواطنة الأردنية. وقاموا بالترويج لأفكار من أجل رفع مستوى المعيشة لسكان المناطق المحتلة مثل دمج الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي حتى تكون هناك قابلية للاحتلال، كما قام دايان وبوصفه وزيرا للدفاع بإطلاق سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن. وكانت هذه السياسة التي كانت مصممة لتعمل صماما للتخفيف من حدة الضغوط، وسُمح للفلسطينيين من خلالها في الأراضي المحتلة

---

(٤٧) أنظر

Yehuda Lukacs, Israel, Jordan, and the Peace Process (New York: Syracuse University Press, 1997), p. 41.

بأن يكونوا على اتصال مع إخوانهم في الأردن. غير أن أنصار الاتجاه التصالحي، وتحديدا سابير كانوا قد اختلفوا مع دايان، ووصفوا سياسته بأنها تعبر عن مقاربة تنتج "ضما زاحفا" للأراضي المحتلة.

يأتي اتجاه آخر بين هذين الاتجاهين (التصالحي والوظيفي) هو الاتجاه الأرضي، الذي يرى أن هناك ضرورة لإعادة أجزاء من الأرض المحتلة للأردن في سياق معاهدة سلام. والمتحدث الأساس لهذه المجموعة هو نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي "إيغال ألون" الذي ينتمي إلى فصيل أحدوت هعفودا، وكان ألون قد عبّر عن آرائه ومواقفه فيما يعرف باسم "خطة ألون"، وفيها حاول الموازنة بين احتياجات إسرائيل الأمنية ومتطلبات الحفاظ على الطبيعة اليهودية للدولة[٤٨]. ويعتقد مؤيدو هذه المدرسة أن الأرض هي مكون حاسم ومتطلب ضروري للأمن، وبالتالي حددوا الأرض التي يجب أن يحتفظ بها، والأرض التي يجب أن تعاد للأردن في إطار تسوية سلمية نهائية. لهذا السبب، وبعد نهاية حرب عام ١٩٦٧ مباشرة قام ألون بطرح تصور قائم على بناء مستوطنات في غور الأردن، والاحتفاظ بشريط على طول نهر الأردن، والتنازل عن الأراضي ذات الكثافة

---

(٤٨) انظر

Gershon Kieval, Party Politics in Israel and the Occupied Territories (West Port, CT: Greenwood Press, 1983), p. 10

السكانية الفلسطينية مقابل معاهدة سلام. لم يتبنَ حزب العمل خطة ألون، لكن لا يمكن التقليل من شأنها لأنها كانت أساسا لإقامة المستوطنات لحكومات العمل قبل عام ١٩٧٧. وكان هذا التصور يبحث عن التعاون مع الأردن لمنع إقامة دولة فلسطينية، التي أصبحت جوهر ما يطلق عليه "الخيار الأردني".

كان موشيه دايان - في ذلك الوقت - والمتشددون في الحكومة قد أصبحوا أقلية داخل حركة العمل، ومع ذلك فقد كانوا يتمتعون بقوة أكبر بكثير من حجم تمثيلهم قياسا بالمعتدلين، فلو قرر دايان ومن معه ترك الحكومة فإن الائتلاف الحاكم كان سينهار، وسيمنح فرصة أن يقود جبهة مكونة من غاهال ورافي. من هنا فإن دايان لو قرر ترك الحكومة فسيقلل من فرص العمل في تحقيق انتصار انتخابي، بسبب سجله العسكري الباهر.

ومما زاد الطين بلة أن الغالبية المعتدلة في حزب العمل لم يكن لها حليف على يسارها في الخارطة الحزبية الإسرائيلية لذلك كانوا يخشون أن يقوم دايان بانشقاق عن الحزب لاعتبارات الانتخابية بالدرجة الأولى[٤٩].

ظهر للجميع، في أكثر من مناسبة، خضوع حزب العمل لتهديدات دايان الضمنية بأنه سينشق عن الحزب إذا لم توافق الأغلبية على آرائه. فقبيل انتخابات

---

[٤٩] المصدر نفسه، ص. ٧٧.

عام ١٩٦٩ اضطر حزب العمل على التنازل والتجاوب مع مطالبه، حين طالب باعتبار نهر الأردن الحد الأمني لإسرائيل. وخلال انتخابات عام ١٩٧٣ أحرز نصرا كبيرا آخر، عندما أجبر حزب العمل على قبول ما يعرف باسم "وثيقة غاليلي" لتكون جزءا من البرنامج الانتخابي للحزب، وكانت تلك الوثيقة تنادي بتنمية الاقتصاد والبنى التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقوية الروابط الاقتصادية بين الضفة الغربية وإسرائيل، وتشجيع تنمية المناطق اليهودية القروية، والاستيطان في المناطق السكانية في غزة ووادي الأردن. ونادت الوثيقة أيضا بالاستمرار بسياسة الجسور المفتوحة، وكان ذلك ضد رغبة الغالبية المعتدلة داخل الحزب التي اضطرت للتنازل أمام إصرار الأقلية المتشددة.

إن استمرار الصراع والاختلافات في الرؤى والأفكار داخل حزب العمل ما كان لها وحدها أن تشرح عدم قدرة إسرائيل على اتخاذ قرار بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، ولكي نصل إلى فهم كامل لسبب استمرار الوضع القائم في الضفة الغربية آنذاك لا بد لنا من الأخذ بالحسبان التحول في العلاقة التاريخية بين حزب العمل والحزب الوطني الديني، فقد شارك الأخير في كل الحكومات التي أقامها ورأسها حزب العمل منذ تأسيس الدولة حتى خسارة حزب العمل لانتخابات عام ١٩٧٧. واللافت أن الحزب الوطني الديني كان يركز وبشكل يكاد يكون حصريا على الأمور الداخلية والدينية، وكان في الوقت ذاته يتبع حزب

العمل في قضايا السياسة الخارجية والأمنية حتى عام ١٩٦٧. فكان بهذا المعنى يقبل بكل قرارات حزب العمل في القضايا الخارجية والأمنية دون نقاش حقيقي، غير أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، أدى إلى إحداث تغير في الحزب الوطني الديني، فقد أصبح أكثر تطرفا وتشددا مما كان عليه في السابق، وأصبح يبحث عن تأثير في السياسة الخارجية.

تعرضت الشراكة التاريخية مع حزب العمل للخطر، وذلك بسبب تغير سياسة حزب المفدال، نتيجة المتغيرات داخل الحزب نفسه، فعنصر الشباب في حزب المفدال، وهو العنصر الأكثر تشددا أصبح أكثر تأثيرا وأكثر فاعلية- وكان أكثر اهتماما بالاحتفاظ بالضفة الغربية(٥٠)، وكان لخوف قادة حزب المفدال من أن يستولي الشباب على مقاليد الحزب، إن فشل في العمل على إحباط أي محاولة إسرائيلية للانسحاب من الضفة الغربية أو من أجزاء منها، أثر كبير على أداء كبار الحزب. وبالتالي قامت قيادة الحزب بربط مشاركتها بالحكومة بتعهدها بالاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وتزامن هذه الربط مع تأسيس حركة غوش أيمونيم

---

(٥٠) لقد درس عدد كبير من جيل الشباب في مركاز هراف في القدس على يد الحاخام تسفي يهودا كوك وهو أبن الحاخام افرهام اسحق كوك. وقد خلف الحاخام تسفي كوك والده وتولى مسؤولية ادارة المدرسة الدينية التي ضمت الملتزمين بالايدولوجية الميسيانية.

الاستيطانية عام ١٩٧٤، بوصفها جماعة ضغط داخل الحزب[٥١]. وتستمد حركة غوش أيمونيم أيدلوجيتها من تعالم الحاخام تسفي يهودا كوك الذي أكد على أن الهدف الرئيس للشعب اليهودي هو الحصول على الخلاص الروحي والفيزيائي عن طريق السكن والإقامة في أرض إسرائيل وبنائها[٥٢]، من هنا كان جل تفكير حركة غوش أيمونيم منصبا على الاستيطان.

لم يعد بإمكان حزب العمل، نظرا لهذه التطورات، أن يحصل على دعم المفدال بعد أن كان من المسلمات، وبخاصة فيما يتعلق بتسوية سلمية مع الأردن، وهذا يبين سبب ربط حزب المفدال مشاركته بحكومة غولدا مائير بالتزام الأخيرة بعدم الدخول في مفاوضات حول الضفة الغربية بعد انتخابات كانون أول عام ١٩٧٣، وبعد أن أدركت مائير مركزية المفدال لتشكيل الحكومة خضعت لمطالب

---

[٥١] أسست حركة غوش ايمونيم في شهر اذار عام ١٩٧٤ في احتماع في كفار عتصيون بالقرب من مدنية الخليل الفلسطينية. وقد أسست الحركة كرد فعل على التنازلات التي قدمها رئيس الوزراء اسحق رابيه لمصر في اطار اتفاق سيناء الأول الذي وقع في شهر يناير ١٩٧٤. وتمتعت الحركة بدعم من حزب المفدال الذي هدد الحكومة بأن أي اتفاق فيه تنازل من اراضي الضفة الغربية سيكون سببا كافيا لهم للخروج من الحكومة، وبالتالي امتثل رابين لهم لانه لم يقوي من قبضته بعد على الحكم.

[٥٢] أنظر،

For more details, see Israel Shahak and Norton Mezvinsky, Jewish Fundamentalism in Israel (London: Pluto Press, 1999)

الحزب وشروطه، وكذلك قام رابين بنفس الشيء عندما شكل حكومته الأولى عام ١٩٧٤.

اختار رابين أن لا يتوصل إلى اتفاقية جزئية أو انتقالية مع الأردن، بسبب البيئة السياسية المتقلبة التي صادفت توليه سدة الحكم عام ١٩٧٤، فالمعارضة الداخلية للتسوية في الضفة الغربية وبخاصة معارضة حزب المفدال والأعضاء المتشددين في حزب العمل كانت قوية جدا. فأي تسوية مع الأردن كان من شأنها أن تبعد حزب المفدال. لذلك استبعد رابين أي تسوية مع الأردن بعد حرب عام ١٩٧٣، لأسباب تتعلق بالبقاء السياسي، بالرغم من طلب هنري كيسنجر الانسحاب من أريحا لصالح الأردن في سياق اتفاق فك الاشتباك كما جرى على الجبهتين المصرية والسورية. وبالطبع كان هناك خلافات شخصية بين أعضاء الوفد الإسرائيلي المفاوض ما جعل المفاوضات مع الأردن تسير من دون هدف واضح. وفي الوقت ذاته رأى وزير الدفاع شيمعون بيرس الذي كان يمثل وجهة النظر الوظيفية السالفة الذكر، عدم ضرورة التوصل لاتفاق دائم مع الأردن؛ لأن إسرائيل والأردن حافظتا على تفاهم ضمني لإدارة الضفة الغربية والحياة اليومية فيها.

من هنا أيّد شيمعون بيرس الاستمرار في الوضع القائم ورأى أن بإمكان الأردن وإسرائيل التوصل إلى معاهدة سلام دائمة، إذ لم يعد الوضع القائم قابلا

للصمود[٥٣]. وفي مقابل ذلك كان ألون يفضل أن تتوصل حكومة بلاده إلى اتفاق مع الأردن، إذ يرى أن اتفاقية كهذه يمكن لها أن تساعد في منع الجيوش العربية من التجمع على طرفي نهر الأردن، وتجنب حرب بين البلدين. وقد كان رابين يؤيد اتفاقا مع مصر، ويرفض في الوقت ذاته أن ينسحب من الضفة الغربية، وكل ما قدمه للأردن آنذاك هو مسؤولية الإدارة المدنية للضفة الغربية، ولأنه مسكون بالتنافس مع شيمعون بيرس كان يخشى من أن أي تنازل يقدمه للأردن سيقوي من موقع شيمعون بيرس ومكانته السياسية، وكنتيجة لذلك فإن المفاوضات والمحادثات مع الأردن وعلى نحو غير مفاجئ فشلت.

كانت الاعتبارات الداخلية وأولويات قيادة حزب العمل في البقاء السياسي قد عصفت بالفرص المتاحة لصنع السلام مع الأردن، رغم أن الأخير احتل مكانة تاريخية ومركزية في سياسة الحزب، وقد حافظ على شعار الخيار الأردني. فالحكومات المتعاقبة لم تقدم للأردن أي عرض جديّ يمكن أن يجعل من الخيار الأردني إمكانية حقيقية. كما أن الملك حسين وضّح للإسرائيليين في جل لقاءاته السرية معهم عدم وجود ما يجبر الأردن على أن يوقع معاهدة سلام إلا إذا وافقت إسرائيل على إعادة الأراضي التي فقدها في الحرب.

---

(٥٣) أنظر،

Yehuda Lukacs, op. cit., p. 130

مع صعود اليمين "الميسياني" بعد حرب عام ١٩٦٧، لم يعد ممكنا للحكومات الإسرائيلية أن تسير بإسرائيل على طريق السلام مع الأردن، فحزب العمل بدأ يفقد هيمنته على السياسة في إسرائيل، وبالتالي طرأ تغيير كبير على مكانة الأردن وأهميته في الحسابات الإسرائيلية. ففي عام ١٩٧٧ وصل حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل مما أحدث خوفا وهواجس في كل الإقليم.

## الليكود والأردن

شكلت خسارة حزب العمل موقعه المهيمن في صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية في النصف الثاني من السبعينات خيبة أمل لدى الملك حسين، فالانتخابات الإسرائيلية التي جرت في عام ١٩٧٧ شكلت انقلابا سياسيا كبيرا بعد أن أصبح مناحيم بيغن وللمرة الأولى رئيسا لحكومة إسرائيل من خلال تشكيل حكومة يمينية. ومن المعروف أن الليكود لم يكن ملتزما بالبقاء السياسي للنظام الهاشمي في عمان، على العكس من حزب العمل. ومما زاد من الطين بلة أن بيغن شخصيا كان معروفا عنه انتماؤه للأيدولوجيا الصهيونية التنقيحية التي كانت ترى الأردن جزءا لا يتجزأ من "أرض إسرائيل" وكان من أشد المؤمنين بتعاليم جابوتنسكي وكان عنده اعتقاد قوي بفكرة الحق التاريخي لليهود في كل فلسطين، ويرى أن الضفة الغربية كانت أرض يهودا والسامرة، وهي بهذا المعنى تشكل قلب

الأرض التوارتية لإسرائيل، ومن هنا لم يكن أمرا غير طبيعي أن يطرح جانبا خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين التي أقرت عام ١٩٤٧، أو اتفاقية الهدنة مع الأردن التي توصلت إليها إسرائيل في أبريل ١٩٤٩. وفوق ذلك، في حرب عام ١٩٤٨ كان يرى أن على إسرائيل تحرير الضفة الغربية من الأردن، فبعد مرور يوم واحد فقط على قرار إعلان إقامة دولة إسرائيل قال ساخطا: "سوف نتذكر أن الوطن لم يتحرر بعد"[٥٤]، وأضاف قائلا: "يشكل الوطن كيانا واحدا من الناحية التاريخية والجغرافية، وكل من يخفق في الاعتراف بحقنا بكل الوطن لا يعترف بحقنا بأي جزء منه، لن نسلم أبدا بحقنا الطبيعي والأبدي، وسوف نحمل رؤية التحرير الشاملة"[٥٥]. وانسجاما مع مقولاته بخصوص الأردن واحتجاجه على اتفاقية الهدنة، تقدم بمشروع حجب الثقة عن حكومة ديفيد بن غوريون[٥٦].

---

(٥٤) أنظر،

Ilan Peleg, Begin’s Foreign Policy, 1977-1983: Israel’s Move to the Right (New York: Greenwood, 1987), p. 27.

(٥٥) أنظر،

Menachem Begin, The Revolt (New York: Dell Publishing Co., Inc., 1977) (Originally published 1951), pp. 433-34.

(٥٦) المصدر نفسه، ص. ٣١.

إن من الضروري أن نبيّن كيف تطورت تصورات حزب الليكود تجاه الأردن خلال القرن العشرين، من أجل فهم أفضل لموقفه تجاه الأردن، ففي البداية رفضت الحركة الصهيونية التنقيحية، التي تشكل الأساس الفكري والأيدولوجي للحزب، أن تعترف بقرار عصبة هيئة الأمم لعام ١٩٢٢، الذي بموجبه تم استثناء الأردن من وعد بلفور. ويمكن ملاحظة هذا الرفض في شعار حيروت المكوّن الرئيس في الحزب، إذ يظهر يدا تحمل بندقية ممتدة على خارطة تضم الأردن وفلسطين، كما أن نشيده يقول: "للأردن ضفتان، هذه لنا والأخرى أيضا"[٥٧]، ولذا فإن اتباع هذا الخط الأيدولويجي والفكري يؤدي إلى أن الأردن مكوّن أساسي من أرض إسرائيل التي يجب تحريرها.

لقد جعل حزب حيروت هدف إقامة إسرائيل الكبرى جزءا من الوثيقة التأسيسية له، وهي الوثيقة التي أكدت على أن "الوطن العبري الذي تمتد أراضيه على ضفتي نهر الأردن، هو وحدة تاريخية وجغرافية واحدة"، كما أن "دور الجيل الحالي هو استعادة السيادة اليهودية على هذه الأجزاء من الوطن التي انتزعت منه،

---

[٥٧] أنظر،

Robert Bookmiller, “Likud's Jordan policy,” Middle East Policy - September 1, 1997, p. 91.

ومنحت لحكم أجنبي"[٥٨]، فعندما أعلنت الأردن الوحدة بين الضفة الشرقية والضفة الغربية والقدس الشرقية في بداية الخمسينات اشتاط بيغن غضبا، وعبر عن امتعاضه من القرار، وأدان ردة فعل بن غوريون، لأنه لم يقم بأي عمل لمنع الأردن من ضم الضفة الغربية، وعدَّ صمته موافقة ضمنية على ما قام به الأردن، وبهذا المعنى رأى بيغن أن موقف إسرائيل يعكس استسلاما، وكأنه "ميونخ" أخرى. واستمر مع حزب حيروت في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لاحتلال الأردن خلال الخمسينات[٥٩].

أدت التطورات الإقليمية والإسرائيلية الداخلية، مع مرور الوقت، إلى أن يتبنى حزب حيروت مواقف أقل حدة على المستوى الأيدولوجي، وأدرك بيغن ورفاقه في الحزب أنه لا يمكن لهم أن يكونوا مؤثرين في صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية إلا إذا ابتعدوا عن التخندق في مواقفهم اليمينية والأيدولوجية. فالحاجة السياسية لخلق متطلبات بناء تحالف مع أحزاب سياسية أخرى دفعت

---

(٥٨) أنظر،

Herut document quoted in Sasson Sofer, Begin An Anatomy of Leadership (New York: Basil Blackwell Ltd, 1988), p. 126.

(٥٩) أنظر،

Mohammad Ibrahim Faddah, The Middle East in Transition; A Study of Jordan's Foreign Policy (New York: Asia Publishing House, 1974), pp. 107-108.

حزب حيروت لتبنى مواقف أقل تشددا تجاه الأردن، ففي عام ١٩٦٥ اندمج حزب الليكود مع "الصهاينة العامة" مشكلين بذلك كتلة غاهال، وهي خطوة دفعت حيروت لأن يتوقف عن إصراره على احتلال الأردن. لقد أدرك بيغن أن شعار "عمان يجب أن تكون لنا" لم يكن شعارا واقعيا، مع أنه كان من غلاة الأيدولوجيين. وبالتالي أسقط حزب حيروت من تصوراته الأيدولوجية فكرة أن الأردن جزء من أرض إسرائيل. وانسجاما مع هذا التوجه السياسي والأيدولوجي الجديد غيّر حيروت من إستراتيجيته، وبدأ ينظر إلى الأردن بوصفها جزءا من فلسطين.

أحدثت حرب عام ١٩٦٧ تغييرا جذريا في مقاربة الحركة للأردن، ففي أعقاب الحرب أصبح حزب حيروت قانعا بغنائم الحرب المتعلقة بالحدود ومكتسباتها ، وبخاصة عندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية والضفة الغربية. والواقع أن نتيجة الحرب أعطت حزب حيروت دفعة جعلته يؤيد السياسات التي تساعد على إحكام قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة، ومن هنا جاءت مشاركته في حكومات الوحدة الوطنية منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٠ من أجل تحقيق هدف واحد، هو منع الحكومة من التوصل إلى أي تسوية تستلزم تنازلا عن الأرض الفلسطينية لصالح الأردن.

لم يكن الأردن مرتاحا حتى مع التطور النوعي في موقف حزب حيروت ثم والليكود لاحقا، فهناك بعض الدوائر في حزب الليكود وبعض الشخصيات المؤثرة أمثال أرئيل شارون وإسحاق شامير وبنيامين نتنياهو تمسكوا بفكرة أن الأردن هو فلسطين. وعندما حدث صدام مسلح بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٧٠، قال شارون الذي كان ضابطا في الجيش الإسرائيلي: إن الإطاحة بالنظام الهاشمي وإقامة دولة فلسطينية في الأردن هو في صالح إسرائيل. فمثل هذا التغيير، وفقا لشارون، من شأنه أن يحول الصراع من شرعية وجود إسرائيل إلى صراع على الحدود[٦٠]. ولم يغير شارون من هذا الموقف عندما أصبح وزيرا للدفاع في حكومة بيغن الثانية، وعندما شن حرب لبنان عام ١٩٨٢، كانت خطته العسكرية مصممة لتحقيق هدف تغيير النظام الهاشمي واستبداله بنظام فلسطيني. فكان هناك هدف مخفي من الحرب على لبنان، وهو خلق مشكلة لاجئين بعد أن يتدفق الفلسطينيون من لبنان إلى الأردن، تعمل على إنهاء النظام الهاشمي في عمان مرة واحدة وإلى الأبد. فكان شارون يأمل أن يشكل

---

[٦٠] أنظر،

Ariel Sharon with David Chanoff, Warrior: An Autobiography (New York: Touchstone, 1989), p. 247.

ضغط تدفق اللاجئين تحولا ديمغرافيا من شأنه أن يقوض أركان النظام الهاشمي في الأردن، وسيتحول وفق هذا السيناريو إلى وطن بديل للفلسطينيين.

وما من شك في أن إصرار شارون على أن الأردن هو فلسطين ما هو إلا لتبرير ضم إسرائيل المحتمل للضفة الغربية. وحتى إسحاق شامير كان له موقف مشابه لموقف شارون، وبالفعل كتب شامير في مجلة الفورين افيرز قائلا: "الدولة التي تعرف اليوم باسم المملكة الأردنية هي جزء لا يتجزأ مما كان يوما يعرف باسم فلسطين (وتشكل الأردن ٧٧٪ من فلسطين)، فسكان الأردن هم فلسطينيون لا يختلفون في لغتهم وثقافتهم وديانتهم وتركيبتهم الديمغرافية عن الفلسطينيين... وأنه لمن سخريات القدر أن تسمى هذه الدولة المملكة الأردنية، وليس المملكة الفلسطينية"[٦١].

هذا التوصيف الأيدولوجي للحركة التنقيحية ممثلة بفكر الليكود لعب دورا مهما في تشكيل تصورهم للمجتمع والسلام، وهو تصور كان مختلفا اختلافا جذريا عن تصورات حزب العمل. لقد منح حزبا العمل والليكود مسألة الأمن اهتماما بالغا لكنهما نظرا إليها بشكل مختلف، مما أدى إلى تكوين اتجاهات مختلفة في

---

[٦١] أنظر،

Yitzhak Shamir, "Israel' Role in a Changing Middle East," Foreign Affairs, vol. 60, no. 4 (Spring 1982) p. 791.

السياسة الخارجية للحزبين. فحزب العمل امتاز بنوع من البرغماتية، ووضع قيمة الأمن قبل الأرض، وفي المقابل فإن الليكود كان ملتزما بأيدولوجية تعلي من قيمة الأرض على حساب قيم أخرى مثل السلام(٦٢).

إن حزب الليكود عند البرفسور الإسرائيلي شلومو أفنيري يمثل المدرسة التي تهتم بالتوسع والحصول على مزيد من الأرض. وبهذا المعنى فإن الحزب كان مدفوعا بأيدولوجيا أفضت إلى سياسة استيطانية هجومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(٦٣)، وهدفت هذه السياسة من جملة ما هدفت إليه خلق واقع على الأرض على شكل مستوطنات، التي بدورها ستمنع أي حكومة عمالية مستقبلية من تنفيذ معادلة الأرض مقابل السلام مع الأردن أو حتى مع الفلسطينيين(٦٤). فغالبية الإسرائيليين تنظر إلى هذه المستوطنات على أنها حقائق لا يمكن التراجع عنها أو

---

(٦٢) أنظر،

Avi Shlaim, Israel politics and Middle East Peace Making,Journal of Palestine Studies, Vol. 24, No. 4, (Summer 1995), pp. 21-31, p. 21.

(٦٣) أنظر،

Shlomo Avineri, ideology and Israel’s foreign policy, The Jerusalem Quarterly, Vol. 37 (1986), p. 6.

(٦٤) أنظر،

Valarie Yorke, Domestic Politics and Regional Security: Jordan, Syria, and Israel, the End of an Era (Aldershot: Gower, 1988), p. 189.

تغييرها، وهذا الاعتقاد الراسخ لديهم هو أمر ورثوه عن ثقافة ما قبل قيام الدولة، حيث كان يعتقد قادة "اليشوف" بأن حدود الدولة ترسمها المستوطنات.

ومنذ أن تولى السلطة في إسرائيل في عام ١٩٧٧ لم يتبنَّ الليكود موقفا رسميا علنيا في العلاقة مع الأردن. ومع هذا كان هناك بعض الدوائر المؤثرة في الحزب والسياسيين مثل إسحاق شامير عدَّت الأردن مفتاحا لحل الصراع. وكان أمل هذه الشخصيات أن يستولي الفلسطينيون على الأردن وإقامة دولة لهم في شرق الأردن، وقد أيَّدت هذه الدوائر قيام الفلسطينيين بممارسة حقوقهم السياسية في الأردن. أيد شارون الجهود التي كان نتنياهو يبذلها في الولايات المتحدة لخلق انطباع بأن الأردن هو فلسطين، وذلك عندما كان شارون وزيرا للخارجية في حكومة بيغن، وأيضا عندما أصبح رئيسا للوزراء، فخلال الثمانينات قام نتنياهو الذي كان يشغل نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في السفارة الإسرائيلية بواشنطن بإنشاء شبكة من اللجان التي كانت تسمى لجان "الأردن هو فلسطين" وذلك من أجل أن تقوم بتوزيع شعارات حول هذه الفكرة خارج إسرائيل[٦٥]. وجاء

---

[٦٥] أسست لجان "الأردن فلسطين" في استراليا والبرازيل وكندا والمانيا وفرنسا وهولندا والمكسيك ونيوزلندة وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وكانت مقالات نتنياهو حول هذا الموضوع تنشر في منشورات هذه اللجان.

تأسيس هذه اللجان في بلدان مختلفة من أجل مواجهة الجهود العربية التي كانت تهدف إلى تمكين الفلسطينيين، ومنحهم حقهم في تقرير مصيرهم. واستند عمل اللجان إلى أربع فرضيات أساسية، تم توظيفها لنشر الفكرة، وإقناع الآخرين بأسطورة أن الأردن هو فلسطين. وهذه الفرضيات هي: إن الأردن هو جزء من فلسطين التاريخية. ثانيا، لا يختلف الأردنيون عن الفلسطينيين من ناحية اللغة والدين والثقافة. ثالثا، الانتداب على فلسطين في نسخته الأصلية كان يضم شرق الأردن وفلسطين، وبالتالي فإن حل الدولتين قد تحقق بقيام إسرائيل والأردن. وأخيرا، ركزت اللجان على أن قادة فلسطين والأردن يتحدثون عن الفلسطينيين والأردنيين بوصفهم شعبا واحدا[٦٦].

قامت هذه اللجان بنشر شعارات مثل "الشعبان يحتاجان دولتين وليس ثلاث" أو "الجدران الجيدة تصنع جيرانا طيبين" ومن ثم فإن نهر الأردن هو الجدار للأمن والسلام. وخلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات كانت هذه المقولة أو لنقل الرواية هي السائدة أساسا لحل النزاع العربي الإسرائيلي. وكان كبار

---

(٦٦) أنظر،

Daniel Pipes and Adam Garfinkle, "Is Jordan Palestine?" Commentary, October 1988, pp. 35-42.

قادة الليكود، أمثال شارون ونتنياهو وبني بيغن وموشيه أرنس وغيرهم ناشطون في الترويج لشعار "الأردن هو فلسطين."

قاتل حزب الليكود بضراوة خلال الثمانينات لمنع أي حل سياسي مع الأردن، ولذا فقد توصل الأردن إلى نتيجة مفادها أن هدفه في منع إقامة دولة فلسطينية لا يعني أنه قادر على منع الليكود من ضم الضفة الغربية. وكما ذكرنا سابقا، فقد قام الأردن بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، ونتيجة لذلك فقد شعار الخيار الأردني أهميته ورونقه. وكان لقرار الملك حسين بفك الارتباط القانوني والإداري أثر في إحداث نقلة في مواقف كل من الليكود والعمل. إذ أخذت مقولة الخيار الفلسطيني تزحف بقوة في أوساط حزب العمل، في حين بدأ الليكود يرى في الأردن شريكا لمنع إقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية.

إن تعنت حزب الليكود في الموقف من عملية السلام أضعفه في مطلع التسعينيات، وهو ما أفضى إلى خسارة الحزب انتخابات عام ١٩٩٢، وفقد تأثيره في السياسة الخارجية. فسياسة شامير وحلفاؤه في الليكود، التي لم تقبل التنازل عن إنش واحد، انتهت وحل محلها الخيار الفلسطيني الذي تبناه رابين عندما تولى الحكم عام ١٩٩٢؟ وبعد أن أصبح الليكود في المعارضة قام حزب العمل بتوجيه دفة السياسة الخارجية في اتجاه مختلف لما كان عليه الأمر إبان حكم الليكود. ففي

سبتمبر عام ١٩٩٣ قام رابين وعرفات بتوقيع اتفاق أوسلو، وقاما بالمصافحة الشهيرة في حديقة الورود أمام البيت الأبيض. وكان لهذا الاتفاق أثر كبير في إسرائيل بحيث اعتبر كبار قادة حزب الليكود اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية جريمة ضد الصهيونية. ولهذا فإن حزب الليكود عارض الاتفاق وأطلق حملة ضده وضد مهندسي الاتفاق، وهو ما الذي خلق أجواء من التحريض، انتهت بمقتل رئيس الوزراء رابين.

في أعقاب أوسلو قام حزب الليكود بإعادة النظر في سياسته الخارجية تجاه الأردن. وقام نتنياهو بالنأي بنفسه عن شعار الأردن هو فلسطين، ورمى بثقله داعما اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية. ووفقا لـنتنياهو فإن شعار الأردن هو فلسطين "يمكن أن يكون موقف بعضهم في الماضي، لكنه لم يكن أبدا موقفا رسميا لحزب الليكود. وهو أيضا ليس الموقف الرسمي أو غير الرسمي للحزب اليوم... أنا مؤمن بأن القضية الفلسطينية يجب أن تحل في إطار دولتين: الأردن وإسرائيل... ونحن ننظر إلى استقرار الأردن وحكومته بوصفه ركنا أساسيا في السياسة الخارجية للحزب، ويمكن أن أقول أن هذا ينطبق على السياسة الخارجية الإسرائيلية"[٦٧].

---

(٦٧) مقابلة مع صحيفة الستار الاردنية، ٢١-٢٦ تموز ١٩٩٤.

لقد صوّت الكنسيت الإسرائيلي على اتفاقية السلام مع الأردن، فمن بين ١٢٠ عضوا أيد الاتفاقية ١٠٥ أعضاء، ولم يصوت ضدها إلا أعضاء الحزب اليميني المتطرف موليدت[٦٨]، لكن بعد ثلاثة أيام من تصويت الكنيست على الاتفاقية كتب شارون مقالا في صحيفة يديعوت أحرنوت ليشرح سبب عدم قدرته على دعم اتفاقية السلام مع الأردن، إذ يرى أن المادة التاسعة من معاهدة السلام التي اعترفت بحق الأردن في الأماكن المقدسة في القدس كانت سببا رئيسا لامتناعه عن التصويت لصالح المعاهدة. ومع ذلك فقد فرح كبار المسؤولين في الأردن بعد أن علموا أن حزب "الليكود" صوّت لصالح المعاهدة، فذلك يعني للأردن نوعا من إضفاء الشرعية لوجودها، ولذلك رحبوا بهذا التغيير في موقف حزب الليكود. ومن نافلة القول أن نقول: كان هناك انطباع سائد في الأردن يصر على أن حزب الليكود كان يسعى لطرد الفلسطينيين (ترانسفير) تجاه الأردن، وكان ذلك كابوسا طارد الملك حسين لمدة خمسة عشر عاما، أي منذ تولي الليكود الحكم عام ١٩٧٧.

---

(٦٨) خمسة من أصل ستة اعضاء كنيست امتنعوا عن التصويت على المعاهدة هم من اعضاء الليكود وهم: دوف شيلانسكي ومايكل ايتان ورون نحمان وارئيل شارون وليمور ليفانت.

سعى بنيامين نتنياهو (الذي أصبح زعيما لحزب الليكود خلفا لـشامير إلى استغلال معاهدة السلام مع الأردن لتقويض عملية أوسلو. وهنا اعتقد نتنياهو أن ثمة مصلحة مشتركة بين الأردن وإسرائيل لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، إذ يرى أن دولة فلسطينية مستقلة ستكون واحدة ذات نزعة تحررية، وستشكل خطرا على كل من الأردن وإسرائيل. ووفقا لهذا التفكير فإن "من الواجب على الأردن وإسرائيل أن يتعاونا لقمع المطالب التحررية لدى الفلسطينيين وللتوصل إلى اتفاق استراتيجي يتعلق بيهودا والسامرة لإيجاد رابط بين سكانهما والأردن"(٦٩)، وقد استمر "نتنياهو" في كيل المديح للأردن بوصفه أنموذجا لما ينبغي أن يكون عليه السلام.

بالرغم من مقولات نتنياهو فإن الملك حسين شعر بالإحباط الشديد بسبب إخفاق الأول الاستمرار في نفس سياسات رابين. فكان سلوكه وتصرفاته خلال فترة حكمه الأولى موجهة، كما يرى للملك حسين، لذلك فشهر العسل في العلاقات بينهما كان قصير المدى. وفي وقت قياسي تمكن نتنياهو من التمهيد لسلام بارد بين الجانبين (سنتناول هذه النقطة على وجه التحديد في الفصل الرابع) مما شكل تهديدا لحلم الملك حسين بالسلام.

---

(٦٩) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Robert Bookmiller, Likud’s Jordan Policy.

## خاتمة: صعود الخيار الفلسطيني عند حزب العمل

يتبين لنا، من خلال التقديم في هذا الفصل لكيفية تطور الأردن في تفكير إسرائيل الاستراتيجي، وكيفية تطور الأمر وفقا للمصالح الإسرائيلية، أن هناك مسألة واحدة لا بد من التوقف عندها، وهي أن الإسرائيليين من مختلف أطيافهم السياسية يجمعون على هدف الحفاظ على دولة يهودية. بمعنى آخر، إن سياستهم تستند إلى ضرورة الحفاظ على تحقيق الغالبية اليهودية في إسرائيل، وهذا هو الإطار الذي يجمع عليه الصهاينة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. ومع ذلك فإن هذا الإطار الموّحد لليهود في إسرائيل لا يفضي بالضرورة إلى استراتيجية موحدة تجمع اليهود في أحزابهم السياسية المختلفة فيما يتعلق بالأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي كثير من المناسبات - كما بيَّن الفصل - يعمل السياسيون بشكل مضاد لبعضهم، وبالفعل، فالتنافس الدائم بين رابين وبيرس وبين دايان وألون أحدث شللا في عمل الأحزاب، مما أفضى إلى نوع من الجمود في سياسة إسرائيل الخارجية تجاه الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة.

بذل الأردن جهودا مضنية لاستعادة الأراضي التي فقدها بعد حرب عام ١٩٦٧ لكن بدون فائدة، فجهود الملك حسين لإقناع قادة حزب العمل بضرورة صنع السلام مع الأردن قبل فوات الأوان ذهبت أدراج الرياح. ووضع قادة حزب العمل باللوم على الجانب العربي من خلال إصرارهم على أنه لم يكن هناك شريك

عربي راغب وقادر على إجراء مفاوضات سلام مع إسرائيل[٧٠]، ومع ذلك يتضح أن لعبة إلقاء اللوم على الجانب العربي ما هي إلا سحابة دخان تخفي خلفها عدم قدرة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على التوصل إلى حسم النقاش والجدل الموروث في الحركة الصهيونية والمتعلق بحدود الدولة. لقد تبنى حزب العمل شعار الخيار الأردني بدون أن يكون لديه القدرة على ترجمته إلى واقع للأسباب السالفة، ولذا بقي شعارا لا يمكن أخذه على محمل الجد.

لم يستغرق الوقت طويلا حتى توصل الملك حسين إلى نتيجة دفعته إلى فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، وهي الخطوة التي جعلت من شعار الخيار الأردني شعارا من دون جاذبية. لذلك ذهب حزب العمل إلى انتخابات عام ١٩٨٨ دون أن يكون لديه شعار للسلام، أو شعار يعكس سياسته تجاه الأراضي المحتلة. وحتى الثمانينات من القرن الماضي سيطر على حزب العمل مجموعة قليلة من القادة النافذين، والحديث هنا عن بيرس ورابين وهو ما جعل من الحزب تنظيما تراتيبيا، تتركز فيه السلطة بيد عدد قليل من القادة. وكان القادة في وضع مكنهم دائما من تحديد من يصبح مرشحا لانتخابات الكنيسيت،

---

(٧٠) عن هذه النقطة أنظر،

Yossi Beilin, Israel: A Concise Political History (New York: St Martin’s Press, 1992).

وذلك عن طريق أكثر المرشحين ولاء لهم من لجنة الترشيح. إذ تقوم لجنة الترشيح بإعداد قائمة المرشحين، ومن ثم توافق عليها اللجنة المركزية للحزب. وهذه الطريقة كانت تضمن اختيار المرشحين الذين يتميزون بعلاقة زبائنية مع كبار القادة، وبذلك لن تكون لأي سياسي فرصة الترشح بدون أن يكون منتميا لهذا المعسكر أو ذاك، أو أن يكون في علاقة زبائنية مع هذا القائد أو ذاك.

مع انهيار نظام الفصائل المكونة لحزب العمل بعد عام ١٩٧٤ ظهر معسكران حول قائدين هما بيرس ورابين، وأصبح زعيم كل معسكر يكافح من أجل أن يضمن أن زبائنه وأتباعه يصلون إلى أماكن متقدمة في قائمة الترشيح، حتى يضمن نجاحهم في الانتخابات، من أجل تقوية مكانتهم بين النخب. ونتيجة لهذه العلاقة الزبائنية لم يكن من المتخيل أن يقوم التابع بالإفصاح عن تفضيلاته السياسية إذا كانت تختلف مع قائد المعسكر دون المخاطرة بفقدان فرصه في الانتخابات. ومع ذلك فبعد إدخال الإصلاحات السياسية الداخلية في حزب العمل تحرر الزبائن من سطوة قادة المعسكرات، وأصبح لديهم القدرة على البحث عن تغيير أيدولوجي. وفي كثير من الأحيان كنا نشاهد أن قائد المعسكر يقوم بتغيير موقفه ليتناسب مع المطالب المتزايدة للزبائن في التغيير. فمثلا أصبح بيرس"يهتم بآراء يوسي بيلين الذي كان ينظر إليه على أنه أهم تابعيه. وهذا التغير ساعد الحزب لأن يتبنى مقاربة معتدلة في العلاقة مع الفلسطينيين. فالشباب أمثال بيلين وافرهام

بورغ وحاييم رامون تبنوا الخيار الفلسطيني. ولعل هذا التطور هو الذي دفع حزب العمل ليترك الخيار الأردني لصالح الخيار الفلسطيني.

يعد صعود الليكود إلى سدة الحكم عام ١٩٧٧ علامة فارقة في تاريخ السياسة الإسرائيلية بكل المقاييس، وزاد ذلك من شأن الأيدولوجيا بشكل واضح في صناعة السياسة الإسرائيلية. فالليكود تحت قيادة بيغن، ومن بعده شامير كان مدفوعا بأيدولوجيا صهيونية يمينية ترى في الضفة الغربية والقدس الشرقية جزءا رئيسا من أرض إسرائيل التوراتية. والترجمة العملية لمثل هذه الأيدولوجيا هو إنشاء مزيد من المستوطنات في قلب الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية العالية، فكان الشعار هو إقامة أكبر عدد ممكن من المستوطنات أينما كان ذلك ممكنا.

كما قلنا من قبل، فإن الهدف الرئيس من مشاركة الليكود في الحكم كان لمنع حكومات العمل المستقبلية من تقديم تنازلات في الأراضي لصالح الأردن حتى لو كان ذلك في سياق إبرام معاهدة سلام شاملة. فالسلام عند الليكود كان تعبيرا مخففا وملطفا لتقديم إسرائيل التنازلات في الأرض. إضافة إلى ذلك، فقادة الليكود الذين تبنوا سياسة عدم التنازل حتى عن إنش واحد يمقتون الديمقراطية إذا كانت ستفضي إلى تنازلات في الأراضي مقابل السلام. حتى عرب إسرائيل لم يكن ينظر اليهم على أنهم مواطنون كاملو المواطنة، لذلك يجب أن يحرموا من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالأرض والسلام. لقد غضب حزب الليكود

كثيرا عندما ساعد أعضاء الكنيست العرب "رابين" في أن يكون له أغلبية برلمانية بعد انتخابات عام ١٩٩٢، وبالفعل عبر عن هذه المشاعر شارون عندما كتب مقالا نشر في صحيفة يديعوت أحرنوت في الثالث من يوليو ١٩٩٢، وقال فيه: "الانقلاب السياسي الحقيقي في دولة إسرائيل لم يحدث في عام ١٩٧٧، ولكن في عام ١٩٩٢، فعندما صعد الليكود كان ذلك يعني أن حزب الليكود حل محل كتلة يهودية سياسية أخرى. لكن في عام ١٩٩٢ حدث شيء مختلف تماما وهو أمر مقلق ومخيف، فلأول مرة في تاريخ دولة إسرائيل تحدد الأقلية العربية وبخاصة الأقلية المعادية للصهيونية من يحكم إسرائيل ومن يحدد مستقبلها"[٧١].

يمكن القول أن الخلافات الجوهرية بين العمل والليكود كانت حول قيمة الأرض، فحزب العمل عدَّ أي تنازل للأردن في الأرض مقابل السلام أمرا من شأنه أن يحافظ على طبيعة إسرائيل الديمقراطية واليهودية، لذلك فإن إصرار العمل على التسوية التي يتخللها تنازل في الأراضي ما هو إلا اعتراف بالمخاوف الديمغرافية التي شكلت كابوسا مقلقا لهم، فلم يكن أمامه إلا اختيار شعار الخيار الأردني. أما الليكود فلم يكن يعير المقولة الديمغرافية كثيرا من الاهتمام، وأصر على أن لإسرائيل الحق التاريخي في السيادة على الضفة الغربية والقدس الشرقية

---

[٧١] يديعوت أحرنوت، ٣ تموز ١٩٩٢.

وقطاع غزة. بمعنى أن الليكود منح قيمة الأرض مكانة عالية سبقت كل القيم الأخرى بما فيها السلام.

رسمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اتجاها في سياستها للصدام مع الأردن، سواء بتخطيط أو بدونه، (المزيد عن ذلك في خاتمة الكتاب). وعلى نحو لا يخلو من المفارقة بدأ كثير من الاستراتيجيين الإسرائيليين يطرحون فكرة الخيار الأردني من جديد بوصفه سيناريو لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وكما سنرى في الفصل القادم، وكذلك في خاتمة الكتاب، فإن مثل هذا السيناريو سيكون كارثيا على مصالح الأردن، وغير مرغوب فيه من الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الأردني.

# الفصل الثالث:

# معضلة الأردن الإسرائيلية

## تقديم

يرى الملك عبدالله الثاني في كتابه "فرصتنا الأخيرة" أن "كل واحد في الإقليم يخشى بأننا سنبتلى بحرب أخرى مدمرة... والسياسة الإسرائيلية هي السبب الرئيس لهذا الواقع القاتم"[٧٢]. وبكل تأكيد فإن هذا الرأي يتبناه آخرون غير الملك عبدالله، فهناك غالبية ساحقة من الأردنيين تتفق مع المقولة التي تفيد بأن السياسات الإسرائيلية تشكل التهديد الأكبر للأردن. فالأردنيون، سواء الشعب أو الرسميون، لا يثقون بإسرائيل، وهناك مخاوف قوية من السياسات الإسرائيلية، تعكسها الصحافة الأردنية، فنظرة سريعة على الصحف اليومية والمواقع الإخبارية في الأردن، حتى بعد توقيع معاهدة السلام، تكشف أن المخاوف من السياسات الإسرائيلية وعواقبها هي حقيقية ومنتشرة في كل مكان. فمثلا خلال السنوات

---

[٧٢] أنظر،

King Abdullah II of Jordan, Our Last Best Chance: The Pursuit of Peace in a Time of Peril (New York City: Viking Press, 2011).

الثلاث الأخيرة امتلأت الصحافة الأردنية بمقالات تحذر من سياسات إسرائيل ومشاريعها، لأنها – برأيهم – يمكن أن تشكل خطرا على الأردن.

الرواية الأردنية السائدة ترى أن إسرائيل هي أهم مصدر من مصادر تهديد أمن الأردن واستقراره منذ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام ١٩٤٨، وهناك ثلاثة مصادر تغذي مثل هذا الانطباع الواسع الانتشار بين الأردنيين. أولا، استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ثانيا، عدم الاستقرار الدائم في الإقليم بشكل عام، وأخيرا ضعف الاقتصاد الأردني. وسوف يركز هذا الفصل على المصدر الأول للتهديد، وهو الأكثر خطورة واستمرارا من وجهة نظر الأردنيين. فالسياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه الأردن شكلت التحدي الأكبر، وكان على الأردن أن يتصدى له منذ عام ١٩٤٨. ومن الصعب على المسؤولين الأردنيين توقع الأفعال الإسرائيلية في كل وقت، مما خلق حالة من الشك الاستراتيجي، أقلقت صنّاع القرار في عمان. وبالرغم من ذلك يمكن القول أن الجانبين تمكنا من إدارة علاقتهما بنجاح، ولو بشكل نسبي، فقد قام الملك حسين، أكثر من أي شخصية أخرى، بإدارة العلاقات مع إسرائيل بطريقة مكنته من تجنب المواجهات العسكرية بعد عام ١٩٦٧. والحقيقة أن معضلة الأردن الإسرائيلية طاردت الملك حسين، وسيطرت على تفكيره وسلوكه في الإقليم.

لقد كتب كثيرون عن علاقة الأردن مع إسرائيل أو على ما وصفه أحد المؤرخين الإسرائيليين عن "أفضل الأعداء"[٧٣]، غير أن جل ما كتب عن هذه العلاقة ركز على روايتين متنافستين لتفسير تطور العلاقات الأردنية الإسرائيلية وتحليل معضلة الأردن الإسرائيلية. فالرواية السائدة عند العرب هي أن الأردن عمل جادا لمنع إقامة دولة فلسطينية، ولذلك وجد أن مهمته تتحقق من خلال شريك إسرائيلي. ووفقا لهذه الرواية فإن الاستراتيجية السياسية للأردن التي تتمحور حول التوصل إلى تسوية سليمة مع إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧ صممت لاستعادة السيطرة على الأراضي الفلسطينية لفرض السيادة الأردنية عليها وعلى حساب منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم فإن سياسة الأردن اصطدمت مع الموقف السياسي المفضل عند غالبية العرب، وهو المطالبة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فالسياسة الأردنية حسب هذا المنظور هي التي وضعت الأردن في مدار صدامي مع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيديها داخل الأردن وخارجه.

---

[٧٣] على سبيل المثال انظر،

Uri Bar-Joseph, The Best of Enemies: Israel and Transjordan in the War of 1948 (London: Frank Cass, 1987).

هناك رواية أخرى مضادة تعكس الموقف الرسمي الأردني، مقابل الرواية العربية، ترى أن منظمة التحرير والعرب بشكل عام أخفقوا في الوفاء بالتزاماتهم أو تحمل مسؤولياتهم، ويتهمون الأردن بالتوسع، وأحيانا بالتعاون مع إسرائيل في وقت كان جل عمل الأردن منصبا على استعادة الأرض الفلسطينية حتى يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حق تقرير المصير على أرضهم المحررة. واعتقد الملك حسين بن طلال أن بلاده مهيأة أفضل وعندها فرصة أفضل لاستعادة الضفة الغربية قياسا بمنظمة التحرير (اللاعب الأقل من دولة)، ولا تعترف بها إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة. فوفقا لهذه الرواية، يُنظر إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية على أنهما أراض تمكن الجيش الأردن من إنقاذها عام ١٩٤٨، حين كانت ستتعرض لسقوط حتمي واحتلال على يد الجيش الإسرائيلي.

الروايتان السالفتان تقدمان أدلة لدعم فرضياتها الأساسية، غير أن هذا الفصل يرى أن هناك جزءا من الحقيقة في كل رواية، فلا نجد في الروايتين تركيزا على معضلة الأردن الإسرائيلية، لذا فإن هذا الفصل سيسعى لمعرفة كيفية تطور التفكير الاستراتيجي الأردني تجاه إسرائيل على مدار العقود السابقة، وكيفية النظرة الأردنية تجاه إسرائيل، وأثر سياسات الأخيرة على المصالح الاستراتيجية الأردنية. لقد دخل الأردنيون في نقاش عام ساخن حول ما يريدون من إسرائيل.

من هنا أقول في هذا الفصل، وفي الكتاب بشكل عام: إن إسرائيل شكلت تحديا كبيرا للنظام الهاشمي وللشعب الأردني على حد سواء.

لعل دور الأردن في السلم والحرب يشكل جوهر العلاقة الأردنية الإسرائيلية المعقدة، فكل اللاعبين في الصراع العربي الإسرائيلي يرون أن ثمة دورا للأردن، لكن لا يوجد اتفاق على نوع الدور الذي يمكن أن تلعبه الأردن اليوم، كما أن هناك غيابا في هذا النقاش والكتابات لأثر استمرار الصراع، ودوره في تفريق الأردنيين بدلا من توحيدهم، فقد كان الصراع مع إسرائيل، واحتلاف الآراء عنه سببا في تأجيج الخلافات الداخلية بين الأردنيين، وذلك بسبب اختلافهم حول الأسلوب أو المقاربة المثلى للتعامل مع إسرائيل والتحدي الناجم عن ذلك.

يتألف هذا الفصل من ثلاثة أقسام، يعالج القسم الأول البيئة الاستراتيجية المتغيرة التي يعيشها الأردن ويتفاعل معها، ونظرا للتغيرات الدائمة في هذا الإقليم المتقلب فإن الأردنيين لديهم شكوك حول فرصهم في استعادة الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكان لذلك أثر في شكل التفكير الاستراتيجي الأردني عن فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة. أما القسم الثاني فيبحث في تطور مدرستين في التفكير الأردني حول فكرة إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن وإسرائيل. ويسلط القسم الأخير على الجدل حول دور الأردن في تسوية الصراع مع إسرائيل والجدل الدائر حول الكونفدرالية.

## البيئة الاستراتيجية للأردن

إن معضلة الأردن الاسرائيلية – ابتداء – تتأتى جزئيا من انخراط الأردن في القضية الفلسطينية حتى في المرحلة التي سبقت قيام دولة إسرائيل، فقد دخل الأردن الحرب في عام ١٩٤٨ للدفاع عن فلسطين من الهجمات اليهودية، كما هو الحال مع بعض الدول العربية، بيد أن المشكلة تكمن في أن الأنظمة العربية التي دخلت الحرب لم تكن موحدة على هدف استراتيجي، وفي كثير من الأحيان تصرفت بشكل متناقض مع بعضها، مما أضعفها ووفر فرصة لإسرائيل للنيل منها واحدا تلو الآخر. مقابل ذلك، قاتل الجيش الأردني بشكل مكنه من السيطرة على أجزاء كبيرة من الأرض التي كانت مخصصة للفلسطينيين وفقا لخطة التقسيم، وهو ما لم تكن تتمناه الأنظمة العربية، وبقي الأردن لاعبا وشريكا مطلوبا لأغراض الحرب أو السلام في الإقليم، بسبب مركزيته الجغرافية.

أدت مشاركة الأردن في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى إلى نتيجتين مختلفتين لكنهما مترابطتان. أولا، أنهى الحرب الأولى بمكاسب على الأرض بعد أن تمكن من السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذه السيطرة التي تزامنت مع الهزيمة العسكرية للقوات الفلسطينية والعربية الأخرى، مهدت الطريق أمام الوحدة بين الضفتين. ثانيا، تغيرت البنية الديمغرافية في الأردن بشكل كبير بعد أن أصبح مئات الآلاف من الفلسطينيين مواطنين أردنيين.

وكان للموقع الجيوسياسي للأردن واغتيال الملك عبدالله الأول عام ١٩٥١ أثر كبير في تقليص هامش المناورة، وعانى الأردن من انكشاف استراتيجي (Strategic vulnerability) واضح ليس فقط في العلاقة مع إسرائيل وإنما أيضا في العلاقة مع الدول العربية. وعليه، فإن محاولات الأردن في إنتاج نظام إقليمي يتناسب مع سياسته الخارجية غير الصدامية تلقت ضربة قوية بسبب انتشار المد القومي العربي في النصف الثاني من الخمسينيات. فانتصار الرئيس جمال عبدالناصر على العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ وتصديه بنجاح للغزو الأجنبي والمشاريع الإمبريالية حوّله مباشرة إلى قائد وبطل قومي، لا ينازعه أحد، كما أنه تمكن من خلق أمل بين الفلسطينيين في الأردن بسبب قدرته على توظيف الدعاية المؤثرة، وتوظيف خطاب معاد لإسرائيل ومعاد للاستعمار والإمبريالية، وأصبح مصدر إلهام لأعداد متزايدة من الأردنيين من أصل فلسطيني الذين أخذوا يشعرون بنوع من العداء للملك حسين، حين نظروا إليه بوصفه خانعا ومؤيدا للولايات المتحدة، ومستجيبا للضغوطات الإسرائيلية والغربية.

حاول الملك حسين أن يتصدى للتحدي الناصري من خلال استرضاء الجماهير وتجنب العواقب السلبية لخطاب عبدالناصر المعادي للأردن من خلال إظهار نفسه بأنه قائد عربي حقيقي، وفي الوقت ذاته تصرف بطريقة مكنته من تجنب الاعتداءات الإسرائيلية، فقد تعلم بالتجربة المرة أن استفزاز إسرائيل قد يضع

الأردن في مواجهة مسلحة لم يكن جيشه مستعدا لها، فعمل على إحداث توازن (Balancing act) حذر في سياسته الخارجية، لأن العرب لم يهبوا لمساعدته في كل المرات التي تعرض فيها لاعتداء إسرائيلي.

لم يقف التحدي الذي كان الأردن يواجهه عند هذا الحد، إذ تمت مأسسة الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وشكل ذلك الفعل قلقا لدى صناع القرار في عمان. فالرئيس المصري جمال عبدالناصر هو من ساعد الفلسطينيين على تأسيس منظمتهم حتى يحقق جملة من الأهداف من بينها تقويض مكانة الأردن، وخلق قيد جديد على سياسته الخارجية، لذلك كانت علاقة الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة التي سبقت حرب عام ١٩٦٧ علاقة يشوبها الشك والتوتر، غير أن حرب عام ١٩٦٧ أحدثت تغيرا في العلاقة لصالح منظمة التحرير الفلسطينية. فبعد الحرب أصبح برنامج حركة فتح في وضع أقوى، إذ تحدت الحركة النظام الأردني الذي كان عليه أن يسيطر على تصرفاتها ونشاطاتها. يقول عدنان أبو عودة: "بعد الحرب المدمرة لم يعد الأردن في

موقع يمنع فيه الفلسطينيين المشردين من تنظيم أنفسهم وحمل السلاح لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي"[٧٤].

اختلف الأردن مع منظمة التحرير، في تلك المرحلة على نقطتين: أولاهما، أن استراتيجية الأردن تستند إلى محاولة استعادة الأراضي التي فقدتها بالحرب عن طريق توظيف الدبلوماسية، وعن طريق العمل مع المجتمع الدولي لوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، في حين لجأت منظمة التحرير إلى تكتيكات حرب العصابات التي كان من شأنها أن ألحقت أذى كبيرا في السياسة الأردنية الرسمية، لأنه كان على النظام أن يتحمل الهجمات الانتقامية والعدائية الإسرائيلية التي كانت تستخدم تكتيكات المنظمة مسوغا للهجوم على أهداف أردنية. فالغارات الإسرائيلية دمرت كثيرا من البنى التحتية، وخلقت توترا بين منظمة التحرير والنظام في الأردن. ثانيهما، كان هناك خلاف بين المنظمة والأردن فيما يتعلق بالهدف النهائي، إذ كان الأردن مع فكرة التوصل إلى تسوية سلمية، تضمن له استعادة الأراضي المحتلة بحدود عام ١٩٦٧، في حين سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تعبئة كل الطاقات وحشدها لتحرير كل فلسطين. ونظرا لهذا التباين

---

(٧٤) أنظر،

Adnan Abu Odeh, Jordanians, Palestinians, and Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process, (Washington DC: USIP Press, 1999), p. 152.

في المواقف والأهداف النهائية، ونظرا لوجود حالة من الشك المتبادل الكبيرة، يمكن القول أن الصدام العسكري والدموي بينهما كان أمرا حتميا.

كان إخراج منظمة التحرير من الأراضي الأردنية برهانا واضحا على قوة الأردن للتوصل إلى صفقة سياسية وسلمية مع إسرائيل. فبعد أن انتصر الملك حسين على المنظمة شعر بأنه تحرر من القيود الداخلية التي اعتقد بأنها كانت تعيقه عن هامش المناورة تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل. ومع ذلك لم ترتق الحكومات الإسرائيلية (كما تم مناقشته في الفصلين السابقين)، إلى مستوى تطلعات الملك حسين، ومن ثم أخفقت الحكومات الإسرائيلية في تقديم أي عرض يتناسب وشروط الملك لتوقيع معاهدة سلام، إذ إن عدم قدرة، أو عدم رغبة حزب العمل في الاستجابة لمطالب الملك المتعلقة بالسلام أدت إلى إضعاف من مكانة الأردن في السياسة العربية، فهو لم يخسر معركة التمثيل أمام منظمة التحرير في مؤتمر الرباط للعام ١٩٧٤ فقط، لكن انتخابات عام ١٩٧٧ أحدثت انقلابا سياسيا بإسرائيل، وجلبت الليكود للسلطة، ونتيجة لذلك اقتنع الملك حسين بأن إسرائيل ليست راغبة وليست قادرة على صنع السلام مع الأردن. فالمُثل الصهيونية التنقيحية أخافت الملك حسين والأردنيين، ودفعتهم للقلق على مستقبل الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفوق ذلك على الأردن ووجوده.

تلقى الأردن ضربة قوية وهزيمة سياسية إثر قرار مؤتمر الرباط الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، غير أن ذلك لم يثنِه عن الاستمرار في بحثه عن السلام مع إسرائيل في السبعينات والثمانينات، غير أن هذه الجهود في التوصل إلى سلام دائم وشامل مع إسرائيل لم تفض إلى شيء. فمنظمة التحرير أخفقت في إحداث اعتدال على مواقفها تجاه إسرائيل، وأعاقت محاولات الملك حسين الرامية إلى الحصول على التأييد الدولي لصنع السلام في الشرق الأوسط(٧٥). ومما زاد من الطين بلة أن البيئة الإقليمية كانت متقلبة بشكل متزايد، فإسرائيل كانت تحت حكم الليكود الذي كان فيه دوائر متطرفة ترى بالأردن فلسطين، كما كانت العراق (الحليف الاستراتيجي للأردن) متورطة في حرب دموية وحرب غير محسومة مع إيران. وفوق ذلك، بقيت فكرة الملك حسين المتعلقة بمؤتمر دولي (يمكّنه من البقاء في سياق الإجماع العربي، ويمنحه مظلة لإجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل) مقيدة بلعبة شد الحبل بين "شامير" و"بيرس"، فصارت فكرة بعيدة المنال. وفي منتصف الثمانينات

---

(٧٥) جرى خلال النصف الأول من الثمانينيات جولتان للمحادثات بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بياسر عرفات والأردن بهدف التوصل إلى خطة عمل مشتركة لاستعادة الأرض المحتلة بشكل سلمي، غير أن هذه الجهود فشلت بسبب تكتيكات عرفات ومراوغته وبسبب الاختلافات الداخلية بين الفصائل المكوّنة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

عارضت إسرائيل والولايات المتحدة فكرة انعقاد مؤتمر دولي للسلام، وهو ما أضعف محاولة الملك حسين في إقناع منظمة التحرير بفكرة السلام، ثم تلقى ضربة أخرى في محاولاته صنع السلام نتيجة خلافه مع شيمعون بيرس الذي لم يكن قادرا على تنفيذ اتفاق لندن، وإخفاقه في دفع اسحاق شامير الدخول في مفاوضات سلمية مثمرة [٧٦].

مع اندلاع الانتفاضة الأولى تراجع التأثير الأردني في الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته كثفت إسرائيل من نشاطها الاستيطاني بهدف خلق وقائع على الأرض للتأثير على نتائج أي مفاوضات مستقبلية، لذلك توصل الملك حسين إلى نتيجة واضحة ترى أن جهوده لمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن لا يعني أن الليكود لن يضم الضفة الغربية، بمعنى آخر توصل إلى أن محاولاته الجادة المستمرة لن تفضي إلى شيء، ومع انفجار الأوضاع في الأراضي المحتلة واندلاع الانتفاضة الفلسطينية لم تفلح جهود الملك حسين في الحصول على تأييد سكان الضفة الغربية، وبسبب ذلك لجأ إلى خيار آخر "كإستراتيجية استباقية لحماية مصالحه الحيوية وفك

---

[٧٦] لم تفض اتفاقية لندن التي نوقشت في الفصل الماضي إلى أي نتيجة، فقد اختلف عليها كل من شيمعون بيرس واسحق شامير (وهما الركيزة الأساسية للحكومة)، وكان لاختلافاتهما والتنافس بينهما أن افشل المهمة وبالتالي وضع اتفاق لندن على الرف.

الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية وبخاصة بعد أن أثبتت القيادة الفلسطينية مراوغتها فيما يتعلق بالتعاون مع الأردن لتسوية الصراع"[٧٧].

تغيرت البيئتان الدولية والإقليمية بشكل كبير فيما بين قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ وتوقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، فقدّم للأردن فرصا جديدة، وفرض قيودا في الوقت ذاته. فانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وهزيمة العراق عام ١٩٩١ خلقت توازن قوى جديدا، عزز من مكانة إسرائيل الاستراتيجية، إذ إن الخلل في موازين القوى أصبح كبيرا لصالح إسرائيل، وفي الوقت نفسه هاجر ما يقارب من مليون يهودي جديد من دول الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل، فخلق ذلك مخاوف في الأردن من أن حكومة الليكود قد تلجأ إلى تهجير الفلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى الأردن من أجل خلق مساحة إضافية لاستيعاب المهاجرين الروس انسجاما مع فكرة إسرائيل الكبرى التي كان يُعتقد بأن رئيس الحكومة شامير يتبناها، ويسعى إليها. وهنا برز للسطح كابوس الترانسفير.

---

[٧٧] أنظر،

Hassan A. Barari, Jordan and Israel: Ten Years Later (Amman: Center for Strategic Studies, 2004), p. 24.

## موقف الأردن من الدولة الفلسطينية: مدرستان

تمكن الملك حسين، على مر السنوات، من إيجاد نوع من التوازن في سياسته، في الوقت الذي كان يتمسك بمقاليد صناعة سياسة بلاده تجاه إسرائيل، وقد تمكن بذلك من النأي بالأردن وحمايته من تقلبات الإقليم، وانعكس إصراره على جعل استعادة الأراضي المحتلة ذروة مهنته كملك، وكذلك انعكس إيمانه العميق وثقته بقدرته على المضي بدبلوماسية تستند إلى قدراته الشخصية، على قدرته في تكثيف اتصالاته مع العالم الخارجي، فلا تكاد تخلو مقابلة واحدة له مع الإعلام الغربي دون أن يردد مقولة "الأرض مقابل السلام"، فهو لم يكن ليحلم بأي شيء آخر، ولم يكن مستعدا لأن يقدم على أي تسوية لا تضمن ترجمة معادلة الأرض مقابل السلام إلى واقع، ومع ذلك لم يكن ذلك سهلا كما أسلفنا في صفحات هذا الكتاب.

لقد برزت مدرستان – وإن لم يتزامنا – لدى النخب الحاكمة في الأردن تتعلقان بالموقف من مسألة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في بيئة استراتيجية متقلبة، يصعب التيقن بها، مع ذلك فهي قد أوجدت التحديات والفرص، ففي الوقت الذي زادت فيه المشكلة كان هناك أمل في فتح الباب لمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير كسائر الشعوب على هذه المعمورة. فالمدرسة الأولى عارضت فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن، وكانت سائدة في أوساط الأجهزة الأمنية والنخب التقليدية، إذ يرى أنصار هذه المدرسة أنه ينبغي على الأردن أن يلعب دورا

بارزا في الضفة الغربية وأن لا يسمح بإقامة دولة فلسطينية، لأنها تشكل خطرا على الأمن الوطني الأردني، فهي – بحسب رأيهم – ستكون ذات طبيعة متطرفة، وستشكل تهديدا على الأردن، ومن الممكن أن تنقل التطرف لمواطني الضفة الشرقية من أصل فلسطيني، وتعرض الأردن إلى مستوى كبير من عدم التيقن ومن عدم الاستقرار. والمفارقة تكمن في أن هذا الموقف يتطابق مع وجهة نظر اليمين الإسرائيلي الذي يرى أبرز رموزه من السياسيين والمفكرين والأكاديميين أن أي دولة فلسطينية مستقلة ستكون بالضرورة ذات نزعة تحررية، وسوف تشكل خطرا على كل من الأردن وإسرائيل[٧٨]، ومع ذلك علينا أن نتذكر أن مقولة اليمين هذه كانت ومازالت تستخدم لتبرير التوسع الإسرائيلي الاستيطاني على حساب الفلسطينيين.

المدرسة الثانية – على النقيض من المدرسة الأولى – ترى أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة أمر إيجابي، ويصب في مصالح الأردن العليا، إذ إن إقامة هذه الدولة سيضع حدا لفكرة الوطن البديل التي يعارضها الأردنيون بقوة، ويوظف مناصرو هذه المدرسة مقولات أمنية وديمغرافية لدعم مواقفهم، فهم يرون أن

---

(٧٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر،

Efraim Inbar and Shmuel Sandler, The Risks of Palestinian Statehood, Mideast Security and Policy Study (Tel Aviv: Begin and Sadat Center for Strategic Studies, 1997).

عدم التوصل إلى حل الدولتين يعني وحدة بين الأردن والفلسطينيين، وربما سيفضي إلى هجرات فلسطينية جماعية إلى الأردن، وهو السيناريو الأسوأ، وإذا ما تم ذلك فسوف يشكل الفلسطينيون أغلبية في الأردن، وسيتمكنون من إقامة دولتهم على أرض الأردن. وهم بذلك يرون أن الإخفاق في ترجمة فكرة حل الدولتين إلى واقع هو نذير شؤم ومقدمة لزعزعة الاستقرار في الأردن، وفوق ذلك فإن إقامة دولة فلسطينية مستقلة سيثبت رسم الحدود بين الأردنيين والفلسطينيين، ويفضي إلى بلورة هوية وطنية أردنية مستقلة وواضحة ومختلفة عن الهوية الفلسطينية.

كان الملك حسين، لفترة طويلة، يتزعم المدرسة الأولى، لذا فقد بذل ما في وسعه لاستعادة الضفة الغربية والقدس الشرقية للسيادة الأردنية، وأحيانا كان يلعب لعبة مزدوجة، إذ خلق انطباعا بأنه مؤيد لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حين أنه، في الوقت ذاته، كان يسعى لتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية نحو تمثيل الفلسطينيين.

كان قادة إسرائيل يدركون جيدا أن الملك حسين لن يقبل التوقيع على أي أتفاق سلام لا يلبِّي مطالبه المعروفة، وهي الانسحاب حتى حدود الرابع من حزيران مع تبادل طفيف ومحدود في الأراضي، على الرغم أنهم يفضلون التفاهم مع الأردن شريكا في حل الصراع بدلا من منظمة التحرير، وكانت مطالب الملك

حسين تشكل ثمنا باهظا بمكن أن تدفعه أي حكومة إسرائيلية دون التعرض لاهتزازات داخلية(٧٩). لقد فتح فشل الجانبان الإسرائيلي والأردني في التوصل إلى تسوية سلمية الباب على مصراعيه أمام منظمة التحرير الفلسطينية لتتزعم مطالب الفلسطينيين في حق تقرير المصير. وبعد أن وقّع ياسر عرفات اتفاق أوسلو مع اسحاق رابين عام ١٩٩٣ بدأت النخب الحاكمة في الأردن تعدل مواقفها عن فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبدأت المدرسة الثانية تظهر في الخطاب الرسمي الأردني، وفي الهيمنة على الرؤية السياسة الأردنية شيئا فشيئا.

تطورت دبلوماسية الملك حسين بسرعة خلال النصف الأول من التسعينات، وقام بتوثيق علاقته مع اسحاق رابين، وكان مدفوعا برغبة وحاجة لإقناع الإسرائيليين بأخذ مصالح الأردن بعين الاعتبار وبخاصة عندما يتفاوض الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على قضايا الحل النهائي، وما إن اطمأن إلى أن إسرائيل بقيادة رابين ستأخذ في حساباتها مصالح الأردن في قضايا الحل النهائي حتى رمى بثقله خلف فكرة دولة فلسطينية مستقلة. ويبدو موقفه صريحا وواضحا

---

(٧٩) لمزيد من التفاصيل حول اللقاءات السرية بين الملك حسين وقادة إسرائيل انظر الى كتاب موشيه زاك باللغة العبرية،

Moshe Zak, Hussein Makes Peace (Bar Ilan University: Begin and Sadat Center for Strategic Studies, 1996).

في رسالة وجهها إلى رئيس الحكومة الأردني عبدالسلام المجالي، يقول فيها: "لقد لاحظنا مؤخرا قيام بعض الدوائر الإسرائيلية التي تزعم بأنها تتكلم باسم الأردن بالادعاء بأن أمننا سيتعرض لخطر في حال قيام دولة فلسطينية... وهذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، ونحن نرفضها جملة وتفصيلا. وشعرنا بضرورة توضيح هذا الموقف ليس فقط على المستوى الوطني، لأن الأردنيين واعون لموقفنا، ولكن على المستوى الدولي حتى ترى الحقيقة النور، وحتى لا تتعرض لتشويه بأي صورة أو شكل. فالأردن لا يخشى أحدا في هذه المنطقة"[(٨٠)].

تأثر الأردنيون بهذا الموقف الرسمي المتطور، ففي الوقت الذي أصبح فيه الملك مؤيدا للمدرسة الثانية تكوّن شبه إجماع وطني في الأردن يرى أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة يصب في مصالح الأردن الاستراتيجية، يظهر ذلك من خلال النقاش العام الذي جرى حينها في الأردن، لهذا السبب أيضا رمى الأردن بثقله خلف مبادرة السلام العربية التي تبنتها قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢، وتم التأكيد عليها مرة أخرى في قمة عربية أخرى عقدت عام ٢٠٠٧. فالأردن بهذا المعنى سعى بشكل حثيث لخلق إجماع عربي حول فكرة السلام مع إسرائيل، وعمل على

[(٨٠)] رسالة من الملك حسين إلى رئيس الوزراء عبدالسلام المجالي في الرابع من كانون أول ١٩٩٧. الرسالة موجودة على الموقع:

www.kinghussein.gov.jo

تعبئة المجتمع الدولي لدعم تنفيذ حل الدولتين لإنهاء الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولم يغفل الأردن الحاجة إلى كسب تأييد الولايات المتحدة لهذه الفكرة، وبالفعل لعب الأردن دورا بارزا في إقناع الرئيس بوش بأهمية خطة خارطة الطريق لتنفيذ رؤيته في حل الدولتين[٨١]. ومنذ ذلك الوقت بدأ الأردن يركز جهوده على دور محتمل للولايات المتحدة، لأن الأخيرة يمكن لها أن تضغط على إسرائيل لتستجيب لشروط السلام التي وردت في مبادرة السلام العربية.

الأحداث السالفة الذكر مهدت الطريق للجانب الفلسطيني، فأصبح أقرب من أي وقت مضى إلى تحقيق حلمه بتقرير المصير بعد عقود على كفاحه، وبعد النجاحات النسبية للحركة الوطنية الفلسطينية في تثبيت موطئ قدم لها في أجزاء من الضفة العربية وقطاع غزة، وبعد أن أدرك الجانب الإسرائيلي أن المشكلة الديمغرافية المزمنة تجبره على الانسحاب من الأراضي المحتلة. لكن مع هذه النجاحات المبشرة انقسم الفلسطينيون انقساما لم يشهدوه منذ عقود، فحماس سيطرت على غزة عام ٢٠٠٧ بالقوة، وطردت القوى الوطنية العلمانية الأخرى،

---

[٨١] من نقاش جري بيني وبين مروان المعشر الذي شغل منصب نائب رئيس حكومة عندما كان باحثا في مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية في تموز ٢٠٠٦.

فشكل ذلك خطوة للوراء في مشروع الفلسطينيين وسعيهم لتحقيق الاستقلال، وربما مهد الطريق لفوضى قادمة.

إن حدوث أي فوضى المتوقعة في الأراضي الفلسطينية سيكون مصدرا رئيسا لقلق الأردن الذي يبذل ما في وسعه لمساعدة الفلسطينيين في سعيهم لتحقيق الأمن والاستقرار، كما أن الثقته بقدرة الفلسطينيين في استثمار اللحظة التاريخية التي جاءت بعد حرب لبنان عام ٢٠٠٦ لتحقيق حل الدولتين تراجعت تدريجيا. وكان هناك من يتحدث عن إمكانية التدخل الأردني، والآن نظرا للجمود في عملية السلام فهناك مطالب متزايدة أيضا بأن يلعب الأردن دورا في الضفة الغربية، وفوق ذلك وفي هذه المناخات المتقلبة هناك من بدأ يفكر في حتمية انخراط الأردن في الضفة الغربية، والأردنيون قد يرون أنه من المكلف جدا الإبقاء على حالة من الابتعاد بينما يفشل الفلسطينيون في حل خلافاتهم الحزبية والفصائلية لممارسة مسوؤلياتهم التاريخية(٨٢) وهناك نخب أردنية مؤثرة بدأت تبدي قلقها المتزايد من إخفاق الفلسطينيين في إقامة حكومة فاعلة مما يؤجل تنفيذ حل الدولتين، وهو ما سيقلل من احتمالية إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف(٨٣).

---

(٨٢) مقابلة مؤلف الكتاب مع عبدالسلام المجالي، عمان ١٥ تموز ٢٠٠٦.

(٨٣) المصدر نفسه.

إن العودة إلى الخيار الأردني في شكله التقليدي باتت مستبعدة الآن، فالأردن لم يعد يسعى لحكم الفلسطينيين، لأن من شأن ذلك أن يظهر وكأنه دولة احتلال، ولا يمكن للفلسطينيين إلا أن يعارضوا ذلك من أجل استقلالهم[٨٤]. وبعبارة أخرى فإنه من غير المتخيل في هذه اللحظة أن يقبل الفلسطينيون بأن يصبحوا أردنيين، كما أن هناك تباينا في الرأي بين الأردنيين في شكل الدور المستقبلي لدولتهم في الضفة الغربية. فالملك عبدالله الثاني تخلى عن أطماع الأردن السابقة في الضفة الغربية كلها، وقد تحرك الأردن بحذر في العلاقة مع الفلسطينيين حتى لا يبدو كأنه يقوّض مساعيهم في تحقيق استقلالهم، وكذلك بسبب عدم الثقة المتبادلة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير. أما الموقف الرسمي الأردني فيرى أنه – على الرغم من الحساسيات التاريخية – يستطيع أن يلعب دورا أمنيا فقط في الضفة الغربية، مع أن مثل هذا الدور قد يكون إشكاليا، ولن ترتاح له كثير من الجماعات الفلسطينية. فالأردن قد يجد أن من مصلحته الانخراط بشكل غير مباشر في فلسطين خوفا من مآلات اندلاع العنف غرب النهر، ولهذا السبب قدم عرضا

---

[٨٤] ثمة إجماع بين الأردنين حول هذه النقطة، فخلال مقابلاتي ونقاشاتي مع سياسيين في مواقع رفيعة عبروا عن معارضتهم القوية من حتى مجرد التفكير في فكرة الخيار الأردني والتي تعني لهم انتحارا سياسيا.

لتدريب الشرطة الفلسطينية وإرسال قوات بدر المرابطة في الأردن لمساعدة السلطة الفلسطينية في تهدئة الوضع الأمني، غير أن كثيرا من كبار موظفي الدولة الأردنية يرون أن أي انخراط في مثل هذا الدور يجب أن لا يأتي إلا بعد أن يطلب الفلسطينيون أنفسهم ذلك وبالتنسيق التام مع السلطة الفلسطينية على أن يقتصر مثل هذا الانخراط على الدور الأمني فقط، وفي الوقت ذاته يرى الأردنيون أن هناك حاجة ماسة لإعادة تأهيل شريك فلسطيني للمفاوضات على اعتبار أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لاستباق أي أعمال طائشة قد تقوم بها إسرائيل وعلى اعتبار أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لإعادة الحياة لمسار المفاوضات الفلسطيني الإسرائيلي.

يعارض الإسلاميون واليساريون أي دور محدود للأردن في الضفة العربية قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة[٨٥]، ويرون أن أي تورط أردني في الأراضي الفلسطينية قبل قيام دولة فلسطينية سيكون له أثار مدمرة على القضية الفلسطينية، غير أن هؤلاء المنتقدين لمثل هذه الفكرة لم يقدموا خطة عمل بديلة، وفي والواقع فإن هناك إعدادا متزايدة من الأردنيين يعتقدون أن إسرائيل تسعى

---

[٨٥] مقابلة مؤلف الكتاب مع زكي بني رشيد، الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي، عمان، ٣٠ حزيران ٢٠٠٦.

لإحياء فكرة الخيار الأردني، الذي يعني عمليا القضاء على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وفي مثل هذا المناخ فإن ردة فعل الرأي العام الأردني ستكون سلبية. وقد حذرت أحزاب المعارضة الأردنية من المشاركة بـ "مؤامرة ضد الشعب الفلسطيني"، كما أن الوطنيين الأردنيين وجهوا سهام نقدهم إلى فكرة الدور الأمني للأردن في الضفة الغربية، ويعتقدون أن أي عودة لمثل هذا الدور ستكون بمثابة انتحار وطني[٨٦]. بشكل عام فإن الأردنيين من مختلف ألوان الطيف السياسي ترى أن هناك القليل مما يكسبه الأردن والكثير مما يخسره في حال قرر ممارسة دور أمني في الضفة الغربية.

إن رفض الأردن التدخل في الشؤون الفلسطينية – مع كل الظروف- لا يمكن أن يكون قرارا نهائيا، فالموقع الجيوستراتيجي للأردن والتهديد المتصور الناتج عن غياب التسوية على المسار الفلسطيني والتدهور في البيئة الإقليمية هي عوامل يمكن أن تجبر الأردن على أن يمارس دورا في الأراضي الفلسطينية في المستقبل البعيد. ففشل العملية السلمية في أعقاب انهيار مباحثات "كامب ديفيد"

---

[٨٦] ناهض حتر، "هل نواجه الكونفدرالية منفردين؟" عمون نيوز،

www.ammonnews.net

عام ٢٠٠٠ وأحادية شارون[٨٧] التي ظهرت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أفضت إلى نقاش في الأردن يتعلق بالنتيجة المحتملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبالرغم من دعم التيار المركزي في إسرائيل لفكرة حل الدولتين، كما تظهر استطلاعات الرأي، فإن الأردنيين غير مهتمين بذلك[٨٨]، وعندهم انطباع واسع الانتشار أن إسرائيل تؤيد الفكرة لفظيا، وتستمر في خلق الحقائق على أرض الواقع.

ترى بعض الدوائر في الأردن أن إسرائيل جادة في الانفصال عن الفلسطينيين للحفاظ على الطبيعة الديمقراطية اليهودية، وهذه المقولة جاءت نتيجة للقناعة بأن إسرائيل يمكن لها أن تساعد في إقامة دولة فلسطينية مستقلة شريطة أن يتوقف الفلسطينيون عن العنف، لكنهم يشككون فيما إذا ستكون

---

(٨٧) تبنى شارون فكرة مفادها أن ياسر عرفات ليس ذا صلة وأن لا شريك فلسطينيا يمكن أن يفاوض الاسرائيليين، لذلك تبنى مقاربة تستند إلى الانسحاب من غزة بشكل أحادي ودون التنسيق مع الفلسطينيين. فقد كان يسعى إلى تحديد حدود إسرائيل من جانب واحد.

(٨٨) لمزيد من التحليل العميق لتطور موقف إسرائيل بخصوص فكرة إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين انظر استطلاعات الرأي التي أجراها مركز تامي لأبحاث السلام، جامعة تل أبيب،
http://peace.tau.ac.il/

الدولة بحدودها قابلة للحياة[٨٩]. وباختصار، فإن النقاش يشمل ثلاث قضايا محددة، تتعلق بقدرة الفلسطينيين على إقامة دولة مستقلة، وبدور الأردن، وباحتمالات الكونفدرالية مع الفلسطينيين.

الموقف الرسمي في الأردن يركز إلى الآن على الدعم المطلق لفكرة حل الدولتين، والتزام الدبلوماسية الأردنية بتنفيذ هذا الحل. أما النقطة الرئيسة في الأردن فهي أن أي ترتيب مستقبلي سياسي أحادي مع الفلسطينيين لا يمكن التفكير به قبل أن يحقق الفلسطينيون حلمهم في إقامة دولة مستقلة لهم. وبشكل عام يؤيد الأردنيون حل الدولتين من أجل الحفاظ على مصالحهم الوطنية الحيوية، وهناك كثير من الأسباب لاتخاذ مثل هذا الموقف، منها الخوف من العواقب الاستراتيجية المترتبة على احتمال هجرة الفلسطينيين إذا فشل حل الدولتين وأصبح اليهود أقلية في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. فالأردن يعرف

---

(٨٩) مقابلة مؤلف الكتاب مع فايز الطراونة، عمان، ٢٠ تموز ٢٠٠٦. في المقابلة أصر فايز الطراونة على أن هناك دولة فلسطينية قائمة وكل ما تحتاجه هو فقط الإعلان عنها. العديد من كبار الكتاب الأردنيين مثل عريب الرنتاوي وفهد الفانك كتبوا عن أن إسرائيل تدعم إقامة دولة فلسطينية. ومؤلف هذا الكتاب كتب الكثير من المقالات والكتب التي ترى أن إسرائيل تسعى إلى الانفصال عن الفلسطينيين.

مصالحه الوطنية بلغة حل الدولتين، وبالفعل حذر الملك عبدالله الثاني عام ٢٠٠٦ وفي غير مناسبة من أن فشل التوصل إلى حل الدولتين خلال عامين مقبلين يعني ضياع فرصة إقامة مثل هذا الحل المنشود أردنيا(٩٠)، ومع أن الملك عبدالله لم يُعرّف الإطار الزمني بعامين لا بد من الإشارة إلى مسألتين: كان هناك خطة خارطة طريق، كما أن الرئيس بوش كان سيغادر البيت الأبيض مع بداية عام ٢٠٠٩ أي خلال عامين. وعليه كان يخشى الملك أن يتشتت انتباه الإدارة الأميركية تجاه قضايا أخرى أهمها الملف النووي الإيراني والتهديدات الناتجة عن استمرار هذا الملف، وتأخير حل الدولتين لأمد غير مسمى -وفقا لفهم الملك عبدالله الثاني-من شأنه أن يغير من الواقع في الأراضي الفلسطينية بشكل لا يمكن معه القول بأن الدولة الفلسطينية ستكون قابلة للحياة، وهو بذلك يمنح أهمية لعامل الوقت في الصراع، وهو عامل ليس لصالح الفلسطينيين ولا الأردنيين.

إن المسؤولين الأردنيين، مع ذلك وبعيدا عن هذا التحذير الملكي، لم يتحدثوا عن خيارات الأردن إذا فشل حل الدولتين. ويبقى علينا أن ننتظر كيفية تعامل الأردن مع سيناريو انزلاق الأراضي الفلسطينية إلى فوضى، أو إذا ضاعت فرصة قيام الدولة المستقلة بشكل نهائي. هل سيتدخل لمساعدة الفلسطينيين في

---

(٩٠) مقابلة الملك عبدالله مع مجلة التايم الأميركية، ١٠ أيلول ٢٠٠٦.

ترتيب شؤونهم الداخلية؟ وكيف يمكن أن يكون شكل التدخل؟ وهل بالفعل بإمكان الأردن أن يلعب دوراً في كل ذلك؟ وهل سينظر الفلسطينيون إلى الدور الأردني بتوجس وسلبية؟ وهل سيحظى الأردن بتأييد شعبي داخلي لمثل هذا الدور؟ بعبارة أخرى، كيف يمكن للأردن أن يحمي مصالحة في الاستقرار والأمن في هذه الحالة؟

## سيناريو الكونفدرالية

لا توجد قضية واحدة في المرحلة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو وأخافت الأردنيين أكثر من سيناريو الكونفدرالية. فالأردنيون، بشكل عام، يمقتون هذا التعبير، وكثير منهم يرونه تعبيرا ملطفا لحل معضلة إسرائيل الديمغرافية على حساب الأردن، كما أن التيار السائد في الأردن ما زال ينظر إلى هذا المفهوم بوصفه مشروعا إسرائيليا لإجبار الأردن على تبني خيار الكونفدرالية ترجمة لمصالحهم. ومع أن هذا الخيار كان على أدنى سلم الأولويات لثلاثة عقود خلت إلا أنه ظهر على السطح مرة أخرى على مدار العقد الماضي، وبما أن الأردنيين لا يرون فائدتهم بهذا السيناريو فالمفهوم أصبح تعبيرا عن الإضرار بمصالحهم، ولهذا يرفضونه.

لقد وضّح الملك عبدالله الثاني – في أكثر من مناسبة وبشكل متكرر– أن الكونفدرالية بين الأردنيين والفلسطينيين هي مسألة يحددها الطرفان بعد إقامة

دولة فلسطينية مستقلة، وحسب رغبة الشعبين[٩١]، بمعنى أن هذا السيناريو ممكن فقط عندما يكون هناك ترتيبات خلاقة ومبتكرة، يشعر الفلسطينيون فيها أن أحلامهم الوطنية قد تحققت، ويشعر الأردنيون أنهم لن يُقدّموا كبش فداء خدمة لإسرائيل والفلسطينيين معا، وان الكونفدرالية ستحوّلهم إلى أقلية في بلدهم، وخلال النقاش في هذه النقطة الذي ما زال مستمرا، نجد أن هناك لا يرون مشكلة كبيرة مع تعبير الكونفدرالية، وأن القضية تتعلق فقط في التوقيت، إذ يرون أنها تعبير عن ترتيب سياسي حيوي، لكنهم في المقابل حذرون من المناداة علنا بتحقيقها قبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فمطلب كهذا، وبهذا التوقيت، سيثير حفيظة غالبية الأردنيين، لهذا السبب يشدد المسؤولون الأردنيون على ترتيب الأحداث، بمعنى ما هي الخطوة التي ينبغي أن تأتي أولا، ويتفق الجميع على أنها إقامة دولة فلسطينية، ثم يأتي الاتفاق على الكونفدرالية، إذا قبلها الجانبان.

---

(٩١) أعلن الملك حسين علنيا وفي مناسبات عديدة بأن الكونفدرالية ليست في قاموسه السياسي، وبعد أسابيع قليلة من وفاة الملك حسين في شباط ١٩٩٩ طرح ياسر عرفات فكرة الكونفدرالية مرة أخرى، غير أن الملك عبدالله رأي في طرح عرفات امتحانا مبكرا له لذلك أكد على موقف والده في رفض الفكرة.

تتبنى بعض النخب الأردنية – على نحو لافت – فكرة استحالة قيام الدولة الفلسطينية، ومع ذلك فهم يقترحون نوعا مبتكرا من الكونفدرالية أو الاتحاد الفيدرالي بين الدولة الأردنية والكيان الفلسطيني القائم حتى قبل أن يصل إلى وضع دولة[٩٢]. ويبرز من هؤلاء رئيس الحكومة الأردني الأسبق عبدالسلام المجالي، الرجل الذي وقع معاهدة سلام مع اسحاق رابين عام ١٩٩٤. يقول: إن المشروع "ليس كونفدرالية أو فيدرالية وإنما الاثنان معا"، ووفقا لهذا السيناريو سيقود الملك عبدالله الثاني الدولة الهاشمية المتحدة الجديدة بسب النسب الهاشمي وانحداره من سلالة النبي عليه الصلاة والسلام[٩٣]، وهذه الدولة الجديدة سيكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية، ويتناوب على رئاستها الأردنيون والفلسطينيون بشكل دوري، وهذا الترتيب – وفق للمجالي – سوف يفضي إلى التخفيف من حدة هوس الفلسطينيين بمسألة الهوية الفلسطينية. فالهويتان الفلسطينية والأردنية سيتم التعامل معهما وفق معادلة "الدولة الهاشمية المتحدة– فلسطين" في حين ستكون للأردنيين "الدولة الهاشمية المتحدة– الأردن." ويعتقد

---

[٩٢] مقابلة مؤلف الكتاب مع عبدالسلام المجالي، عمان ١٥ تموز ٢٠٠٦. وجاءت المقابلة بعد أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، لكن المجالي أيضا كان قد تقدم بنفس الأفكار حتى قبل انتصار حماس الانتخابي.

[٩٣] المصدر نفسه.

المجالي أن هذا الترتيب هو أفضل آلية لتحقيق حل الدولتين، لأن إسرائيل تحتاج الأمن، والفلسطينيون غير قادرين على طمأنة الإسرائيليين في هذه النقطة على وجه التحديد، غير أن مثل هذه الدولة الكونفدرالية بوجود الأردنيين ستكون بوضع يمكن من خلالها توفير الأمن لإسرائيل، وستقنع إسرائيل لتقديم التنازلات المطلوبة في الأرض لتحقيق السلام"[٩٤].

يستند المجالي بهذا الطرح إلى فهمه لما تبحث عنه إسرائيل، فهي تحتاج الأمن والانفصال عن الفلسطينيين وقضيتهم، كما يرى أن العنف الفلسطيني ناتج عن شعورهم بأنهم محاصرون، وهو أمر لا يؤثر على إسرائيل فقط، بل على الأردن أيضا، ويعتقد أن حماس والأخوان المسلمين سيدعمون مثل هذا الخيار، وأن الولايات المتحدة لها مصلحة في هذه الخطة أيضا، لأنها ستفضي إلى تسوية النزاع في الشرق الأوسط، وفي نهاية الأمر فإن مثل هذا الترتيب الكونفدرالي سيمنح إسرائيل الضمانة الأمنية التي تتردد بسببها في الموافقة على منح الفلسطينيين دولة فلسطينية مستقلة خوفا من أن تتحول هذه الدولة إلى مصدر للإرهاب.

---

[٩٤] المصدر نفسه.

يبدو المجالي واثقا من أن الموقف الإسرائيلي سيكون مختلفا لو أصبح الأردن شريكا في الحل، ويلخص موقفه ورأيه، فيقول: "هذا هو الترتيب العملي الذي تربح فيه كل الأطراف"، ثم يقترح على الأردن بأن لا يعلب دورا مبادرا، بل على الفلسطينيين أن يبادروا في طرح مثل هذا الترتيب أولا(٩٥).

من الظاهر للعيان أن استراتيجية المجالي تستند إلى فرضية مفادها أن إسرائيل ستنسحب إلى حدود الرابع من حزيران مع إجراء تبادل أراضٍ بنسبة طفيفة، غير أن الواقع هو أكثر تعقيدا من طروحاته وفهمه السطحي للسياسة الإسرائيلية، إذ إن من الصعب أن نتخيل أن هناك أي حكومة إسرائيلية – نظرا لدينامكية اللعبة السياسية الداخلية في إسرائيل– يمكن لها أن تنجو من العواقب والنتائج السياسية، إذا وافقت على الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران دون أن يكون هناك تبادل للأراضي بنسبة كبيرة(٩٦).

لو افترضنا لغاية النقاش أن هناك شريكا إسرائيليا قادرا وراغبا في الانسحاب إلى الخط الأخضر، فإن الأردنيين أنفسهم لا يوافقون على مفهوم الحل

---

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) لمزيد من التفاصيل أنظر،

Hassan A. Barari, Israeli Politics and the Middle East Peace Process, 1988-2003 (London and New York: Routledge, 2004), p. 2.

الكونفدرالي أو الفيدرالي أو على محتوى مثل هذا الترتيب، فالغالبية الأردنية التي تختلف مع هذه الفكرة تتكوّن من الوطنيين في شرق الأردن الذين لا يرون أي فائدة قد تعود على بلدهم بالنفع من أي وحدة مع الفلسطينيين، وترى هذه المجموعة أن هناك دولة فلسطينية قائمة على أرض الواقع نتيجة لتفاهمات أوسلو، فهناك سلطة فلسطينية وحكومة وبرلمان وشعب وجزء من إقليم محرر، بمعنى أن المطلوب فقط أن يحقق الفلسطينيون استقلالهم عن إسرائيل، وفي هذا السياق يقول رئيس الحكومة الأردني الأسبق فايز الطراونة أنه "خلال مفاصل مهمة من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي كانت هناك قوى إسرائيلية وبعض الفلسطينيين يحاولون أن يحلوا القضية الفلسطينية على حساب الأردن"[٩٧]، كما يرى الوطنيون الأردنيون أن مجرد الدخول في مثل هذه الترتيبات التي يقترحها المجالي قبل قيام الدولة الفلسطينية وقبل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير سيفسر بأنه مؤامرة ضد الفلسطينيين.

والأهم من وجهة نظر الوطنيين الأردنيين هو أن يتمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق الاستقلال، فلو أبدى الأردن رفضا قاطعا لفكرة الكونفدرالية فإن من شأن ذلك أن يدفع طرفي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى

---

(٩٧) مقابلة مؤلف الكتاب مع رئيس الحكومة الأسبق فايز الطراونة.

التوصل لاتفاق تسوية، يمكن له أن يلبي الحدود الدنيا من المطالب الفلسطينية، ويمكنهم من إقامة دولة متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة بحدود مشتركة مع الأردن. ويرى فايز الطراونة أن أفكار المجالي ضارة بالأردن، ويمكن لها أن تلغي المملكة على المستوى الرسمي. وبهذا الصدد يقول الطراونة: إن "الملك حسين اقترح مشروع المملكة المتحدة عام ١٩٧٢، وقد عارض العرب هذه الفكرة في حينها، لكن الظروف الآن مختلفة، فالملك حسين اقترح الفكرة في سياق محاولته استعادة الضفة الغربية للسيادة الأردنية، أما الآن فهناك دولة فلسطينية، فلماذا إذن الكونفدرالية؟"(٩٨)

يتضح أن معارضة الأردنيين لفكرة الكونفدرالية لم تأت من فراغ، فهناك مخاوف حقيقية في الميزان الديمغرافي الذي سينتج بسببها، وعلى وجه التحديد يرون أن تغييرا في الميزان الديمغرافي لصالح المكوّن الفلسطيني من شأنه أن يمكّن الفلسطينيين من السيطرة على الأردن. وقد حذر الطراونة من أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات سعى للكونفدرالية بطلب من بيرس، لأن عرفات اعتقد أن المزيج بين الديمغرافيا والديمقراطية سيمكنه من السيطرة على الأردن"(٩٩)،

---

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) المصدر نفسه.

وبهذا المعنى ستعمل الكونفدرالية على حل مشكلة اللاجئين، لكنها ستكون في صالح الفلسطينيين ديمغرافيا، وتؤهلهم لاستلام السلطة في الأردن سلميا وبالطرق الديمقراطية، وهو ما لم يحققوه عندما حاولت منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٩ القيام بذلك[١٠٠].

يُعد عدنان أبو عودة المستشار السياسي الأسبق للملك حسين والملك عبدالله – في المقابل – من أهم مؤيدي فكرة الكونفدرالية، إذ يرى أنها ستخدم مصالح الفلسطينيين والأردنيين معا، لكنه حذر في الوقت ذاته من أن إسرائيل لن تقبل بهذا الحل[١٠١]، لأنه سوف تخلق شروطا طاردة للشعب الفلسطيني من أرضه على أمل أن يغادر الفلسطينيون مدنهم وبلداتهم، لهذا يجب أن تقام الدولة الفلسطينية أولا وبعدها يمكن الحديث عن الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين على قدم المساواة[١٠٢]، وهذا المنطق الذي تحدث به أبو عودة وجد صدى إيجابيا لدى رئيس حكومة أردني أسبق، هو طاهر المصري. والأخير هو سياسي بارز وسبق له أن تولى منصب وزير خارجة ورئيس حكومة ثم رئيس مجلس نواب ثم

---

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) مقابلة مؤلف الكتاب مع عدنان أبو عودة، عمان، ٢٣ تموز ٢٠٠٦.

(١٠٢) المصدر نفسه.

رئيس مجلس أعيان، وهو يؤيد الكونفدرالية، ويعتقد أن مثل هذا الخيار الجيد لا يمكن له أن يرى النور قبل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، لأن التفكير الصهيوني ما زال مسيطرا على السياسية الإسرائيلية، إذ إن إسرائيل تبحث عن طريقة لطرد الفلسطينيين تدريجيا إلى الأردن، ولهذا السبب يرى المصري أن الأردن الآن مهدد أكثر من أي وقت مضى بالرغم من وجود معاهدة سلام، وهي معاهدة لا تقدم أي ضمانة سياسية لحماية مصالح الأردن وحقوقه(١٠٣).

اللافت أن الإسلاميين في الأردن يؤيدون مفهوم الكونفدرالية لكن بعد أن يحقق الفلسطينيون الاستقلال(١٠٤)، وباختصار شديد، يمكن القول أن مفهوم الكونفدرالية ليس جديدا على النقاش العام بالأردن، لكن وبسبب الوضع الفلسطيني الحالي الذي ما زالت فيه إسرائيل تتنكر لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فإن هناك مخاوف مشروعة، وهي أن الفلسطينيين سيقبلون بهذا الخيار نتيجة لضنك الحياة، لكنهم لن يقبلوا به إلا على المدى القصير، لهذا يمكن فهم مخاوف الأردنيين من أن يتحولوا إلى أقلية، وهذا ربما العائق الأهم لمنع التفكير جديّا بسيناريو الكونفدرالية.

---

(١٠٣) مقابلة مؤلف الكتاب مع طاهر المصري، عمان، ١٥ تموز ٢٠٠٦.

(١٠٤) المصدر نفسه.

## الخاتمة

نختم بالتركيز على الاعتبارات التاريخية والجيوسياسية التي نوقشت في هذا الفصل، ونظرا لهذه الاعتبارات ما زالت السياسات الإسرائيلية تؤثر على الأردن سلبا وإيجابا، ومن ثم يمكن فهم تأييد الأردن لحل الدولتين بوصفه الآلية الوحيدة لخدمة مصالح الأردن، لكن تحقيق مثل هذا الحل هو أمر في يد إسرائيل بدرجة كبيرة أكثر من كونه أمرا تتحكم به الأردن.

لقد شكل صعود الحركة الوطنية الفلسطينية ونجاحاتها وكذلك السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سببا رئيسا لكي يعيد الأردن النظر في معارضته التاريخية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن، وبعد أن توصل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتفاقيات أوسلو أصبح الموقف الرسمي الأردني مؤيدا لفكرة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، غير أن التطورات في العقد الأخير التي تميزت بالاقتتال الفلسطيني وهيمنة اليمين الإسرائيلي على مقاليد الحكم في تل أبيب دفعت بكثير من الأردنيين إلى الاعتقاد بأن حل الدولتين سيتأجل لأمد غير مسمى، ويرون أن إخفاق الفلسطينيين في إقامة دولتهم

وتكتيكات إسرائيل المعيقة (التشييد المستمر للوحدات الاستيطانية) أسهم في التقليل من فرص تحقيق حل الدولتين.

نتيجة لكل هذا عرض الأردن بشكل مستمر مد يد العون للفلسطينيين لمساعدتهم في مسعاهم لتحقيق الأمن والاستقرار، ومع مرور الوقت تبددت آمال الأردنيين بإمكانية حل الدولتين، وازداد الاعتقاد بأن الوقت الذي يطلب فيه من الأردن لعب دور فاعل في إنهاء الصراع قد يأتي قريبا.

هناك تباين في الأفكار بين الأردنيين حول طبيعة الدور الأردني في الضفة الغربية، فالحكومة الأردنية حذرة ومتيقظة، والملك عبدالله الثاني تخلى عن كل أطماع النظام السابقة في الضفة الغربية، كما تبنى الأردن مقاربة حذرة حتى لا يتهم بأنه يقوض مساعي الفلسطينيين في تحقيق الاستقلال ودحر الاحتلال الإسرائيلي، بسبب غياب الثقة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

علينا أن ننتظر لنرى كيف سيرد الأردن على مطالب الوحدة بالكونفدرالية مع الفلسطينيين في حال أصبح هناك مبرر لها، فخوف الأردنيين من المشكلة الديمغرافية المترتبة على أي علاقة مع الفلسطينيين هو خوف حقيقي وواقعي ومشروع، فنصف الشعب الأردني هو من أصل فلسطيني، ومع أننا لا نجد أي احتكاك بين المكونين في العقود الماضية إلا أن الظروف قد تتغير، ويصبح التوتر

أمرا محتملا. وبالنتيجة يمكن القول أنه وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على انخراط الأردن في القضية الفلسطينية ما زال يعاني من معضلته الإسرائيلية.

# الفصل الرابع:

# فشل النموذج: من سلام دافئ إلى سلام بارد

## تقديم

بعد عقود من المحادثات والعلاقات السريّة وشبه الرسمية السرية وسياسة جر القدم توصل الجانبان الإسرائيلي والأردني إلى اتفاقية سلام وُقعت في السادس والعشرين من أكتوبر ١٩٩٤، وهي معاهدة احتفى بها الجانبان الرسميان بكثير من الزهو. حينها كانت كل الظروف المحيطة تشير إلى أن إسرائيل والأردن سوف تتخذان موقفا محسوبا لدفع عملية السلام قدما وبخاصة بعد أن وضحت الحكومتان أن المضي قدما في عملية السلام يصب في مصالح البلدين. فالملك حسين أوضح بأن هذا السلام مع إسرائيل هو سلام من أجل شعبه في حين قام رابين بالترويج للسلام مع الأردن بوصفه سلاما صنعه "رابين" مع طرف عربي يحظى بقبول شعبي إسرائيلي، فكان رابين يشعر بزهو بالغ وهو يشير إلى أن السلام مع الأردن كان انجازا يعود اليه وليس لغيره من منافسيه. فرابين سعى لدخول

التاريخ كصانع سلام مع الأردن لاعتقاده بأن السلام مع الأردن كان سيلقى قبولا شعبيا في إسرائيل.

وسط هذه الأجواء التي كانت تتسم بالتفاؤل ساد هناك أمل كبير لدى صنّاع القرار لدى الجانبين بأن يعم السلام الدافئ. وفي سياق سعيه لبناء دعم شعبي للسلام مع إسرائيل كرر الملك حسين مقولة واحدة متعلقة بعوائد السلام المنتظرة. فمنذ البداية استوعب الملك حسين بأن الدعم الشعبي لمعاهدة السلام ما كان ليكون من دون أمل بتحسن الوضع الاقتصادي، فهناك العديد من الأردنيين الذين وضعوا آمالا في أن يساهم السلام مع إسرائيل في تخفيف العبء الاقتصادي في وقت كان الأردنيون يترنحون تحت شدة وطأة الضنك الاقتصادي. وعندما تحولت الوعود بعوائد السلام إلى وهم وسراب أدار الأردنيون ظهرهم للسلام إذ لم تحظى اتفاقية السلام مع إسرائيل بأي تأييد شعبي بذكر.

عقدان من الزمن مرّا على معاهدة السلام، لكن لا يخفى على المراقب التراجع الكبير بالتأييد الشعبي لهذه المعاهدة، ويبدو من الصعوبة بمكان أن تتطور علاقات صحية مع إسرائيل في حين مازالت إسرائيل تتنكر لحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في دولة مستقلة لهم. ولهذا فإن إقامة سلام دافئ مع الأردن سيكون مستحيلا في ظل استمرار الجمود في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. في الوقت ذاته، لا يبدو أن الإسرائيليين متحمسون أو متفقون مع وجهة نظر الأردن

بأن حل الدولتين هو اللعبة الوحيدة المتاحة أمام إسرائيل، فهناك درجة من الاستهزاء الإسرائيلي بمثل هذا الموقف انعكست في تصريحات رموز اليمين الإسرائيلي استهدفت الأردن في أكثر من مناسبة. ولا تتفق إسرائيل مع ما يردده الأردنيون بأن للسلام الدافئ شروط مسبقة تتعلق بضرورة حل الصراع مع الفلسطينيين.

في المقابل، تبدو سياسات إسرائيل مستفزة من وجهة النظر الأردنية، فمثلا قامت إسرائيل بمحاولة فاشلة لاغتيال خالد مشعل في عمان في عام ١٩٩٧. وخالد مشعل (وإن كان رئيسا للمكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية) إلا أنه في حينها كان مواطنا أردنيا شكلت المحاولة لقتله اعتداءً على السيادة الأردنية وعبرت عن عدم احترام إسرائيل للمعاهدة التي وقعتها مع الأردن. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت الحكومة الإسرائيلية بسلسلة من الأفعال الأحادية في القدس الشرقية ما أقنع الأردنيين بأن إسرائيل لا تحترم ما تعهدت به. وهنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر الطريقة التي استهدفت بها إسرائيل الفلسطينيين إبان انتفاضة الأقصى وحروبها في لبنان ٢٠٠٦ ومن ثم ثلاثة حروب شنتها إسرائيل ضد حماس في قطاع غزة. كل ذلك ناهيك عن السياسة الإسرائيلية المنهجة والعابرة للحكومات والتي تتمحور حول إدامة دوران عجلة النشاط الاستيطاني ما دمر علمية السلام، كل ذلك زوّد القوى المعارضة للتطبيع من بين الأردنيين

ذخيرة فعّالة ما جعل من التطبيع مع إسرائيل أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا. وبالتالي وبدلا من إيجاد سلام دافئ بين الجانبين يمكن القول أن السلام بين البلدين أخذ منحى النموذج المصري في السلام البارد.

يتفحص هذا الفصل فشل نموذج السلام الدافئ ويتألف الفصل من قسمين. يعالج القسم الأول فشل هذا النموذج من السلام مركزا على ثلاثة أسباب رئيسة لذلك هي: غياب عوائد السلام، صعوبة فصل العلاقات الأردنية الإسرائيلية الثنائية عما يجري على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وانتقال المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين بعد مقدم نتنياهو عام ١٩٩٦ وظهر ذلك بشكل أوضح عندما أصبح ارئيل شارون رئيسا للوزراء مطلقا العنان لسياسة أحادية لم تعترف بوجود الآخر. أما القسم الثاني فيتناول العوائق التي أضعفت من فرص التطبيع بين الإسرائيليين والأردنيين. وفي الخاتمة يلقي الفصل الضوء على الانتقال في مركز السياسة الإسرائيلي إلى اليمين وكيف أثر ذلك سلبا على عملية السلام بشكل خاص وعلى العلاقات مع الأردن.

## فشل نموذج السلام الدافئ

يتفق أغلب المحللين بأن العلاقات الأردنية الإسرائيلية كانت على الطريق الصحيح في أول عام ونصف تلت توقيع المعاهدة، ولكن عندما أصبح بنيامين

نتنياهو رئيسا للوزراء في تل أبيب أصاب السلام فتور لم يتعافَ منه لغاية هذا اليوم. فثمة عوامل ساهمت بشكل كبير في تدهور دعم الشعب الأردني لعملية السلام منها: عدم تحقق عوائد السلام، وصول العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية إلى أدنى مستوى لها، قيام إسرائيل بعملية عناقيد الغضب في جنوب لبنان عام ١٩٩٦، قيام إسرائيل بخطوات أحادية واستفزازية في القدس الشرقية، تصاعد قوة الجماعات المناهضة للتطبيع في الأردن، إضافة إلى الأحداث التي تلت اندلاع انتفاضة الاقصى إلى هذا اليوم.

فالمسؤولون الرسميون في الأردن كانوا متحمسين لإقامة سلام دافئ مع إسرائيل، وكان هناك آمال كبيرة معقودة على معاهدة السلام إذ جادل الرسميون بأنها تخدم مصالح الأردن. فما أن أنطلق مؤتمر مدريد للسلام والذي عقد في عام ١٩٩١ حتى بدأ الملك حسين بتحضير المشهد السياسي الداخلي استعدادا لسلام محتمل مع إسرائيل. وكانت الخطوة الأولى المطلوبة هي ضمان أن لا يحرز الإسلاميون وتحديدا حركة الإخوان المسلمين الممثلة بحزب جبهة العمل الإسلامي نصرا انتخابيا كبيرا في الانتخابات التي كان مزمع عقدها في شهر نوفمبر من العام ١٩٩٣ . لهذا السبب قامت الحكومة الأردنية بإدخال تعديلات على قانون الانتخاب معتمدة نظام الصوت الواحد المصمم لتقليص فرص الإخوان المسلمين في الحصول على مقاعد نيابية كافية تمنحهم قوة تصويتية تساعدهم على تعطيل

مشاريع الملك في السلام مع إسرائيل. وفهم الإسلاميون هذه الخطوة واحتجوا عليها إلا أنهم أذعنوا بعد ذلك وشاركوا في الانتخابات[١٠٥]. وكانت مراهنة الملك حسين صحيحة إذ أدى قانون الانتخاب الجديد الغرض المطلوب منه وخسر الإسلاميون عددا من المقاعد النيابية في حين حقق مرشحو العشائر والمرشحون المقربون من الدولة أو المحسوبون عيها الأغلبية النيابية. فبجرة قلم واحدة نجح الملك حسين في إزاحة أهم عائق داخلي أمام توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

ولم تكتف الحكومة بالتلاعب بالمشهد النيابي وإنما شنت حملة إعلامية قبل أشهر من توقيع معاهدة السلام لتعبئة الشارع وحشد تأييد الأردنيين لفكرة معاهدة سلام مع إسرائيل. ولم تكن محاولة تعبئة الشارع سهلة نظرا لغياب السلام العادل والشامل بين العرب وإسرائيل ونظرا للتخوف من من أن يكون السلام منفردا. وعلاوة على ذلك، لم يكن الشعب الأردني مستعدا لقبول السلام مع إسرائيل في وقت مازالت فيه إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية وتتنكر لحقوقهم. ولهذا السبب قاد الملك حسين شخصيا الجهد لحشد الدعم وبهذا يكون الملك حسين قد أخذ على عاتقه تحمل مسؤولية التوصل إلى سلام مع إسرائيل، وبهذه

---

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل أنظر

Russell E. Lucas, Institutions and Regime Survival Strategies: Collective Action and Path Dependence in Jordan, Ph.D. dissertation (Georgetown University, 2000) pp.126-136.

الطريقة بدا الأمر وكأن أي معارضة لمعاهدة السلام التي كانت تلوح في الأفق وكأنها معارضة للملك شخصيا، وهو أمر ليس سهلا في ذلك الوقت.

في تلك الأثناء نشط الرسميون في الترويج للسلام مع إسرائيل مستندين إلى جملة من المقولات التي تؤكد على أن السلام مع إسرائيل من شأنه أن يعزز من مكانة ومنعة الأردن في إقليم غير مستقر[١٠٦]. فهناك من جادل بأن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل من شأنه أن يسمح للأردن بأن يستعيد كافة حقوقه ومطالبه. ووفقا للموقف الرسمي، فمعاهدة السلام ستفضي إلى حل كل المسائل العالقة بين الجانبين والمسؤولة عن استمرار النزاع. وفي إطار مسعاه للحصول على مصادقة البرلمان الأردني على معاهدة السلام شجع رئيس الوزراء عبدالسلام المجالي أعضاء البرلمان المصادقة على الاتفاقية لأنها ستمكّن الأردن من استعادة حقوقه في المياه والأرض وستحمي الأردن من الأخطار والمؤامرات وستحصن حدود الأردن[١٠٧]. فحسب الرواية الرسمية فإن الأردن سيحصل على حقه وحصته في

---

(١٠٦) لمزيد من التفاصيل على الحجج الرسمية أنظر،

Paul Scham and Russell E. Lucas, "Normalization and Anti-normalization in Jordan: the Public Debate," Middle East Review of International Affairs, Vol. 5, No. 3 (September 2001), pp.54-70

(١٠٧) الجوردان تايمز، ٣١ تشرين أول ١٩٩٤.

مصادر المياه من نهر الأردن وأن إسرائيل ستعيد للسيادة الأردنية أراض أردنية محتلة. وعلاوة على ذلك أصر الرسميون بأن إسرائيل بتوقيعها على معاهدة سلام مع الأردن إنما تعترف بأن "الأردن ليس فلسطين" وأن فكرة ومفهوم الوطن البديل قد دفن مرة وللأبد[١٠٨]. وأبرز الرسميون في روايتهم هذه أهمية المفاوضات متعددة الأطراف والتي كان من المفترض أن تغطي وتشمل القضايا الإقليمية مثل اللاجئين والتعاون الاقتصادي والأمن الإقليمي، وهي قضايا للأردن فيها مصالح حيوية.

أما الحجة الثانية والمهمة التي وظَّفها النظام لحشد التأييد لمعاهدة السلام فهي أن السلام مع إسرائيل هو الخيار الاستراتيجي الوحيد، فالأردن كان يعاني من عزلة إقليمية نتيجة لموقفه الذي فُسر بأنه مؤيد للعراق خلال الغزو العراقي لدولة الكويت. وكان لهذه العزلة كلفة اقتصادية باهظة أرهقت الاقتصاد الأردني. فكان لا بد من انتهاز الفرصة للخروج من العزلة المفروضة على الأردن، وهنا علينا أن نتذكر أن السياسة الخارجية الأردنية كانت دائما وما زالت مصممة لكي تُمكن الأردن من الحصول على ما يسمى بالريع الاستراتيجي (Strategic rent). وفي

---

[١٠٨] لمزيد من التفاصيل أنظر،

Marc Lynch, State Interests and Public Spheres: The International Politics of Jordan’s Identity (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 166-197

هذا السياق، تم تقديم معاهدة السلام كخيار حكيم يمكن له مساعدة الأردن مواجهة التحديات المستقبلية. واتهم أنصار المعاهدة منتقديها بأن لا بديل أفضل لديهم في وقت صعب بالنسبة للأردن، وهو ما حدا بأحد كتاب الأعمدة المشهورين في الأردن طارق مصاروه بأن يكتب قائلا أن الحبل كان يلتف بشده على عنق الأردن وكان من الممكن أن يخنق البلد[١٠٩].

وكثيرا ما وظّف النظام عوائد السلام كجزرة لكسب التأييد ودفع الأردنيين للوقوف خلف السلام مع إسرائيل، ونظرا لأن الاقتصاد الأردني كان يمر بمرحلة حرجة اعتقد الملك بأن عوائد السلام المنتظرة كانت ستكون سببا كافيا للأردنيين لتأييد المعاهدة. وفي هذ السياق ركزت الحكومة الأردنية على خلق انطباع يفيد بأن العوائد المتوقعة للسلام من شأنها أن تساعد الأردن على جذب استثمارات أجنبية مباشرة لخلق فرص العمل وبخاصة في قطاع السياحة[١١٠].

---

(١٠٩) اقتباس في دراسة،

Paul Scham and Russell E. Lucas, op. cit.

(١١٠) عن هذه النقطة بالتحديد أنظر،

Hassan A. Barari, Israel Jordan: Ten Years Later (Amman: Center for Strategic Studies, 2004).

في المقابل، كانت المعارضة المكوّنة من الإخوان المسلمين وجناحها السياسي جبهة العمل الإسلامي والقوميين العرب واليساريين يسوقون حججا وأسبابا لثني المجتمع الأردني عن تأييد المعاهدة ولدعم موقفهم في معارضة المعاهدة[١١١]. وفي هذا السياق قالوا بأن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل يؤشر على أن الأردن ابتعد عن التنسيق العربي، فاليساريون والقوميون العرب قالوا بأن المعاهدة نفسها هي مخالفة لمبادئ قرارات مجلس الأمن وبخاصة قرار رقم ٢٤٢، وقرار رقم ٣٣٨، إضافة إلى مخالفتها لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤. وكان موضوع اللاجئين وحقهم في العودة هو أحد أهم أسباب معارضة الاتفاقية، فالمادة الثامنة من المعاهدة تنص على ما يأتي:

أولا، اعترافا بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما سيسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

ثانيا، اعترافا من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط، لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد

---

(١١١) لمزيد عن هذا الموضوع انظر،

Paul Scham and Russell E. Lucas, op. cit.

الثنائي، وسيسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يلي:

فيما يتعلق بالنازحين، ضمن لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

فيما يتعلق باللاجئين:

ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف حول اللاجئين.

في مفاوضات تتم في إطار ثنائي أو غير ذلك ضمن إطار يتفق عليه وتكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق المشار إليها في المادة ٣ من هذه المعاهدة.

من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم.

وبالنسبة للمعارضة فإن هذه المادة المتعلقة بالنازحين واللاجئين قد حرمت اللاجئ الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة إلى وطنه. وهنا علينا أن نتذكر أن مشكلة اللاجئين تمثل القضية الجوهرية للصراع وما كان ينبغي أن يتم التعامل معها كقضية إنسانية. وأكثر من ذلك، اتهمت الكثير من جماعات المعارضة في

الأردن بالقبول الضمني لتوطين اللاجئين في الأردن بدلا من إيجاد طريقة لمساعدتهم على ممارسة حقهم في العودة.

ولم تقبل المعارضة الأردنية بأقوال الحكومة من أن الأـردن بتوقيعه معاهدة سلام مع إسرائيل استعاد حقوقه في المياه والأرض. ففي واقع الحال، وافقت الحكومة الأردنية على مبدأ تأجير الأرض التي عادت إلى السيادة الأردنية إلى إسرائيل، وهذا تعبير عن انتقاص من السيادة الأردنية على أرض أردنية[١١٢]. وأخيرا شددت المعارضة على أن معاهدة السلام مع إسرائيل أفضت إلى تضييق مجال الحريات العامة والحريات السياسية في الأردن. وبهذا تتهم المعارضة الحكومات الأردنية المتعاقبة بالاستدارة عن عملية الانفتاح واللبرلة السياسية[١١٣]. وبالرغم من تنفيذ العديد من المظاهرات احتجاجا على توقيع معاهدة السلام، لم تمنح الحكومة الأردنية إذن سماح لتنفيذ المسيرات.

خلال النصف الأول من التسعينيات كانت عملية السلام في تقدم ملحوظ، وكان باديا للعيان أن العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل تسير بشكل

---

[١١٢] حمزة منصور، جورادان تايمز، ٦ تشرين ثاني ١٩٩٤.

[١١٣] في هذا السياق ولمزيد من التفاصيل أنظر،

Laurie Brand, "The Effects of the Peace Process on Political Liberalization in Jordan," Journal of Palestine Studies, Vol. 28 No.2 (Winter 1999), p. 52-67. 45.

سلس. لذلك ساد انطباع بأن الأردن وإسرائيل بصدد تقديم أنموذج جديد للسلام وذلك نظرا لأن القيادتين الأردنية والإسرائيلية كانتا تضعان السلام على رأس أولوياتهما. فكانت العلاقة الثنائية مع إسرائيل أولوية بالنسبة للملك حسين وهذا صحيح أيضا بالنسبة إلى رابين. وكان الملك حسين مؤمنا بأن رابين رجل "شجاع" وجدير بالثقة. وفي المقابل كان الإسرائيليون بالإجمال يرون بالملك حسين شريكا جادا وصادقا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهناك الكثير من المؤشرات التي تدعم هذه المقولة، فمثلا أجرى استطلاع رأي[١١٤] في إسرائيل في تموز ١٩٩٤ كشف عن أن هناك ٨٦,٨٪ من الوسط اليهودي في إسرائيل يؤيد قيام الملك حسين بزيارة إلى القدس، بينما بلغت نسبة الذي يؤيدون زيارة عرفات للقدس من الوسط اليهودي ما يقارب من ٣٦,٣٪. وأن دلّ هذا على شيء انما يدلّ على أن هناك نوعا من الارتياح لشخص الملك دون سواه من قادة العرب.

طبعا في الدول الصغيرة مثل الأردن وإسرائيل يلعب عامل الشخصية دورا مهما في صناعة القرار السياسي، وبهذا يمكن القول أن عامل الشخصية (وهنا الحديث عن الملك حسين واسحاق رابين) ساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات

---

[١١٤] لمزيد من التفاصيل عن هذا الاستطلاع انظر مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام، تموز ١٩٩٤،

http://www.tau.ac.il/peace/index.html

الرسمية بين البلدين. وكانت المقولة السائدة عند المسؤولين الأردنيين في ذلك الوقت تفيد بأن اسحاق رابين شخص يحترم كلمته وما يتعهد به، فرابين أخذ بالاعتبار مصالح الأردن عندما كان يسبر غور المسارات التفاوضية الأخرى. وبهذا المعنى كانت هناك ثقة متبادلة بين الحسين ورابين وهي ما ظهرت في غير مناسبة، فمثلا بعد توقيع المعاهدة قامت الحكومة الإسرائيلية بالتصويت لمصادرة أراض في القدس وهو الأمر الذي أغضب الملك حسين كثير ما دفع به إلى إرسال رئيس الديوان الملكي آنذاك مروان القاسم إلى إسرائيل لتسليم رسالة إلى رابين احتجاجا على الخطوة الإسرائيلية الأحادية في القدس، وما أن قرأ رابين الرسالة حتى سارع في الدعوة لاجتماع حكومي للتراجع عن القرار. بالفعل خلال عهد رابين تم وضع حجر الأساس للتعاون والتصالح والتعايش. وهناك العديد من الملاحق في المعاهدة التي تشجع على التعاون الثنائي بين البلدين. غير أن الأمور شهدت انقلابا مفاجئا مع اغتيال رابين في شهر نوفمبر من العام ١٩٩٥، فكان واضحا للملك حسين أن ورثة رابين لم يتمتعوا بنفس العزم والالتزام وبالتالي تدهورت العلاقات الثنائية شيئا فشيئا. ومنذ تلك الفترة بدا واضحا أن النموذج الدافئ كان غير واقعي وأن النموذج المتاح هو النموذج المصري وهذا يطرح التساؤل: أين الخطأ؟

هناك جملة من الأسباب يمكن لها أن تفسر فشل نموذج السلام الدافئ. أولا، لم تستوعب إسرائيل السياق الإقليمي الذي كان يشكل قيدا كابحا على حركة الأردن في الإقليم، فاعتقدت إسرائيل بأنه يمكن فصل العلاقات الأردنية الإسرائيلية الثنائية عن المسار الفلسطيني، وهذا خطأ كبير. وباستمرار إسرائيل في سياستها ضد الفلسطينيين تدهورت العلاقات الأردنية الإسرائيلية تدريجيا، والآن يمكن القول أن العلاقات الثنائية وصلت أدنى مستوياتها منذ توقيع المعاهدة إذ تولّدت قناعة عند العديد من الأردنيين بأن إسرائيل لا تسعى بشكل جدي إلى سلام مع أنها تتحدث عن السلام، فثمة فرق كبير بين الحديث عن السلام وصنع السلام.

في البداية، انتاب المسؤولون الأردنيون بعض الهواجس حيال اتفاق أوسلو، فسنوات من انعدام الثقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن كان لها تركة كبيرة على البنية الذهنية لصنّاع القرار في الأردن، وما كان لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تثق بالنظام الأردني الذي كانت تراه يشكل خطرا على مشروعهم الوطني بالتحرر والاستقلال. بهذا المعنى عمدت منظمة التحرير التضليل وعدم اطلاع الأردن على مسار أوسلو. وبالتالي تفاجأ الأردن من المفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو، وشعر الأردن بنوع من التضليل والخداع من قبل منظمة التحرير إذ لم يطلع الأردن على آية تفاصيل خلال تلك

المحادثات[١١٥]. لكن بعد أن تكشفت الأمور، تحرك الملك حسين بسرعة لتوثيق علاقة شخصية مع رابين الذي تعهد بأن يأخذ مصالح الأردن بعين الاعتبار وهو يفاوض الفلسطينيين وغيرهم. لذلك سرّع الأردن من التفاوض في المسار الثنائي إلى أن تم توقيع المعاهدة.

واعتقد قادة البلدين بأن السلام بين بلديهما سيكون مختلفا عن النموذج المصري، وكان التعبير الدارج حينها هو السلام الدافئ. واستمرت العلاقات دافئة خلال اول عام ونصف العام بعد توقيع المعاهدة. وامتدح روبرت ساتلوف – مدير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى – المعاهدة واصفا إياها بالوثيقة الرائعة. ويجادل ساتلوف بأن التعاون هو سمة معاهدة السلام، فالمعاهدة لم تؤسس لعلاقات دبلوماسية رسمية فقط ولكنها احتوت على مشاريع مفصلة للتفاعل الإنساني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فعلى العكس من وثيقة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي احتوت على كلمة تعاون أو التبادلية أو الجهود المشتركة مرة واحدة، فقد أشارت وثيقة معاهدة السلام الأردنية

---

(١١٥) أنظر،

Middle East Mirror, 2 September , 1993

الإسرائيلية عشرين مرة إلى التعاون وإحدى عشر مرة إلى التبادلية وعشر مرات إلى الجهود المشتركة[١١٦].

غير أن توقيع المعاهدة شيء والالتزام بروحها وصنعها شيء آخر. فالملك حسين كان يبحث عن شريك إسرائيلي لضمان مستقبل أفضل للأردن في إقليم مضطرب وغير مستقر. وما أن أصبح شيمعون بيرس رئيسا للوزراء خلفا لرابين حتى انتاب الأردنيين شك حول نوايا بيرس، وخلال فترته التي استمرت سبعة شهور أعطى شيمعون بيرس الأولوية للمسار السوري ورفض التنسيق مع الأردن فيما يرتبط بالمسار الفلسطيني. وزاد من الطين بلة شكوك الأردنيين وعدم ثقتهم بشيمعون بيرس، وتوجس الأردنيون من أن بيرس قد يكون بالفعل منخرطا في محادثات سريّة مع الفلسطينيين، وهو أمر لا يمكن غض الطرف عنه وبخاصة وأن للأردن وما زال مصالح في قضايا الحل النهائي. فبالنسبة للملك حسين فإن شيمعون بيرس ليس جديرا بالثقة لذلك كان تفضيل الملك حسين لرابين لأنه كان يمكن أن يعتمد على رابين. وفي هذا السياق قلّل الملك حسين من أهمية شيمعون بيرس ودوره في التوصل إلى سلام بين البلدين عندما أعطى الفضل

---

(١١٦) أنظر،

Robert Satloff, "The Jordan-Israel Peace Treaty: A Remarkable Document" Middle East Quarterly March 1995, Vol. II, No.1 (March 1995) pp. 47-51.

في ذلك إلى إسحاق رابين. وفي مقابلة له مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية قال الملك بأنه تعامل فقط مع رابين وأنه ربما ما كان ليصل إلى نفس النتيجة لو كان هناك شخص آخر مكان رابين[١١٧]. ولا يخفى على المراقب أن الملك تعمد قول ذلك لإيصال رسالة واضحة مفادها أن بيرس لم يكن ذي صلة.

في السنوات التي تلت مقتل رابين كان من المحال أن يتم الفصل بين العلاقات الثنائية مع إسرائيل وما تقوم به الأخيرة ضد الفلسطينيين. فتدهور الأوضاع الأمنية في الفترة التي سبقت انتخابات عام ١٩٩٦ ألحقت ضررا بالغا بشيمعون بيرس والذي شعر بأن عليه أن يقوم بعمل ما حتى يبدو للناخب الإسرائيلي قائدا صاحب عزيمة قوية وبخاصة وأن شعبية منافسه اليميني نتنياهو كانت في ارتفاع مستمر، لذلك أمر بيرس الجيش الإسرائيلي البدء بعملية عناقيد الغضب في جنوب لبنان والتي انتهت بإدانة دولية بعد أن استهدف الجيش الإسرائيلي مقراً لقوات حفظ السلام تابعا للأمم المتحدة وقتلت فيه أكثر من مئة مدني اعتقادا منها بأن أفرادا من حزب الله كانون مختبئين في المقر. وشكلت العملية ضربة قاصمة لشيمعون بيرس الذي أراد انتخابات مبكرة اعتقادا منه بأنه سيفوز

---

[١١٧] صحيفة هأرتس، ٥ آب ١٩٩٦.

في الانتخابات أمام منافسه اليميني نتنياهو غير أنه كان لتدهور الأوضاع الأمنية وسوء إدارة بيرس للملف الأمني كلفة باهظة لبيرس.

وبعد أن ربح نتنياهو انتخابات ١٩٩٦ شكل ائتلافا حكوميا يمينيا تكوّن من ثمانية أحزاب منها سبعة أحزاب عارضت اتفاق أوسلو. وبهذا فإن تشكيل الحكومة كان بمثابة منح نتنياهو تفويضا لتدمير عملية أوسلو وانتهاج سياسات طائشة ما أثر سلبا على العلاقات مع الأردن[١١٨]. فنتنياهو كان مدفوعا بالاعتبارات السياسية الداخلية وكان مقيّدا بتحالفه مع الأحزاب اليمينية، واستوعب نتنياهو بأن بقائه في منصبه كرئيس للحكومة والتزامه بتنفيذ اتفاقيات أوسلو هما أمران لا يمكن التوفيق بينهما، وبالتالي وضع بقائه السياسي أولا وقبل السلام. ولهذا السبب لم يحاول أبدا أن يخطو خطوة جدية تجاه السلام. والملك حسين الذي علّق آمالا على نتنياهو في السابق أصيب بالإحباط، فنتنياهو اثبت بأنه غير جدير بالثقة ولا يمكن التنبؤ بتصرفاته وسياساته، فهو لم يستوعب مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأردن وبالتالي أحرج الملك حسين عندما اقدمت الحكومة الإسرائيلية على سلسلة من الأعمال الأحادية في القدس.

---

(١١٨) لمزيد من التفاصيل عن الائتلاف الحاكم وكيف ساهم بقوة في تدمير عملية السلام انظر،

Neill Lochery, Difficult Road to Peace: Netanyahu, Israel and the Middle East Peace Process (Reading: Garnet, 1999) p.197.

بمعنى أن سياسات نتنياهو في القدس صدمت الملك الذي بدأ يدرك أن نتنياهو لم يعد شريكا للسلام، ناهيك عن عدم قدرته على ملء الفراغ الكبير الذي تركه رابين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أرسل نتنياهو مستشاره السياسي دوري غولد للقاء الملك حسين ثلاثة أيام قبل أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بفتح النفق في القدس في سبتمبر من العام ١٩٩٦. في ذلك اللقاء مع الملك حسين لم يتطرق دوري غولد إلى موضوع النفق ولم يستشر الملك في الأمر. وعندما فتحت إسرائيل النفق شعر الملك حسين بالخديعة والطعن لأنه رأى في ذلك اعتداءً على دور الأردن الخاص في القدس كما نصت معاهدة السلام على ذلك. ففتح النفق فقط ثلاثة أيام بعد لقاء دوري غولد مع الملك حسين اعطى انطباعا خاطئا بأن الأردن لا يمانع هذه الخطوة الإسرائيلية المستفزة. ومثال آخر لعدم حساسية نتنياهو لمصالح ووضع الأردن هو عندما قررت الحكومة الإسرائيلية البدء ببناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في جنوب القدس، فنتنياهو كان يسعى لأن يطمأن شركائه من اليمين (بعدما وقع برتوكول الخليل في كانون ثاني ١٩٩٧) بأنه وفيا لتعهداته التي قطعها على نفسه لهم، بمعنى أن نتنياهو شعر بأن هناك حاجة لتقديم شيء بالمقابل لليمين الإسرائيلي حتى يحافظ على تماسك الائتلاف الحكومي ويبقي في

منصبه[١١٩]، وهذا القرار مرة أخرى أزعج الملك الذي استشاط غضبا من ممارسات نتنياهو.

وأكثر من ذلك، لم يتعاطف نتنياهو مع رغبة الملك حسين الحقيقية في أن يكون له شريك إسرائيلي للسلام، فالحسين حاول أن يجد أرضية مشتركة من دون طائل، ففي عام ١٩٩٧ طلب الملك حسين إذنا إسرائيلية للسماح له أن ينقل بطائرته ياسر عرفات إلى غزة، ولدهشة الملك حسين رفض الإسرائيليون الطلب. وهنا وبعد أن فقد الحسين ثقته بنتنياهو أرسل له رسالة في التاسع من مارس من العام ١٩٩٧ موبخا إياه بحدة على سياساته المستفزة والطائشة. وقد كتب الملك حسين:

رئيس الوزراء،

إن الألم العظيم والعميق ليعتصرني لما قمتم به من أعمال مأساوية كرئيس لحكومة إسرائيل جاعلين السلام، وهو أكثر الأهداف قيمة في حياتي يبدو وكأنه سراب بقيع. كان من الممكن أن أنأى بنفسي في حال إذا لم تكن حياة كل فرد عربي وإسرائيلي ومستقبلهم يتجهان سريعا نحو الهاوية بسبب إراقة الدماء والكوارات والتي كانت نتيجة للخوف واليأس. إننا وبصراحة لا نستطيع قبول أعذاركم

---

[١١٩] المصدر نفسه.

المتكررة للتصرف بالطريقة التي تقومون بها تحت طائلة التهديد والضغط. ولا نستطيع التصديق بان الشعب الإسرائيلي يبحث عن إراقة الدماء والكوارث ويعارضون السلام. كما أننا لا نستطيع أن نصدق بان أقوى رئيس وزراء إسرائيلي في تاريخ إسرائيل دستوريا قد يتصرف بما يمكن أن يجلب له المزيد من الإدانات.

والواقع الأكثر حزنا والذي طلعت عليه الشمس لي هو عندما لم أجدكم إلى جانبي للعمل من اجل تحقيق إرادة الله للمصالحة النهائية بين أبناء وأحفاد سيدنا إبراهيم عليه السلام. إن المسلك الذي تتبعونه في إعمالكم سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحطيم كل ما أمنت به وناضلنا نحن العائلة الهاشمية من اجل تحقيقه منذ الملك فيصل الأول والملك عبد الله حتى الوقت الحالي.

لماذا هذه الإهانات المتعددة للذين تسمونهم شركائكم الفلسطينيين؟ وهل من الممكن أن تزدهر علاقة جديرة في غياب الاحترام والثقة المتبادلة؟ كيف يمكن العمل معكم كشريك وصديق حقيقي في ظل هذا المناخ المربك والمشوش. نشعر بان هناك نية لتدمير كل ما قمنا ببنائه بين شعبينا ودولتينا. إن العناد ومن أجل العناد تجاه القضايا الحقيقية هو شيء وهو ما نتساءل عنه. وعند أي مناسبة نكتشف بان لديكم طريقة تفكير خاصة بكم ويظهر بأنكم لا تحتاجون لنصيحة من صديق ليسديها لكم.

وإننا لنشعر بالأسف الشديد لكتابة هذه الرسالة الشخصية لكم، ولكن شعوري بالمسؤولية والقلق هما ما جعلا لزاما علي القيام بذلك لمواجهة المجهول من الأيام.

كانت رسالة التوبيخ هذه مفاجأة في الطريقة التي كتبت بها وبخاصة بعد أن سُربت للإعلام. على آية حال، وقعت حادثة أخرى بعد توجيه الملك الرسالة بثلاثة أيام غطت على الرسالة، ففي الثالث عشر من مارس قام الجندي الأردني أحمد الدقامسة بفتح نيران بندقيته وأردى سبع طالبات إسرائيليات قتلى. وكانت الفتيات السبع في رحلة مدرسية لمنطقة الباقورة من وادي الأردن وهي المنطقة التي تم إعادتها إلى الأردن بموجب الاتفاقية. ما كان من الممكن أن يكون توقيت العملية أسوأ وبخاصة عندما ربط اليمين الإسرائيلي بين رسالة الملك التوبيخية لنتنياهو وتسريبها للإعلام وقيام أحمد الدقامسة بقتل الفتيات السبع. واستدرك الوضع الملك حسين وقام بزيارة لأهل القتيلات لتقديم تعازيه، وهي خطوة انتقدها العرب لأنهم لم يستوعبوا الإشارة الإنسانية في خطوة الملك[١٢٠]، وسخروا

---

[١٢٠] لقد تفاجأ الأردنيون بخطوة الملك، فهم بالمجمل غير ملمين بطقوس اليهود عندما يقدم لهم أحد العزاء، وكان يبدوا وكأن الملك كان يخضع لليهود بإذلال لأن نزل على ركبتيه عندما قدم تعازيه، فبالنسبة للكثير من الأردنيين والعرب قلل الملك من مكانة منصبة كزعيم دولة.

من الخطوة وتساءلوا فيما لو كان نتنياهو سيقوم بنفس الخطوة لو كان الأمر معكوسا. ومع ذلك فلفتة الملك وبدلوماسيته العامة أفضت إلى اختفاء الحادثة من النقاش العام في إسرائيل في فترة وجيزة.

وبالرغم من هذه الحادثة التي وللمرة الأولى وضعت الأردن في موقف دفاعي، فإن العلاقات الأردنية الإسرائيلية كانت ستشهد حالا انتكاسة أخرى وتصل إلى نقطة متدنية، ففي سبتمبر من العام ١٩٩٧ حاول الموساد الإسرائيلي اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في عمان. وقد أفسدت هذه الخطوة العلاقات الثنائية وأوصلت العلاقات بين البلدين إلى نقطة متدنية جدا. والمفارقة أن محاولة الاغتيال الفاشلة ضد المواطن الأردني خالد مشعل جاءت بنفس اليوم الذي اجتمع فيه وفد إسرائيلي عسكري ومدني مع الملك. وهنا استشاط الملك غضبا ووضع الإسرائيليين أمام حلين لا ثالث لهما: أولا، إذا ما مات خالد مشعل فإن الأردن سيكشف عن هوية العملاء الإسرائيليين وسيحاكمها علنا وسينفذ بحقهما حكم الإعدام. ثانيا، بإمكان إسرائيل أن تعترف بجريمتها وتقدم الاعتذار والدواء لإنقاذ حياة خالد مشعل. نتنياهو قرر أن يختار الخيار الثاني وأرسل رئيس جهاز المخابرات داني يأتون إلى عمان ومعه الدواء المضاد

المطلوب[١٢١]. وبطبيعة الحال شكّل الهجوم على خالد مشعل مخالفة صريحة وانتهاكا صارخا لمعاهدة السلام التي يمنع فيها البند المتعلق بالأمن من قيام أي دولة بأعمال عدائية ضد الدولة الأخرى[١٢٢]. وبالفعل أثبتت الأفعال الإسرائيلية بأن هناك بعض الدوائر بين اليمين الإسرائيلي لم تستبطن بعد معنى أن يكون هناك معاهدة سلام مع الأردن.

وما أن مضت عدة أشهر أخرى حتى اندلعت أزمة أخرى بين البلدين حول المياه ولم يتم تنفيسها إلا من خلال استجابة إسرائيل للمطالب والشروط الأردنية. فإسرائيل التي كانت تواجه موسميا مائيا صعبا ونقصا حادا في المياه وهبوط في مستوى مقياس المياه في طبريا ترددت ولم تزود الأردن بالمياه كما هو منصوص عليه في المعاهدة. وفي الأردن فُسرت الخطوة الإسرائيلية كدليل إضافي على أن حكومة نتنياهو غير جديرة بالثقة ولا يمكن توقع تصرفاتها وأنها حكومة تسعى إلى إعادة التفاوض حول ملفات وقضايا حسمت في السابق وتضمنتها معاهدة السلام. كما أن الحادثة أقنعت الأردنيين أكثر فأكثر بأن إسرائيل لم تكن جادة أبدا في التزاماتها كما هو منصوص عليه في معاهدة السلام.

---

[١٢١] الجروسالم بوست ١٠ تشرين أول ١٩٩٧.

[١٢٢] انظر إلى المادة الرابعة من معاهدة السلام.

وخلال الفترة الأولى من حكم نتنياهو أصبح الأردنيون غير مرتاحين لسياسته وقيادته، لذلك كان الملك عبدالله الثاني فرحاً لأن يرى نهاية نتنياهو ويرى أيهود باراك يحل مكانه، فباراك الذي ربح انتخابات عام ١٩٩٩ وعد بالسلام، وأوجدت عودة حزب العمل للسلطة بصيصا من الأمل من أن تغييرا ما سيحدث، غير أن المسألة أعمق بكثير من تغيير رئيس حكومة، فإسرائيل تغيرت بشكل جذري وموقفها من السلام لم يعد منسجما مع الأولويات الأردنية (التفاصيل في الفصل القادم).

## التطبيع ومنتقدوه

لم يكن مفهوم التطبيع في سياق عملية السلام جديدا إذ ظهر للمرة الأولى في منتصف السبعينيات عندما كتب محمد سيد أحمد (صحافي مصري يساري معروف) كتابا بعنوان عندما تصمت المدافع[١٢٣] . وفي هذا الكتاب قدم المؤلف رؤيته عن التعامل مع إسرائيل بعد توقيع معاهد سلام. ونادى في كتابه إلى التسوية السلمية مع إسرائيل لأن العالم قد تغير وأن هناك حوافز لتدعيم السلام بدلا من اندلاع الحروب. ويضيف بأنه لا يوجد مناص من الاعتراف الضمني بوجود

[١٢٣] محمد سيد احمد، بعد أن تسكت المدافع (بيروت: دار القضايا، ، ١٩٧٥).

إسرائيل بحدود آمنة ومعترف بها بعد أن يستعيد العرب أراضيهم المحتلة وبعد أن يقوم كيان للفلسطينيين[١٢٤]. الكتاب صدر قبل أن يقوم السادات بزيارة القدس وكأن الكتاب كتب مسيرة التسوية قبل أن تبدأ. غير أن مقولاته لم تحظَ بقبول في الشارع المصري والعربي، وبالتالي تعرض كتابه لنقد واسع في العالم العربي.

في السنتين الأوليتين من معاهدة السلام مع إسرائيل عجت الصحافة الأردنية بمقالات تناقش موضوع التطبيع، وحينها كان هناك أقلية تدفع باتجاه التطبيع مع إسرائيل بشكل علني، لكن ما أن تولى نتنياهو منصب رئيس الوزراء وبدأ بسياساته الاستفزازية حتى اختفى النقاش حول التطبيع. وبالفعل حملت كلمة التطبيع والمطبع إيحاءات سلبية وأصبحت مثل هذا النوع من المفردات يوظفي في سياق الازدراء. ومع ذلك فخلال أول سنتين بعد توقيع المعاهدة بدا وكأن السلوك الشعبي في الأردن متغيرا وكان هناك الكثيرون ممن اعتقدوا أن الرأي العام الأردني كان قابلا للتغير، لكن وعلى الرغم من التفاؤل الأولي لم تتحقق عوائد السلام، فالتجارة نمت بشكل بطيء والعوائد من السياحة الإسرائيلية كان أيضا متواضعة. فالسياح كانوا يأتون من إسرائيل لقضاء يوم أو يومين لكنهم لا يقيمون في الأردن لأيام كثيرة، والأردنيون انتقدوا ذلك بالقول أن السياح

---

(١٢٤) المصدر نفسه.

الإسرائيليين يأتون حاملين معهم شطائر الأكل ولا يشترون تذكارات. واشتكى الأردنيون أيضا من قيام وكالات السياحة الإسرائيلية بجذب السياح من مختلف دول العالم إلى إسرائيل (مستخدمة البتراء في إعلاناتها) وتضيف يوما أو يومين في الأردن بينما يقضون كل الوقت في إسرائيل. لذلك سارع الأردنيون بالقول أن هناك مؤامرة إسرائيلية لترويج البتراء لصالح الاقتصاد الإسرائيلي وعلى حساب المصالح الأردنية.

واتضح سريعا بأن "سلام الملك" يخسر الدعم الشعبي. وكان الرأي العام في الأردن وكذلك الموقف من السلام يتحدد بشكل كبير نتيجة لحقيقة أن نصف السكان في الأردن تنحدر من أصول فلسطينية بينما النصف الآخر كان حساسا من السياسات الإسرائيلية وعدم جدّية الإسرائيليين عندما يتعلق الأمر بصنع السلام مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فالقضية الفلسطينية هي قضية داخلية في الأردن. ربما استغرق قادة إسرائيل وقتا طويلا لفهم بأن انطباعات وتصورات الأردنيين عن السلام مختلفة عما هي لديهم. وفي الواقع، كان الأردنيون غير مدركين للقاءات السرية بين الملك حسين وقادة إسرائيل، فقبل سنوات قليلة من المعاهدة أيّد الأردنيون بشكل كبير الرئيس صدام حسين عندما أطلق تسعة

وثلاثين صاروخا على إسرائيل. وعلاوة على ذلك، ما زالت صورة إسرائيل في الصحافة الأردنية سلبية وكذلك الأمر في بعض الكتب المقررة في المدارس[١٢٥].

وبقيت معاهدة السلام مع إسرائيل ولسنوات طويلة نقطة خلاف رئيسة بين الحكومات الأردنية من جانب والمعارضة من جانب آخر. طبعا انتقدت بعض القوى السياسية في الأردن التطبيع من منطلق أيدولوجي وفي سياق معارضتها المبدئية والأيدولوجية للسلام مع إسرائيل بشكل عام ولمعاهدة السلام مع الأردن بشكل خاص. فقد حارب الإسلاميون لفترة طويلة عملية التطبيع، وهناك الكثير من الخطابات والبيانات التي أصدرتها القوى الإسلامية والتي ركزت على ضرورة الالتزام بعدم التطبيع مع إسرائيل. فالتطبيع وفقا لهم هو أمر تفسره إسرائيل بأنه أداة للهيمنة على المنطقة وهو يتأتى من مفهوم ديني تقليدي يشدد على تفوق اليهود على سائر الأمم. بمعنى، يشكل التطبيع أداة لاختراق الثقافة العربية. وربما كانت النقطة الأخيرة المتعلقة بمقاومة التطبيع هي أكثر وسيلة فاعلة لإقناع الناس وإخافتهم من ممارسة أي عملية تطبيعية مع إسرائيل. فقد لعبت على وتر المخاوف من التأثير الغربي والصهيوني وهي مخاوف مهيمنة في العالم العربي. وركزت القوى

---

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل عن كيف قام العرب بدراسة إسرائيل انظر،

Hassan A. Barari, Israelism: Arab Scholarship on Israel, a Critical Assessment (London: Ithaca, 2009).

المناهضة للتطبيع في الأردن على أن إسرائيل لديها مخطط لغزو العالم العربي ثقافيا واقتصاديا من خلال بوابة الأردن، وغالبا ما ردد الناطقون باسم حركة مقاومة التطبيع هذه المقولات.

وعليه، فإن معارضة التطبيع سبقت توقيع معاهدة السلام إذ شكلت جبهة العمل الإسلامي مع سبعة أحزاب يسارية وقومية لجنة مقاومة التطبيع والاستسلام حتى قبل توقيع المعاهدة، وعلى الرغم من الخلافات الايدولوجية الجذرية بين هذه القوى السياسية إلا أنها كلها بقيت متحدة في التزاماتها الأيدولوجية في مناهضة التطبيع مع إسرائيل. وانضمت أيضا النقابات المهنية إلى هذه اللجنة وبدأت باتخاذ إجراءات عقابية ضد أي عضو من أعضائها في حال ممارسته للتطبيع مع إسرائيل. وعلى نحو لافت، لم يقتصر الأمر على المعارضة الأيديولوجية وإنما بقي الأردنيون بشكل عام متوجسين من التطبيع بشكل عام، وكانت المقولة السائدة في النصف الثاني من التسعينيات هي الانتظار حتى تثبت إسرائيل بأنها تلتزم بما قطعته على نفسها من تعهدات.

الخلافات في التصورات بين الإسرائيليين والأردنيين بقيت مستمرة وواضحة، فمن ناحية استعمل الإسرائيليون المعاهدة لتعزيز مقولتهم بأنه لم تعد هناك قضية عالقة بين الأردن وإسرائيل، وبالنسبة للكثير منهم فإن السلام بين الأردن وإسرائيل تأخر كثيرا وكان من المفروض أن يتم التوصل إليه سنوات

طويلة قبل توقيعه رسميا. وفي المقابل سعى الأردنيون للحصول على تطمينات من إسرائيل، فبالنسبة للغالبية الساحقة من الأردنيين تمثل إسرائيل دولة توسعية وعنيفة. والإسرائيليون لا يتفقون مع الرؤية الأردنية ولا يشعرون بأن عليهم طمأنة الأردنيين[١٢٦]. ويفصل الإسرائيليون بين الأردن وفلسطين بشكل أزّم من العلاقات مع الأردن، فبينما تؤيد الغالبية الساحقة من الوسط اليهودي الإسرائيلي معاهدة السلام مع الأردن لكن هذه النسبة تهبط كثيرا عندما يتعلق الأمر بتأييد عملية أوسلو[١٢٧]. فهم يرون الأردن كنقطة انطلاق لتحقيق مصالحة إقليمية أوسع في العالم العربي.

وكما أشير إليه سابقا، أضعف انتقال المركز السياسي في إسرائيل تجاه اليمين من معسكر السلام في الأردن وأعطى دفعة قوية لمناهضي التطبيع في الأردن. ففي شهر فبراير من العام ١٩٩٦ تم تفجير حافلتين إسرائيليتين ما أدى إلى مقتل وجرح العشرات من الإسرائيليين، طبعا أدان الأردن الرسمي الهجمات الفلسطينية وعكس الإعلام الرسمي هذا التوجه، فصحيفة الجوردان تايمز كتبت في

---

(١٢٦) لمزيد من التفصيلات أنظر،

United Press International, 17 July 1994.

(١٢٧) مركز تامي شتاينمتس، مصدر سابق

افتتاحيتها بأن القنابل استهدفت السلام[١٢٨]. توقيت الهجمات كان ضاراً بالنسبة لشيمعون بيرس الذي كان يخوض معركة انتخابية كان من المفروض أن تكون سهلة، فقبل أشهر قليلة من إجراء الانتخابات انطلقت الهجمات الفلسطينية وصواريخ حزب الله ما أضعف بيرس الذي أخذت شعبيته بالتراجع شيئا فشيئا إلى أن خسر الانتخابات. وما إن شن بيرس عملية عناقيد الغضب في أبريل ١٩٩٦، وارتكاب القوات الإسرائيلية مجزرة قانا؛ حتى اشتاط مناهضو التطبيع في الأردن غضبا. فالاعتداءات الإسرائيلية أعطت هذه القوى ذخيرة إضافية لاستهداف التطبيع. وسرعان ما تبدل الإعلام الأردني الذي بدأ يؤكد أن السلام تم ذبحه في لبنان. وانضم البرلمان الأردني إلى النقاش العام إذ اصدر بيانا مؤكدا على أن الأفعال الإسرائيلية إنما تكشف الوجه الحقيقي للصهيونية والدولة العبرية. وقد وصل الغضب الأردني لذروته عندما بدأ الكثيرون يقولون أن آلة الحرب الإسرائيلية المتقدمة تكنولوجيا كان يمكن أن تتجنب مجزرة قانا لكنها أصرت على قتل اللبنانيين بدماء باردة. ربما لا يوجد إلا القليل من بين الأردنيين من كان سيصدق أن إسرائيل ضربت مقر قانا عن طريق الخطأ.

---

[١٢٨] الجوردان تايمز، ٤ آذار ١٩٩٦.

لكن إسرائيل بالمقابل كانت ترى الأمور من منظور مختلف، فوفقا للإسرائيليين كان على العرب أن يستوعبوا أن الأمن هو القضية المركزية للعقل اليهودي وللنفسية الإسرائيلية. وفي كتابه عن السياسة الخارجية الإسرائيلية وصناعتها يناقش مايكل بريكر المنظور اليهودي(١٢٩) وضرورة أن يتوقف العرب عن "التحريض" ضد إسرائيل. ومما لا شك فيه، هناك مركزية للأمن واضحة في إسرائيل، لكن هناك أيضا من يصر على أن إسرائيل تستخدم الأمن كذريعة لتبرير الجمود في عملية السلام مع العرب ولتبرير التوسع الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين. ومع ذلك بقيت مقولة إسرائيل المركزية تدور حول عجز الحكومة اللبنانية وعدم قدرتها على وقف هجمات حزب الله على إسرائيل، وبالتالي لا بد من أن تدفع الحكومة اللبنانية ثمنا باهظا، وحتى الإسرائيليون الذين دعموا عملية أوسلو متفقون مع هذه المقولة.

باختصار، سعى الأردن الرسمي لإيجاد أرضية مشتركة مع إسرائيل. فقبل تولي نتنياهو رئاسة الحكومة والبدء بسياسات استفزازية بقي مفهوم التطبيع نوعا ما محايداً لدى الكثير من الأردنيين. فلم يصل المفهوم لدرجة العيب وإنما بقي

---

(١٢٩) أنظر إلى

Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process (London: St Martin's Press, 1972).

موضوعا كان بإمكان الأردنيين الاختلاف أو الاتفاق معه أو دعمه أو العمل ضده. لكن بعد محاولة اغتيال خالد مشعل لم يعد لدى الأردنيين إيمان بالتطبيع مع إسرائيل. ومع أن الملك حسين لم يستسلم ولم يفقد الأمل بالسلام والتطبيع معا، فقد بدا له قبل وفاته بفترة وجيزة بأن معركة قبول الأردن للدولة العبرية قد انتهت. والسبب من وجهة نظر الملك كان السياسات الإسرائيلية بالدرجة الأولى. والسلام وصل إلى مرحلة جمود أكثر من أي وقت مضى، ولم يعد الشعب الأردني يؤمن باحتمالية السلام والتعايش مع إسرائيل، فصورة إسرائيل تشوهت بشكل سيء وبخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، واستفحال السياسات الأحادية من قبل حكومات اليمين الإسرائيلي.

## خاتمة

بعد أشهر قليلة من تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في منتجع كامب ديفيد في محاولة للتوصل إلى اتفاقية سلام شامله ونهائية. وفشل هذا الجهد ومعه أيضا فشلت محاولات الرئيس بيل كلينتون لإنقاذ المحادثات ما ولّد إحباطا عاما. وأفضى انهيار محادثات كامب ديفيد إلى حدثين مترابطين كان لهما أهمية كبيرة

بالنسبة لعلاقة الأردن مع إسرائيل. أولا، لجأ الفلسطينيون إلى انتفاضة الأقصى، وثانيا انتقل المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر تجاه اليمين.

وبالمجمل انتاب الأردنيين شكوك بأن إسرائيل كانت تعمل بنية سيئة، فبالنسبة لغالبية من الأردنيين فإن الجانب الإسرائيلي كان مهتما فقط في إدارة الصراع بدلا من حله. فبالنسبة لهم، إسرائيل مصممة على التوسع على حساب الفلسطينيين. وبعد أن استبطن الأردنيون بأن إسرائيل ليست جادة في مفاوضات السلام وبخاصة بعد إن اعتلى شارون سدة السلطة في إسرائيل تماهى الأردنيون مع القضية الفلسطينية بشكل كامل. وإذا كان هناك بريق أمل بأن إسرائيل والأردن يمكن لهما أن يصلا إلى سلام دافئ، فإن الانتفاضة وردة فعل الإسرائيليين عليها بددا ذلك الأمل الضعيف أصلا.

لم يكن هناك نقص في مبادرات السلام، فالملك عبدالله على سبيل المثال بذل جهدا مضنيا لإنهاء النزاع وإحقاق السلام، وفي مارس من العام ٢٠٠٧ ألقى الملك عبدالله الثاني خطابا أمام جلسة مشتركة بين أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب بالكونغرس خصصه بالكامل للقضية الفلسطينية في محاولة لإقناع الأمريكان بضرورة تبني وتأييد حل الدولتين. فمن وجهة نظر الأردنيين، فإن الأحداث التي وقعت في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى قد أثبتت بما لا يدع مجال للشك بأن السلام غير ممكن مع الإسرائيليين. وفي الوقت الحاضر فإن القوى المعارضة

للتطبيع مع إسرائيل تسيّدت الموقف لأن الجميع تقريبا في الأردن يرون أن إسرائيل هي بلد معاد للسلام. والآن يمكن القوى أن المعسكر المعارض للتطبيع امتلك قضية قوية. ويجادل هذا المعسكر بأن إسرائيل استمرت في بناء المستوطنات بشكل متواصل وقدمت هذه المستوطنات كأمر واقع. وحتى الحكومة الأردنية قامت بانتقاد إسرائيل بشكل منتظم وممنهج بسبب السياسة الاستيطانية وبسبب جدار الفصل الذي هدد عملية السلام وقوضها. وفي أكثر من مناسبة خاطب الملك الرأي العام الإسرائيلي لممارسة الضغط على حكومته لصنع السلام.

اللافت أن مقولة أن المجتمع الإسرائيلي انتقل إلى اليمين أصبحت مقولة رائجة في الأردني سواء بين النخب أو المواطنين العاديين. فالأردنيون من مختلف ألوان الطيف السياسي توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه لم يعد هناك في إسرائيل ما يمكن أن يطلق عليه اسم اليسار أو حتى معسكر السلام، فقد تغيرت الخريطة السياسية في إسرائيل في آخر عقدين بحيث لم تعد قادرة على إنتاج أي تحالف للسلام ولا يمكن أن تقدم دفعة لإحلال السلام. وبأثر رجعي، يمكن القول أن الطريقة الوحيدة التي كان من الممكن أن تأخذ السلام بين الأردن وإسرائيل إلى مرحلة أفضل هي لو أن المسار الفلسطيني الإسرائيلي انتهى بسلام مقبول وعادل. وكان هذا الأمر واضحا للأردنيين ولكنه ليس كذلك بدرجة كافية بالنسبة للحكومات الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي. وهذه النتيجة تقودنا إلى السؤال

التالي: ماذا يخبئ المستقبل للأردنيين والإسرائيليين في هذا العالم المتغير؟ هذا هو موضوع الفصل القادم.

# الفصل الختامي

على الرغم من أن معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل قد تجاوزت التقلبات التي عصفت بالإقليم منذ توقيعها إلا أن العلاقة الثنائية بين البلدين هي أبعد عما يمكن وصفه بعلاقات دافئة. فالأردنيون وعلى كافة المستويات ينتقدون السياسات الإسرائيلية ويرون في إسرائيل دولة خطرة وتوسعية. وفي كتابه المعنون ب "فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر" يقول الملك عبدالله الثاني بأن كل واحد في هذا الإقليم "يخشى بأننا سنبتلى عما قريب بحرب جديدة أخرى... والسياسات الإسرائيلية هي السبب الرئيس لهذا الواقع القاتم"[١٣٠]. ومع أن الملك عبدالله انتقد إسرائيل في أكثر من مناسبة إلا أنه يبدو أن لا خيار لعمان سوى الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل بغض النظر عن حقيقة أن مجمل التطورات تفيد بأن البلدين قد يجدا نفسيهما في حالة من الصدام في المستقبل.

ثمانية وعشرون عاما مرت على بدء عملية السلام في مدريد، ومع ذلك لا يبدو أن التوصل إلى اتفاقية سلام نهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أمرا في

---

[١٣٠] أنظر،

King Abdullah II of Jordan, Our Last Best Chance: A Story of War and Peace (New York: Penguin Group, 2011).

متناول اليد. فالواقع القاتم (الذي تميّز بانعدام الثقة وعدم التيقن والعداء) لا يقدم الكثير من الأمل. صحيح أن كل أطراف الصراع تتحدث عن مركزية السلام لمستقبل مستقر ومزدهر إلا أن هناك أربعة عوامل ما زالت تشكل عائقا أمام انتقال حقيقي للسلام.

أولا، لا تؤمن القيادة الإسرائيلية بأنه من الممكن أو حتى من الضروري التوصل إلى اتفاقية سلام مع الجانب الفلسطيني، فواقع الحال يشير إلى أن قادة إسرائيل لا يمتلكون الحس بضرورة إنهاء الصراع. ولهذا السبب نجد أن كبار قادة إسرائيل لا يعيرون حل القضية أولوية ويركزون عوضا من ذلك على إيران كمصدر للتهديد لأمن إسرائيل. والبداية كانت مع بنيامين نتنياهو عندما تولى رئاسة حكومة إسرائيل للمرة الأولى في منتصف عام ١٩٩٦ وكان شغله الشاغل آنذاك هو إفشال عملية أوسلو. والآن، ومع تكثيف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة يرى الكثيرون بأن حل الدولتين لم يعد خيارا عمليا، فعدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية تجاوز حاجز النصف مليون منذ سنوات، وهو الأمر الذي حدّ من قدرة أي رئيس حكومة على اتخاذ أي إجراء رادع للنشاط الاستيطاني لأن البقاء السياسي في هذه الحالة هو على المحك. وبعبارة أخرى، فإن دينامية القوة داخل المجتمع الإسرائيلي تشكل عائقا حقيقيا أمام تحقيق السلام.

ثانيا، لا يتمتع الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس بنفس مكانة سلفه الراحل ياسر عرفات، فخلال حكم عرفات لم يكن من الممكن عمليا لأي فصيل فلسطيني أن يزايد عليه بنجاح، فكان يُنظر للرئيس عرفات على نطاق واسع بأنه يُجسد الحركة الوطنية الفلسطينية. غير أن الوضع تغير مع الرئيس الحالي، فالانقسام الفلسطيني بين حماس في غزة وفتح في الضفة الغربية جعل من الرئيس عباس بطة عرجاء. ويعتقد قادة إسرائيل بأن الرئيس محمود عباس ليس في موقع يمكن له من خلاله التوصل إلى معاهدة سلام مع الإسرائيليين، ناهيك عن تنفيذ مثل هذه الاتفاقية في حال التوصل إليها. فحركة حماس قد وصلت إلى مكانة إقليمية عالية وتمتلك القدرة على تخريب أي تسوية سليمة لا توافق عليها، لذلك فالانقسام بين الفلسطينيين وتنافسهم الدائم دفع الكثير من المراقبين في الإقليم إلى التشكيك بقدرة عباس على أن يكون شريكا قادرا في أي عملية سلام حقيقية تستلزم تقديم تنازلات متبادلة.

ثالثا، هناك ما يشير إلى أن الولايات المتحدة – راعي السلام واللاعب الأهم بالنسبة لطرفي الصراع – مهتمة أكثر بعملية إدارة الصراع بدلا من حله. فعلى العكس من الرئيس بيل كلينتون الذي خاطر عندما انخرط شخصيا بتفاصيل التسوية السياسية فإن خلفه الرئيس جورج بوش والذي جاء إلى السلطة في عام ٢٠٠١ اتبع سياسة رفع اليد عن ملف التسوية برمته. من هنا، كان الرئيس بوش

وإدارته ولمدة سبع سنوات متتالية جزءاً من المشكلة بدلا من أن يكونوا جزءاً من الحل. فتأييد الرئيس بوش للحكومات اليمينية في إسرائيل رفع الضغط عن إسرائيل وشجع الحكومات الإسرائيلية على تبني سياسات أقنعت مختلف اللاعبين في الإقليم بأن الولايات المتحدة ليست وسيطا نزيها في عملية السلام. وسواء عن وعيّ أو غير ذلك فقد نظر الرئيس بوش إلى سياسات وإجراءات شارون المعادية للسلام وكأنها تصب في سياق الحرب ضد الإرهاب. لذلك شعر شارون بأنه متحرر من كل الضغوط، وعندها طرح جانبا عملية السلام واتبع سياسة أحادية في العلاقة مع الفلسطينيين وقضيتهم. وحتى عندما تعامل الرئيس بوش مع خليفة شارون الأقل تطرفا أيهود أولمرت في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في نهاية عام ٢٠٠٧ فقد جاءت خطوة بوش متأخرة جدا وقليلة جداً[١٣١]. وعندما أصبح

---

(١٣١) أنظر،

Hassan A. Barari, The Annapolis Meeting: Too Little Too Late! CSS Papers, November 2007.

تسلط هذ الدراسة على الديناميكيات التي تحدد النجاحات أو الاخفاقات في مؤتمر انابوليس المتعلق بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فتاريخ عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تفيد بأن العوامل الداخلية هي المفتاح لفهم قدرة أو عجز طرفي الصراع على تنفيذ الاتفاقيات. ولهذا السبب فإن مؤلف الدراسة يستنتج فهم هذه الديناميكيات الداخلية هو من الضرورة بمكان لنجاح عملية السلام.

باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة في شهر يناير من العام ٢٠٠٩ حاول كل ما في وسعه لمساعدة طرفي الصراع من أجل التوصل إلى اتفاق سلام خلال فترة رئاسته الأولى لكنه أخفق. أما في فترة رئاسته الثانية، فقد أصبح الرئيس أوباما مشغولا أكثر بقضايا أكثر أهمية منعته من أن يستثمر رئاسيا في علمية السلام.

وأخيرا، هناك فجوة ثقة متنامية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهي فجوة ألحقت ضررا بالغا بعملية السلام بشكل عام. فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، وصعود حماس في السياسة الفلسطينية، لم يتخذ الجانبان أية مخاطرة سياسية أو أمنية ضرورية لتحقيق السلام. طبعا، صحيح أن هناك قوى سياسية إسرائيلية توظف انعدام الثقة بين الجانبين لإحداث تغييرات على أرض الواقع لصالح المستوطنين، لكن من الصحيح أيضا القول بأن هناك غالبية ساحقة من بين اليهود الإسرائيليين لم تعد تثق بالفلسطينيين والعكس صحيح أيضا. ويرى الفلسطينيون بأن إسرائيل ليست جادة في عملية السلام وأنها تستخدم عامل الوقت لدفع الفلسطينيين إلى حافة الاستسلام.

عمليا، هناك مفارقة في الواقع السياسي الحالي عند الجانبين. فمن ناحية يعد حل الصراع أمرا ضروريا للجانبين، لكن ومن جانب آخر فإن الحد الأعلى لما يمكن أن تقدمه أي حكومة إسرائيلية لصنع السلام مع الفلسطينيين وبقائها سياسيا هو أقل بكثير من الحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به أي حكومة فلسطينية

وتحافظ على بقائها السياسي. وهذه القراءة دفعت بالعديد من المراقبين إلى تقدم اقتراحات ومقاربات تختلف عن مقاربة حل الدولتين (سنناقش هذه المقولة في باقي هذا الفصل).

## تصورات التهديد عند الأردنيين

دفع الإخفاق في عملية السلام العديد من المحللين والسياسيين إلى التفكير في الدور (إذا ما كان هناك دور) الذي يمكن أن يلعبه الأردن في الضفة الغربية. وهناك أيضا العديد من الذين تساءلوا فيما إذا كان ينبغي على الأردن أن يتدخل، وإذا كانت الإجابة نعم، فتحت أي شروط عندها؟ بطبيعة الحال، فإن مثل هذه الأسئلة تربط بشكل غير مباشر بين تحركات الأردن في الإقليم والديناميية المتغيرة في الساحة السياسية الفلسطينية. فنسبة لعدد من الإسرائيليين، فإن إخفاق الفلسطينيين في التوحد خلف استراتيجية موحدة سيفضي من جملة ما سيفضي إليه إلى انخراط أردني غير مباشر في الضفة الغربية. هذه الرؤية الاستشراقية تفتقد لفهم التفكير الاستراتيجي الأردني الذي تطور خلال العقدين الماضيين، فتقديم الأردن وكأنه يتربص لفشل الفلسطينيين في مشروع بناء دولتهم حتى ينتهز الفرصة، فيه الكثير من انعدام الرؤية في التقاط التعقيدات التي تحيط بالتصورات التي يراها الأردنيون للأخطار التي تهدد بلدهم.

فالكثير من الأردنيين يقولون بشكل علني ودائم بأن حل الدولتين هو الحل الأمثل بالنسبة لهم، فعلى مدار السنوات تشكل أجماع وطني أردني يفيد بأن الإخفاق في ترجمة مقاربة حل الدولتين إلى واقع ينطوي على تهديد للأمن الوطني الأردني. غير أن المفارقة تكمن في أن الأردنيين لم يحددوا بعد ماذا بوسع بلدهم أن يقوم به لحماية الأمن الوطني في حال فشل إقامة حل الدولتين. بمعنى آخر، لا يوجد هناك خطة بديلة للتعامل مع الضفة العربية إذا ما انهارت السلطة الفلسطينية وعمت الفوضى، أو حتى إذا ما تمكنت حماس من السيطرة على الضفة الغربية، أو في حال استمرار الأمر القائم لسنوات قادمة. وعلى آية حال، فقد قدَّم العديد من المراقبين الأجانب إجابات على ذلك. ونتيجة لذلك، هناك فكرتان إشكاليتان أصبحتا موضعا للنقاش يتناولهما المحللون والسياسيون بين الفينة والأخرى على مدرا العقود الثلاث الماضية: الكونفدرالية بين الأردن والفلسطينيين، والخيار الأردني الذي ينصُّ على ضم أجزاء من الضفة الغربية للأردن لتكون تحت السيادة الأردنية.

ويمكن القول إن الأردنيين لا يرتاحون لطرح مثل هذه الأفكار التي غالبا ما يرددها المحللين والسياسيين الإسرائيليين. من هنا، من الطبيعي أن يكرر الأردنيون مقولة واحدة تجمعهم وهي أن الأردن يواجه خطرا واحدا مصدره السياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام. وهناك العديد من المقالات التي نشرت

في الصحافة الأردنية تؤكد على هذه النقطة على وجه التحديد. ولا بد هنا من التوضيح كيف يبني الأردنيون تصوراتهم للتهديدات التي مصدرها استعصاء حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو التي مصدرها أي حل بديل عن حل الدولتين. فكما هو الحال مع معظم الإسرائيليين الذين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية مستقلة كوسيلة لضمان يهودية وديمقراطية إسرائيل وكوسيلة لتجنب سيناريو حل الدولة الواحدة ثنائية القومية فإن الأردنيين يدعمون خيار وسيناريو حل الدولتين لتجنب إمكانية الوحدة بين الأردن وما تبقى من فلسطين. والمقولة الشائعة في الأردن تفيد بأن الوحدة مع ما تبقى من فلسطين ما هو إلا سيناريو قاتم لأن إسرائيل تحل كل مشاكلها الديمغرافية على حساب الأردن أولا والفلسطينيين ثانيا. فهناك قناعة تامة عند أعداد متزايدة من الأردنيين تفيد بأن إسرائيل تسعى لتجنب الكابوس الديمغرافي على حساب الأردن.

لقد طرح الأردن جانبا كل "أطماع" الهاشميين السابقة المتمثلة بضرورة إخضاع الضفة الغربية للحكم الهاشمي، ومع نهايات الثمانينيات توصل الملك حسين إلى قناعة جديدة تفيد بأنه لا يمكن له أن يمنع إقامة دولة فلسطينية دون أن تقوم حكومة الليكود بضم الضفة الغربية. بمعنى أن الهدفين الأردنيين المتمثلين بمنع إقامة دولة فلسطينية، ومنع إسرائيل من ضم الضفة الغربية، هما هدفان متضاربان. عندها، برزت مدرسة سياسية أخرى في الأردن تفيد بأن الأردن

سيكون في حال أفضل من دون أي وحدة مع الفلسطينيين. وقد دفع هذا التفكير الجديد الملك حسين لاتخاذ قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية. وقد تناول نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق مروان المعشر والذي خدم أول سفير أردني في إسرائيل هذه القضية في كتابه عن المركز العربي. وفي كتابه تناول المعشر صعود فكرة حل الدولتين على حساب فكرة إعادة الضفة الغربية إلى السيادة الأردنية. ويقول المعشر إن المدرسة التقليدية (التي كانت تعتبر إقامة دولة فلسطينية خطرا على الأردن لأنها ستكون دولة ذات نزعة تحررية قد تستهدف الأردن) تراجعت لصالح مدرسة أخرى ترى في إقامة دولة فلسطينية مستقلة مصلحة عليا للأردن[١٣٢].

وهناك العديد من الأسباب التي تقف خلف التحول في موقف الأردن، ويكفي هنا أن نذكر القلق الديمغرافي محفزا رئيسا لبروز مدرسة حل الدولتين إذ أثارت هذه الاعتبارات الديمغرافية قلقا أردنيا مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات عندما بدأ الكثير من الأردنيين يرون أن شعار الليكود بأن "الأردن هو فلسطين" هو شعار خطر ويشكل قلقا وجوديا.

---

[١٣٢] أنظر،

Marwan Muasher, The Arab Center: The Promise of Moderation (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2008), pp. 26–30.

بناء على هذا المنطق، حاول الملك عبدالله الثاني التركيز على ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا. لعب الأردن دورا بارزا وعلى مسارين مختلفين. أولا، أسهم الأردن بشكل فاعل في بلورة مبادرة السلام العربية التي جاءت كمحاولة لحل الصراع مع إسرائيل، وبالفعل قام الملك بالترويج لهذه المبادرة وبقوة. وقد نادت المبادرة بانسحاب إسرائيل إلى خطوط الرابع من حزيران في إطار معاهدة سلام بين العرب وإسرائيل، ونادت أيضا بحل يتوافق عليه الطرفان لمشكلة اللاجئين. غير أن إسرائيل لم تقم وزنا لهذه المبادرة واستمرت في سياساتها الأحادية. ثانيا، عمل الأردن بشكل وثيق مع إدارة الرئيس بوش لتطوير خطة خارطة الطريق التي استندت إلى رؤية واشنطن في حل الدولتين. ومن أجل إبقاء الضغط على الإدارة الأمريكية قام الملك حسين بإلقاء خطاب أمام جلسة مشتركة في الكونغرس الأميركي بشهر مارس ٢٠٠٧ لإرسال رسالة واضحة للإدارة حيال هذه النقطة على وجه الخصوص. وناشد الملك أعضاء الكونغرس مساعدته على تنفيذ حل الدولتين وفقا لمبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق.

وعلى الرغم من الجهود الأردنية المتمثلة بخلق الزخم المنشود لتحيق حل الدولتين إلا أن مقاربة حل الدولتين بدأت تفقد زخمها على مدار العقد الأخير. وهنا نشير إلى الاستراتيجي الإسرائيلي غيورا ايلاند (الرئيس الأسبق لمجلس

الأمن القومي الإسرائيلي) الذي قام بنشر دراسة أكد فيها على ضرورة إعادة التفكير بنموذج حل الدولتين، كما أن هناك عددا آخرا من الباحثين بدأ يطرح أسئلة حول جدوى الحديث عن حل الدولتين[١٣٣].

نشير هنا إلى أن مجرد الحديث عن مثل هذه الأفكار في واشنطن يثير حنق وقلق الأردنيين، وهو أمر خضع لنقاش عام في الأردن عام ٢٠٠٨.

وقد أبرز النقاش العام والمتجدد في الأردن حقيقة أن الغالبية الساحقة من الأردنيين تعارض فكرة الوحدة مع الفلسطينيين قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة. وكان هناك عدد محسوب ومعزول من الكتاب الأردنيين من أصول فلسطينية نادوا بضرورة إعادة التفكير في موقف الأردن حيال قضية الوحدة مع الفلسطينيين، وكانت النقطة الرئيسة التي وظفوها تتعلق بالتاريخ والتي تفيد بأن الضفة الغربية كانت جزءاً من الأردن وبالتالي فإن الوحدة ليست فقط أمرا حتميا وإنما في صالح الأردن. غير أن الغالبية من الكتاب الأردنيين والمسؤولين انتقدوا هذه الآراء

---

[١٣٣] لمزيد من التفاصيل، أنظر

Giora Eiland, Rethinking the Two-State Solution (Policy Focus no. 88) (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, September 2008); available online (www.washingtoninstitute.org/templateC04.php?CID=299). See also Nathan Brown, Sunset for the Two-State Solution? (Policy Brief no. 58) (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, May 2008).

واتهموا مطلقيها بأنه يطلقوا أفكارا يمكن لها أن تكون فقط مقدمة لسيناريو الوطن البديل (وهو السيناريو الذي يكرهه الأردنيون) وتقدم خدمة لليمين الإسرائيلي. ونتيجة لذلك خسرت القوى الصغيرة والهامشية المؤيدة للوحدة النقاش العام وأصبح جزءا منها اعتذاريا.

أثبت النقاش العام الذي دار فقط لفترة قصيرة بأنه ليس من السهل على الأردنيين أن يعبروا علانية عن الأفكار التي تربط بلدهم بفلسطين والفلسطينيين. وقد تابع الملك عبدالله الثاني النقاش العام في الأردن وحاول أن يضع نهاية لهذا النقاش من خلال إرسال التطمينات إلى الشعب تؤكد أن حل الدولتين هو الحل الوحيد الذي من شأنه أن يخدم مصالح الأردن والفلسطينيين معا. وفي مناسبات مختلفة على مدار الأعوام السابقة كرر الملك عبدالله الثاني اسطوانة أن الأردن هي الأردن وفلسطين هي فلسطين. وعلى آية حال، أبرز النقاش العام مسألة فيما إذا كان على الأردن أن يتبع سياسة نشطة لمساعدة الفلسطينيين في تنظيم شؤونهم. وبكل تأكيد فإن إقامة دولة فلسطينية تتطلب شريكا فلسطينيا يمكن الوثوق بها. ولسوء الحظ، فقد أخفق الفلسطينيون في التوحد خلف إستراتيجية أو هدف استراتيجي نهائي واحد. فالخلاف بين المعتدلين في الضفة الغربية (ينظر إليهم كضعفاء) والرافضون (حماس) في غزة والذي يتلقون الدعم من إيران وسوريا

أسهم في الورطة الفلسطينية واليأس الذي بدأ يخيم على إعداد متزايدة من الشعب الفلسطيني الساخط.

من هذه الزاوية، يشعر المراقب بأنه مضطر لإعادة النظر فيما إذا كان الأردن محقا بالمراهنة على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في المقام الأول. فكيف للأردن أن يضغط باتجاه تحقيق حل الدولتين عندما تكون القوة المستفيدة على أرض الواقع (حماس) تستمر بتقويض مثل هذا الحل؟ وأيضا إذا لم يتحقق حل الدولتين (وهو السيناريو المضر بالنسبة للأمن الوطني الأردني)، ما هي مقاربة الأردن البديلة في هذه الحالة؟ ولتجنب العواقب الإستراتيجية لمثل هذا السيناريو قامت الأردن بشن حملة ارتكزت على ثلاثة محاور وهي حملة استلزمت إحداث توازن. أولا، قام الأردن بالاشتباك التدريجي مع حماس مع أنه اشتباك لم يستمر إلا لفترة وجيزة، ونظرا للخلاف العميق بين حماس والأردن فإن هذه الاشتباك يبدو محيرا، فكيف يمكن للعمل مع حماس – التي لم تتردد في تقويض أي عملية سلمية – أن يساعد الأردن على تحيق هدفه النهائي في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود على ١٩٦٧؟ والجواب هو أن الأردن يحاول أن يساعد المعتدلين أو على الأقل احتواء حماس على فرضية أن حماس هي تنظيم أقوى من أن يتم تجاهله. وبالتالي فإن التحالف مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس كان مصمما لكي لا يتم معاقبة حماس ولكن لإحداث تغيير في موقفها من عملية السلام وشروط اللجنة

الرباعية. فبخصوص بعض الأنظمة العربية المعتدلة والضعيفة نسبيا (كما هو الحال مع الأردن) فإن الحصار المضروب حول حماس وغزة من الصعب تبريره وبخاصة عندما يرى الرأي العام الأردني أن الولايات المتحدة تنسحب من المنطقة وأن عملية السلام أصبحت فاقدة لزخمها وقوتها. وبالتالي فإن انفتاح الأردن على حماس لا يعبر عن تغيير في الإستراتيجية بقدر ما هو تغيير في التكتيك. وبهذا المعنى فالتغيير يعكس حسابات عمان قريبة المدى بأن حماس يمكن أن تكون اللاعب المهيمن في السياسة الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته يبدو أن الأردن بدأ بالتشكيك فيما إذا كان الرئيس عباس قائدا فاعلا. وكما ذكرنا سابقا، هناك العديد من الأردنيين بدأوا يقتنعون بأن محمود عباس هو رئيس ضعيف ومتردد وبالتالي يشكل رهانا خاسرا. والنتيجة المنطقية هي أن الضفة الغربية قد تنزلق نحو الفوضى أو أن تسقط في يد حركة حماس. والفرضية السائدة في عمان هي أن الرئيس محمود عباس سيواجه تحديا بعد أن تنتهي فترة ولايته في شهر يناير ٢٠٠٩، وبالتالي ما كان يمكن للأردن أن يبقى بعيدا عن الاشتباك مع حماس التي كان من المحتمل أن تسيطر على الأراضي الفلسطينية. لهذا سعت عمان خلال السنوات القليلة الماضية الحصول على التطمينات والالتزامات بأن حماس لن تتدخل في السياسة الداخلية الأردنية في

حال وصولها إلى السلطة في الضفة الغربية. لكن مع قدوم الربيع العربي استدار الأردن نحو الداخل خوفا من أن تعاني البلد من حالة من عدم الاستقرار.

خلال فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك كان الأردن يرى بجهود مصر في التوسط بين فتح وحماس أمرا محببا. وكان يعتقد أن المصالحة الفلسطينية ستكون في صالح عمان في حال استجابة حماس للشروط الثلاث للرباعية الدولية. وهذا، حسب التقديرات الأردنية، سيفضي إلى إعادة تأهيل الشريك الفلسطيني وسيقود أيضا إلى هجوم دبلوماسي للتوصل إلى صفقة مع إسرائيل قبل فوات الأوان. ومع ذلك كان هناك سلبية تتمثل في أن الأردن لم يلعب دورا حيويا بالتناغم مع مصر، ولهذا السبب فإن تأثير الأردن على دوائر صنع السياسة الفلسطينية كان قليلا، والواقع يشير إلى أنه ينبغي على الأردن أن يلعب دورا أكثر حزما إذا ما كان بالفعل يسعى للتأثير على دينامية المشهد الفلسطيني المتغيرة.

أما الركيزة الثانية في المقاربة الأردنية فهي الحفاظ على دعم الرئيس محمود عباس أملا في تحقيق حل الدولتين. وعلى الرغم أن مثل هذا الحل لا يلوح في الأفق إلا أنه ليس بوسع الأردن أن يحتمل الوقوف في الخندق المضاد لما يريده على مدار السنوات. وهنا يبقى السؤال فيما إذا بإمكان الأردن أن يلعب دورا فاعلا في الضفة الغربية. ولا نذيع سرا أن قلنا أن الأردن قدم المساعدة للسلطة الفلسطينية في محاولة

الأخيرة تولي مسؤولياتها الأمنية في الأراضي الفلسطينية. وعلى وجه التحديد اقترحت الأردن أن تقوم القوات الأردنية بتدريب قوات الشرطة الفلسطينية وأن ترسل الأردن قوات بدر (القوات الفلسطينية الموالية لعباس والمقيمة في الأردن) إلى أراضي الضفة الغربية.

وأكثر من هذا الانخراط المحدود من الصعب أن نتخيل أي دور سياسي مستقبلي للأردن في الضفة العربية بسبب خوف عمان من ردة فعل الفلسطينيين أو انعكاس ذلك على الداخل الأردني. وعلى سبيل المثال عكس استطلاع للرأي أجراه مركز استطلاعات الرأي والمسوحات بجامعة النجاح بأن ٦٦,٨٪ من الفلسطينيين ترفض فكرة الوحدة مع الأردن[١٣٤]. كما أن الأردنيين يرفضون أي دور لبلدهم في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ارث تاريخي من انعدام الثقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني. ومع ذلك ربما يعيد بعض الأردنيين النظر في حال قيام دولة فلسطينية، وهو الأمر الذي كتبت عنه في موقع آخر وفيه جادلت قائلا: "عبّرت المعارضة الإسلامية واليسارية عن رفضها المطلق لأي دور أردني محدود في الضفة الغربية قبل قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة

---

[١٣٤] الجوردان تايمز، ٢٥ أيلول ٢٠٠٨.

ومستقلة وترى أن أي انخراط أردني في الضفة الغربية قبل قيام الدولة الفلسطينية سيكون كارثيا على القضية الفلسطينية"[١٣٥].

هناك أعداد متزايدة من الأردنيين تعتقد أن إسرائيل تسعى لإحياء مفهوم الخيار الأردني وهو خيار في حال تحققه سيقوض أي فرصة لممارسة الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، ولهذا السبب فإن الركيزة الثالثة في المقاربة الأردنية تستند إلى الحفاظ على دعمها للجهود الدبلوماسية الدولية لتحقيق حل الدولتين.

لكن هنا لا بد من الإشارة إلى المعضلة التي يعاني منها الأردن وإسرائيل وإن كانت لأسباب مختلفة ألا وهو القنبلة الديمغرافية الموقوتة غرب النهر. فانعدام الحل الذي يفصل بين اليهود والفلسطينيين سيفضي إلى واقع ديمغرافي يكون فيه الفلسطينيون أغلبية في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. وبهذا المعنى ستتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، لهذا ربما تتخذ إسرائيل خطوات راديكالية قد تصل إلى إحداث ترانسفير للفلسطينيين إلى شرق النهر من أجل أن تضمن تفوق اليهود الكمي غرب النهر. وإذا ما حدث ذلك فإن من شأنه أن يلقب موازين القوى الديمغرافية في الأردن، ومثل هذا السيناريو المتشائم (مع

---

[١٣٥] لمزيد من التحليل، أنظر

Hassan Barari, “Can Jordan Play a Role in Palestine?” BitterLemons-International.org, vol. 3, edition 40 (November 10, 2005), http://bitterlemons-international.org/previous.php?opt=1&id=107#432.

أنه يبدو منطقيا من وجهة نظر المصالح الإسرائيلية) يمكن تجنبه فقط عن طريق إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧ . هذا هو الاعتبار الأهم الذي دفع الأردن لبذل جهدا مضنيا في الغرب وعلى المستوى الدولي لدفع الجميع العمل على تحقيق حل الدولتين كوصفة وحيدة لاستقرار وأمن الأردن في عالم متغير.

## تصورات التهديد عند الإسرائيليين

كما هو الحال مع أي دولة أخرى، هناك ارتباط وثيق بين المصالح والاستراتيجيات، وبالتالي لا يمكن التوصل إلى تحليل منطقي لمستقبل العلاقات الأردنية الإسرائيلية دون تفحص التصورات المهيمنة عند الإسرائيليين لمصادر التهديد. ففي عام ٢٠٠٠ اجتمعت النخب الإسرائيلية وأطلقت سلسلة من المؤتمرات السنوية أطلق عليها اسم مؤتمرات هرتسليا وذلك من أجل مناقشة التهديدات التي ستواجهها إسرائيل في مطلع القرن الحالي. وجاءت النخب الإسرائيلية من مختلف مناحي الحياة العسكرية والسياسية والاقتصادية والأمنية ورجال الأعمال وذلك لإعادة تعريف إسرائيل كدولة يهودية لليهود[١٣٦]. وفي المؤتمر الأول الذي خصص لمناقشة المنعة الوطنية اجتمع أكثر من خمسين من أبرز

---

[١٣٦] لمزيد من التفاصيل، أنظر في وثيقة هرتسليا الصادرة عن مركز هرتسليا، آذار ٢٠٠١.

رموز إسرائيل واتفقوا على أن إسرائيل تواجهه تحديات مصيرية وتاريخية[١٣٧]. وقد توصل المؤتمرون إلى ما أطلق علية "إجماع هرتسليا" وهو يعبر عن توافق بين الصهاينة يتعلق بالأخطار الديمغرافية التي تحيط بإسرائيل والمتمثلة باحتمال أن يكون الفلسطينيون أكثرية في المنطقة الممتدة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. ولعب البرفسور ارنون سوفير من جامعة حيفا دورا بارزا في تقديم الصورة الديمغرافية، وكانت نظريته الرئيسة هي أن اليهود وبحلول عام ٢٠٢٠ سيشكلون ٤٢٪ من السكان في فلسطين التاريخية وسيكون عدد السكان ١٥,٢ مليون نسمة[١٣٨]. وحتى يتسنى الحفاظ على يهودية إسرائيل، أوصى سوفير الحكومات الإسرائيلية بأن تضع حدود الدولة بطريقة تضمن أن تكون إسرائيل دولة بغالبية يهودية. وهذا يعني أن موافقة إسرائيل على منح الفلسطينيين دولة فلسطينية جاءت نتيجة للواقع الديمغرافي وليس لأن الإسرائيليين يؤمنون بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وقد حذر البرفسور أرنون سوفير بأنه من غير الانفصال عن الفلسطينيين فإن إسرائيل التي نعرفها اليوم ستتلاشى في غضون عقدين من

---

(١٣٧) المصدر نفسه

(١٣٨) للتفاصيل، انظر

Arnon Soffer, Israel, Demography 2000-2020: Dangers and Opportunities (Haifa University: Center for National Security Studies, 2001) (in Hebrew).

الزمان. وقدم سوفير ملخصا لدراسته أمام أعضاء لجنة الأمن والدفاع في الكنيست الإسرائيلي والتي كان يرأسها دان ميردور[(١٣٩)].

ونظرا لرفض إسرائيل المطلق لفكرة دولة ثنائية القومية التي طرحها بعض الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين فإن إسرائيل قد تتخذ خطوات لاستباق مثل هذا التطور المخيف لليهود. وبالمجمل، يرى الإسرائيليون سيناريو ثنائية القومية ومعضلة الأمن الأمن كأبرز تحديين ضاغطين تواجهها إسرائيل. والفرضية السائدة بين الإسرائيليين هي أن الاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في غياب حل الدولتين سيفضي في نهاية الأمر إلى واقع دولة ثنائية القومية سيكون فيها اليهود أُقلية. وفي حين يقول ٦٧٪ من الإسرائيليين اليهود بأنهم يخشون مثل هذا السيناريو الذي لا يؤيد سوى ٦٪ هناك ٧٨٪ يؤيدون حل الدولتين[(١٤٠)]. وعلى آية حال، فإن على إسرائيل أن تأخذ الخطوات الضرورية لتسهيل إقامة دولة فلسطينية، لكن ما دامت السياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام أسيرة لمطالب المستوطنين فإن فرص قيام إسرائيل بهذه الخطوات تبقى متدنية.

---

(١٣٩) هآرتس، ١٩ آب ٢٠٠٣.

(١٤٠) لمتابعة تطور الرأي العام الإسرائيلي، أنظر

The Tami Steinmetz Center for Peace Research, Tel Aviv University, Peace Index, October 2003.

مصدر التهديد الثاني بالنسبة للإسرائيليين يرتبط بالأخطار الأمنية، فمقاربة إسرائيل للأمن مرتبطة بقوة باستمرار النزاع العربي الإسرائيلي. فخلال عقد التسعينيات رأى الإسرائيليون أن إحساسهم الايجابي بالأمن جاء نتيجة لبروز بيئة أمنية هادئة نتجت عن انتهاء الحرب الباردة وهزيمة العراق في حرب الخليج عام ١٩٩١. وهذان التطوران معا دفعا الكثير من الإسرائيليين للتفكير بأن "الجبهة الشرقية" (وهنا نشير إلى سيناريو قيام القوات العراقية بدخول الأردن لمهاجمة إسرائيل) لم تعد احتمالا واقعيا، فالشروط والتفاهمات الأمنية التي وردت في معاهدة السلام مع الأردن وما ترتب عليها من التزامات أمنية متبادلة طمأنت إسرائيل بأن فكرة الجبهة الشرقية تم دفنها وإلى الأبد.

على أن الوقع تغير في العقد الأخير، فالانسحاب الأحادي من غزة والذي جرى عام ٢٠٠٥ لم يجلب لإسرائيل السلام كما لم يجلب لها الأمن، فإسرائيل تنازلت عن ممر أو كريدور فيلادليفيا والذي يفصل بين مصر وقطاع غزة ما مكّن حماس من تهريب أسلحة إلى داخل قطاع غزة. وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة بعد عام ٢٠٠٦ قامت إسرائيل بمهاجمة القطاع ثلاث مرات. لهذا السبب يرى الإستراتيجيون الإسرائيليون بأن أي انسحاب آخر من الضفة الغربية سيكون تحت تأثير التجربة الإسرائيلية مع غزة بعد الانسحاب الأحادي. وعليه، فإن فكرة ضم غور الأردن لإسرائيل بدأت تكتسب زخما إسرائيليا في السنوات القليلة

الماضية. وإذا ما حصل هذا الأمر فإنه لن يكون هناك تواصل جغرافي بين الدولة الفلسطينية المنتظرة – في حال قيامها – والأردن.

في السنوات الأخيرة اقترح بعض الإسرائيليين مقاربات مزعجة لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والمقولة الرئيسة هذه الأيام والشائعة في إسرائيل هي أن التطورات على مدار الخمسة عشر عاما الأخيرة قللت من فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وانسجاما مع هذا التفكير نشر غيورا إيلاند دراسة اسماها الحل الإقليمي[١٤١].

ووفقا لهذه الرؤية الواردة في دراسة غيورا إيلاند فإن الضفة الغربية ستكون تحت حكم الأردن. ويقول أنه وفي حال قيام إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية فإن حماس سوف تستولي على الحكم ويمكن لها أن تشكل تهديدا وتحديا أمنيا لا يطاق لإسرائيل. وفي معرض تأييده لدور أردني في الضفة الغربية استنند غيورا إيلاند في هذه الدراسة إلى انطباعه بأن العلمانيين الفلسطينيين سيختارون الأردن على حماس إذا كان الخيار بين حماس والأردن.

---

(١٤١) أنظر،

Giora Eiland, Regional Alternatives to the Two-State Solution. (Bar-Ilan University: The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2010).

وما من شك أن غيورا إيلاند يقدم منطقا إسرائيليا للبديل الإقليمي لحل الدولتين، فمن وجهة نظر إسرائيلية هناك أربعة فوائد يذكرها غيورا إيلاند[١٤٢]. أولا، سيتحول الصراع إلى صراع بين دولتين هي الأردن وإسرائيل بدلا من كونه صراعا مع الشعب الفلسطيني ومحتليه. وعليه، فإن المجتمع الدولي سيقلل من ضغوطه على إسرائيل لدفعها لتقديم تنازلات في كل ملف وقضية. ثانيا، على العكس من الفلسطينيين، يمكن للأردن أن يقدم تنازلات في الأراضي، فإسرائيل ستطلب العمل على تحويل الضفة الغربية منطقة منزوعة السلاح، وهو مطلب سيكون منطقيا في حال تم التوصل إلى اتفاق بين الأردن وإسرائيل. ثالثا، إسرائيل تثق أكثر بالأردن قياسا بالفلسطينيين، ففي إطار حل الدولتين سيطلب من إسرائيل التنازل عن الكثير مقابل وعود فلسطينية بالأمن. وهنا مخاطرة كبيرة جدا في مثل هذه الاتفاقية، لكن في حال كان الأردن هو الطرف المقابل في الاتفاقية فإن بإمكان إسرائيل اتخاذ مثل هذه المخاطرة. وأخيرا تشكك إسرائيل في مستقبل الدولة الفلسطينية، فهي ستكون دولة ضعيفة وبهذا ستكون عبئا على إسرائيل. ووفقا لغيورا إيلاند "ليس واضحا فيما إذا كانت البقعة الجغرافية بين نهر الأردن والبحر المتوسط هي كافية لدولتين قابلتين للحياة. ومشاكل الدولة المستقبلية

---

[١٤٢] المصدر نفسه، ص ص. ٢٦-٢٧.

(نقص البنى التحتية وعدم توفّر الوظائف، إضافة إلى الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها) ستكون عبئا على إسرائيل. وعلاوة على ذلك سيقول المجتمع الدولي أن هناك التزاما أخلاقيا على إسرائيل لمساعدة الدولة الجديدة بعد الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر لسنوات طويلة، والحقيقة أن قيام دولة فلسطينية لا تعاني من فقدان الأمل والفقر والإحباط يصب في صالح إسرائيل، وهذا الوضع المتردي لن يتحقق في حال أصبحت فيه الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الكبرى"[١٤٣].

وعلى العكس مما يذهب إليه غيورا إيلاند ومن يطرح أطروحات مشابهة فإنه من الصعب أن نجد فائدة مباشرة أو غير مباشرة للفلسطينيين أو للأردنيين من جراء العمل وفقا لهذا الحل الإقليمي المطروح، ففي وقت يرى فيه غيورا إيلاند أن هذا الطرح هو أفضل بديل لحل الدولتين غير القابل للتحقق، فإنه لا يبدو قادرا على استيعاب الحساسيات الأردنية الداخلية لمثل هذا السيناريو. فدور أردني ناشط في الأراضي الفلسطينية سيكون له على الأرجح عواقب وخيمة على الاستقرار والتوازن الداخليين في الأردن. والنقطة الجوهرية هنا هي أن الأردنيين لن يقبلوا

---

(١٤٣) المصدر نفسه، ص. ٢٧.

أي حل غير حل الدولتين ولن يقبلوا أي حل آخر يمكن له أن يشكل تهديدا استراتيجيا إضافيا لازدهار واستقرار الأردن.

والخلاصة هي أنه من الصعب جدا ألا نصل إلى النتيجة التي تفيد بأن الأردن وإسرائيل (بالرغم من معاهدة السلام) يقودهما وجهتا نظر مختلفتين حيال الحل الأمثل الذي يعود بالاستقرار على الإقليم. فالأردنيون يرون في التعنت الإسرائيلي وعدم رغبة الحكومات الإسرائيلية في المضي في عملية سلام تقود إلى حل الدولتين ولجوء إسرائيل إلى تكتيكات لإفشال المفاوضات وسياسة التوسع كتهديد للأمن القومي الأردني في قادم الأيام السنوات. والواقع يشير إلى أنه إذا ما استمرت إسرائيل في سياساتها دون رادع فإنها بذلك تقوض فرص حل الدولتين.

لذلك، فإن إدامة الوضع الراهن والواقع الديمغرافي المتغير والاستمرار في النشاط الاستيطاني سيعني من جملة ما يعني أن أي مقترح غير حل الدولتين سيكون في جوهره معاديا للأردن. فإبقاء الاتصال بين كبار المسؤولين من الجانبين واستمرار التنسيق الأمني بين البلدين وكلمات الإطراء التي نسمعها في العادة ما هي إلا سحابة دخان تخفي خلفها خلافات عميقة وغياب كبير للثقة؛ لذلك ربما على الباحثين والمهتمين أن يفكروا في سيناريو الصدام بين الأردن وإسرائيل في قادم الأيام.

# قائمة المراجع

## الكتب والمقالات العربية والأجنبية:


Abu Nuwar, Ma'an, *The Jordanian-Israeli War 1948-1951: A History of the Hashemite Kingdom of Jordan* (Great Britain: Ithaca Press, 2002).

Abu-Odeh, Adnan, *Jordanians, Palestinians, and Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process,* (Washington DC: USIP Press, 1999).

Al-Tell, Abdullah, *Karithat Filasti: Midhakkirat Abdullah al-Tell, Qa'id Ma'rakat al-Quds* [The Palestinian Catastrophe: The Memories of Abdullah al-Tell, the Leader of the Battle for Jerusalem (Cairo: 1959).

Allon, Yigal, "Israel: The Case for Defensible Borders," *Foreign Affairs,* Vol. 55 (1976), pp.38-53.

Avineri , Shlomo, ideology and Israel's foreign policy, *The Jerusalem Quarterly*, Vol. 37 (1986), pp.3-13.

Barari, Hassan, Israelism: *Arab Scholarship on Israel, a Critical Assessment* (London: Ithaca, 2009).

Barari, Hassan, The Annapolis Meeting: Too Little Too Late! CSS Papers, November 2007.

Barari, Hassan, "Can Jordan Play a Role in Palestine?" *BitterLemons-International.org*, vol. 3, edition 40 (November 10, 2005), http://bitterlemons-international.org/previous.php?opt=1&id=107#432.

Barari, Hassan Barari, *Israel and Jordan: Ten Years Later* (Amman: Center for Strategic Studies, 2004).

Barari, Hassan, *Israeli Politics and the Middle East Peace Process, 1988-2003* (London and New York: Routledge, 2004).

Bar-Joseph, Uri, *The Best of Enemies: Israel and Transjordan in the War of 1948* (London: Frank Cass, 1987).

Beilin, Yossi, *Israel: A Concise Political History* (New York: St Martin's Press, 1992).

Beilin, Yossi, *Touching Peace: From the Oslo Accord to a Final Agreement* (London: Weidenfeld &Nicolson, 1999).

Begin, Menachem ,*The Revolt* (New York: Dell Publishing Co., Inc., 1977) (Originally published 1951).

Brand, Laurie, "The Effects of the Peace Process on Political Liberalization in Jordan," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28 No. 2 (Winter1999), pp. 52-67.

Brecher, Michael, *The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process* (London: St Martin's Press, 1972).

Brown, Nathan, *Sunset for the Two-State Solution?* (Policy Brief no. 58) (Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace (May 2008).

Ehteshami, Anoushiravan, "The Arab States and the Middle East Balance of Power," in Games Gow (ed.), *Iraq, the Gulf Conflict and the World Community* (London, Brassey's, 1992).

Eiland, Giora, *Regional Alternatives to the Two-State Solution* (Bar-Ilan University: The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2010).

Eiland, Giora, *Rethinking the Two-State Solution* (Policy Focus no. 88) (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, September 2008); available online (www.washingtoninstitute.org/templateC04.php?CID=299).

Faddah, Mohammad Ibrahim, *The Middle East in Transition; A Study of Jordan's Foreign Policy* (New York: Asia Publishing House, 1974).

Glubb, John Bagot , *A Soldier with the Arabs* (London 1957), p. 309.

Halevy, Efraim, *Man in the Shadows: Inside the Middle East Crisis with a Man Who Led the Mossad* (New York: St. Martin's Griffin, 2006).

Hattar, Nahid, "Shall we Face Confederation on our Own," *Ammonnews*, a Jordanian Electronic website, online at www.ammonnews.net (Accessed on June 7, 2014).

Heller, Mark, Continuity *and Change in Israeli Security Policy* (New York and London: Oxford University Press, 2000).

Inbar, Efraim and Shmuel Sandler, *The Risks of Palestinian Statehood, Mideast Security and Policy Study* (Tel Aviv: Begin and Sadat Center for Strategic Studies, 1997).

Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (New York: Oxford, 1971).

Khalidi, Rashid, *The Iron Cage:* ***The Story of the Palestinian Struggle for*** **Statehood (Boston: Beacon Press, 2006).**

Kieval, Gershon, *Party Politics in Israel and the Occupied Territories* (West Port, CT: Greenwood Press, 1983).

King Abdullah II of Jordan, Our *Last Best Chance: A Story of War and Peace* (USA: Penguin Group, 2011).

Lochery, Neill, *Difficult Road to Peace: Netanyahu, Israel and the Middle East Peace Process* (Reading: Garnet, 1999).

Lucas, Russell, "Institutions and Regime Survival Strategies: Collective Action and Path Dependence in Jordan," Ph.D. dissertation, Georgetown University, 2000).

Lukacs, Yehuda, *Israel, Jordan, and the Peace Process* (New York: Syracuse University Press, 1997).

Lynch, Marc, *State Interests and Public Spheres: The International Politics of Jordan's Identity* (New York: Columbia University Press, 1999).

Morris, Benny, *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (New York: Oxford University Press, 1993).

Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-49* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

Muasher, Marwan, *The Arab Center: The Promise of Moderation* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2008).

Mutawi, Samir, *Jordan in the 1967 War*, (Great Britain: Cambridge University Press, 1987).

Peleg, Ilan, *Begin’s Foreign Policy, 1977-1983: Israel’s Move to the Right* (New York: Greenwood, 1987).

Pipes, Daniel and Adam Garfinkle, "Is Jordan Palestine?" *Commentary*, October 1988, pp. 35-42.

Roberts, Samuel, *Party and Policy in Israel: The Battle Between Hawks and Doves* (Boulder CO, and London: Westview Press, 1990).

Satloff, Robert, "The Jordan-Israel Peace Treaty: A Remarkable Document" *Middle East Quarterly* March 1995, Vol. II, No.1 (March 1995), pp. 47-51.

Scham, Paul and Russell E. Lucas, "Normalization and Anti-normalization in Jordan: the Public Debate," *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 5, No. 3 (September 2001), pp.54-70.

Sela, Avraham, "Transjordan, Israel, and 1948 War: Myth, Historiography, an Reality," *Middle Eastern Studies*, Vol. 28, No. 4 (October 1992).

Shahak, Israel and Norton Mezvinsky, *Jewish Fundamentalism in Israel* (London: Pluto Press, 1999).

Shalom Zaki, *The Superpowers, Israel and the Future of Jordan, 1960-63: The Perils of the Pro-Nasser Policy* (Great Britain: Sussex Academic Press, 1999).

Shamir, Yitzhak, "Israel at 40: Looking Back, Looking Ahead," *Foreign Affairs*, Vol.66, No. 3 (1988), pp.574-90.

Shamir, Yitzhak “Israel’ Role in a Changing Middle East,” *Foreign Affairs*, Vol. 60, No. 4 (Spring 1982), pp.789-801.

Sharon, Ariel with David Chanoff, *Warrior: An Autobiography* (New York: Touchstone, 1989).

Shlaim, Avi, ***Collusion Across the Jordan****: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988).

Shlaim, Avi and Avner Yaniv, “Domestic Politics and Foreign Policy in Israel,” *International Affairs*, Vol. 56 (Spring 1980), pp.242-262.

Shlaim, Avi, *Israel politics and Middle East Peace Making*, *Journal of Palestine Studies*, Vol. 24, No. 4, (Summer 1995), pp. 21-31, p. 21.

Shlaim, Avi, The *Iron Wall: Israel and the Arab World* (London: Allen Lane/Penguin, 2000).

Sid-Ahmed, Mohammed, *After the Guns Fall Silent* (London, 1976).

Soffer, Arnon, *Israel, Demography 2000-2020: Dangers and Opportunities* (Haifa University: Center for National Security Studies, 2001), (in Hebrew).

Sofer, Sasson, *Begin An Anatomy of Leadership* (New York: Basil Blackwell Ltd, 1988).

Susser, Asher, "Jordan: Preserving Domestic Order in a Setting of Regional Turmoil," *Middle East Brief*, No.27, March 2008.

Tal, David, *Israel's Day to Day Security Conception, Its Origin and Development 1949-56 (*Ben-Gurion University) (Hebrew).

Wilson, Mary C., *King Abdullah, Britain and the making of Jordan* (New York: Cambridge University Press, 1987).

Yorke, Valarie, *Domestic Politics and Regional Security: Jordan, Syria, and Israel, the End of an Era* (Aldershot: Gower, 1988).

Zak, Moshe, *Hussein Makes Peace* (Bar-Ilan University: BESA Center for Strategic Studies, 1996), (in Hebrew).

**المقابلات:**

الدكتور عبدالسلام المجالي، رئيس حكومة أسبق، عمان ١٥ تموز ٢٠٠٦

زكي بن رشيد، عمان، أمين عام حزب جبهة العلم الاسلامي، ٣٠ حزيران ٢٠٠٦.

الدكتور فايز الطراونة، رئيس حكومة أسبق، ٢٠ تموز، ٢٠٠٦.

عدنان أبو عودة، رئيس ديوان ملكي أسبق، ٢٣ تموز، ٢٠٠٦.

طاهر المصري، رئيس حكومة أسبق، ١٥ تموز، ٢٠٠٦.

كان تقديم إنموذج للسلام "الدافئ" هدفا سعى لتحقيقه كل من الأردن وإسرائيل. غير أن نظرة على الماضي القريب تكشف لماذا بقي السلام الحقيقي والدافئ حتى هذه اللحظة بعيدا عن الواقع. فبعد مرور خمسة وعشرين عاما على توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ما زالت الدولتان منقسمتين بشكل جذري حول القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من أن معاهدة السلام تجاوزت كل التقلبات التي سببتها التطورات الإقليمية، **إلا أنه ما زال على قادة إسرائيل أن أن يستبطنوا أنه لا** يمكن فصل العلاقة الثنائية مع الأردن عن الجمود الذي أصاب المسار الفلسطيني.

**هناك هدفان لهذا الكتاب: أولا، تقييم تطور العلاقة الأردنية** الإسرائيلية في المرحلة التي سبقت معاهدة السلام ثم التي أعقبتها. أما الهدف الثاني فهو محاولة لاستشراف المستقبل لنعرف ما إذا كانت الدولتان مقبلتين على صدام أو أنهما سيتمكنان من إدارة خلافاتهما الجذرية في عالم متغير وإقليم ملتهب.

**الدكتور حسن البراري هوأستاذ العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط في الجامعة الأردنية**

ISBN 978-9957-484-43-9

